وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة د. الطاهر مولاي سعيدة

كلية الحقوق و العلوم السياسية

مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس

في العلوم السياسية– تخصص: علاقات دولية ومنظمات اقتصادية

بعنوان:

البعد الأمني في السياسة الخارجية الجزائرية

إعدادالطالبتان:

- نور فاطنة سارة
- مولاي نسيمة

اشـراف الأستـاذ:

سلطاني محمد رضا

أعضاء لجنة المناقشة:

الأستاذ.....رئيسا

الأستاذ.....مشرفا

الأستاذ.....ممتحنا

الأستاذ.....ممتحنا

السنة الجامعية:2015/2014

تشكرات :

لابد لنا ونحن نخطو خطواتنا الأخيرة في الحياة الجامعية من وقفة نعود إلى أعوام قضيناها في رحاب الجامعة مع أساتذتنا الكرام الذين قدموا لنا الكثير باذلين بذلك جهودا كبيرة في بناء جيل الغد لتبعث الأمة من جديد ...

وقبل أن نمضي نقدم أسمى آيات الشكر والامتنان والتقدير والمحبة إلى الذين حملوا أقدس رسالة في الحياة ...

إلى الذين مهدوا لنا طريق العلم والمعرفة ...

إلى جميع الأساتذة الأفاضل *كن عالما .. فإن لم تستطع فكن متعلما ، فإن لم تستطع فأحب العلماء فإن لم تستطع فلا تبغضهم*."

وأخص بالتقدير والشكر:الأستاذ :سلطاني محمد رضا

الذي نقول له بشراك قول رسول الله صلى الله عليه وسلم

"إن الحوت في البحر ، والطير في السماء ، ليصلون على معلم الناس الخير "

كما أننا نتوجه له بخاص الشكر إلى الأستاذ بعوني أحمد ،و الأستاذ بن زايد ، إلى من علمنا التفاؤل والمضي إلى الأمام، إلى من رعانا وحافظ علينا، إلى من وقف إلى جانبنا عندما ضللنا الطريق:الى الأستاذة عياشي حفيظة. وكذلك نشكر كل من ساعد على إتمام هذا البحث وقدم لنا العون ومد لنا يد المساعدة وزودنا بالمعلومات اللازمة لإتمام هذا البحث. إلى جميع الأساتذة الأفاضل،كلية الحقوق و العلوم السياسية.

إهـــــــداء

بسم الله الرحمن الرحيم

(قل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون)

صدق الله العظيم

إلهي لايطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلى بطاعتك .. ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك .. ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك .. ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك

الله جل جلاله

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة .. ونصح الأمة .. إلى نبي الرحمة ونور العالمين ..

سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار .. إلى من علمني العطاء بدون انتظار .. إلى من أحمل أسمه بكل افتخار .. أرجو من الله أن يمد في عمرك لترى ثماراً قد حان قطافها بعد طول انتظار وستبقى كلماتك نجوم أهتدي بها اليوم وفي الغد وإلى الأبد والدي* أحمد* ..

إلى ملاكي في الحياة .. إلى معنى الحب وإلى معنى الحنان .. إلى بسمة الحياة وسر الوجود

إلى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي إلى أغلى الحبايب .. أمي الحبيبة *رحمة* إلى إخواني واخواتي الذين اعتز بهم *محمد وزوجته ،فوزية ،سعيد،عبد الحميد ،حمزة ،بن عامر،يوسف ،فاطمة الزهراء ،سمية ، نوال، إيمان ،حفيظة بن عودة،و الى ابنائهو أنفال ،عبد الناصر ،سندس، ،جيداء، إلى كل أعمامي و خالاتي و أخوالي الى أمي الغالية الحاجة مريم. إلى الروح التي سكنت روحي عمتي زهرة :رقية ،هوارية ، الى القلوب الطاهرة الرفيقة و النفوس البريئة أم الخير وزوجها،إلى مريم ،خديجة،خيرة، مليكه ،فوزية،صليحة،فضيلة ،الى توأم روحي كوثر، .منال ،جميلة إلى كل عائلة نور و يوسفي ،إلى كل* ولاد د سيد الحاج بن عامر* الى :بلعربي ،تارشي ،قادري،رويسات،عقون ، لآن تفتح الأشرعة وترفع المرساة لتنطلق السفينة في عرض بحر واسع مظلم هو بحر الحياة وفي هذه الظلمة لا يضيء إلا قنديل الذكريات ذكريات الأخوة البعيدة إلى الذين أحببتهم وأحبوني صديقاتي و أصدقائي :محجوبة،نريمان ،سارة ،فاطمة ايمان سليمة .الى الزملاء صدام حسين ،علي ،عبد الصمد.الى كل دفعة العلوم السياسية .2014

الى من رافقتني منذ أن حملنا حقائب صغيرة ومعك سرت الدرب خطوة بخطوة وما تزال ترافقني حتى الآن إلى أختي نسيمة صديقتي طيلة الفترة الجامعية ومن شاركتني هذا العمل..إلى كل من وسعه قلبي ولم قلمي.

ســـارة

إهداء

أهدي خلاصة جهدي و ثمرة عملي إلى من كانوا سندا لي بحبهم و عطفهم و دعمهم لي من علموني أن الأصرار

يخلق المعجزات

أبي و أمي

أطال الله في عمرهما و حفظهما من كل سوء...

و إلى من كانوا سندا لي و علموني أن النجاح يصنعه الإصرار إخوتي الأعزاء:فاطمه الزهراء

زوبيدة محمد زوبير و خيرة و إلى كتاكيت العائلة: آية و فضيلة

و إلى أصدقائي المقربين:سليمة إيمان مبروكة ناريمان صدام حسين و عبد الصمد

و رفيقة دربي :سارة

*نسيمة

خطة البحث

الفصل الأول : الإطار النظري لدراسة مفهومي الأمن والسياسة الخارجية .

المبحث الأول : الدراسة المنهجية لمفهوم الأمن

ـ المطلب الأول : تعريف الأمن .

المطلب الثاني : الأمن بين النظرية والتطبيق

المطلب الثالث : المدارس الفكرية الحديثة

ـ المبحث الثاني : التأصيل المفاهيمي لمفهوم السياسة الخارجية .

ـ المطلب الأول : تعريف السياسة الخارجية .

ـ المطلب الثاني : النظريات المفسرة للسياسة الخارجية .

ـ المطلب الثالث : نماذج صنع السياسة الخارجية .

الفصل الثاني : آليات صنع السياسة الخارجية الجزائرية

المبحث الأول : عملية صنع السياسة الخارجية

المطلب الأول: هيكل عملية صنع السياسة الخارجية الجزائرية

المطلب الثاني: هيكل تنفيذ السياسة الخارجية الخارجية الجزائرية

المطلب الثالث : البيئة النفسية لرئيس بوتفليقة

المبحث الثاني : مراكز صنع القرار في السياسة الخارجية الجزائرية .

المطلب الأول : المؤسسة العسكرية .

المطلب الثاني : المؤسسة الرئاسية .

الفصل الثالث: البعد الأمني للسياسة الخارجية الجزائرية .

المبحث الأول : الجزائر كفاعل أمني في المتوسط .

المطلب الأول : الأبعاد الإستراتيجية للجزائر. __

المطلب الثاني : المقاربة الجزائرية للأمن في المتوسط .

المبحث الثاني : تحديات الأمن القومي الجزائري على جبهة الساحل .

المطلب الأول : أزمة الطوارق .

المطلب الثاني : التحديات الأمنية للقاعدة في بلاد المغرب الإسلامي .

المطلب الثالث : السياسة الجزائرية بالنسبة للتهديد الإرهابي .

خاتمة

قائمة المراجع

الفهرس

شكر و عرفان

إهداء

مقدمة

الفصل الأول: الإطار النظري لدراسة مفهومي الأمن والسياسة الخارجية .

المبحث الأول: : الدراسة المنهجية لمفهوم الأمن

المطلب الأول: **:** تعريف الأمن.....ص07

المطلب الثاني: **:** الأمن بين النظرية والتطبيق ص16

المطلب الثالث: المدارس الفكرية الحديثة.....ص21

المبحث الثاني: التأصيل المفاهيمي لمفهوم السياسة الخارجية .

المطلب الأول: **:** تعريف السياسة الخارجية ص28

المطلب الثاني : النظريات المفسرة للسياسة الخارجية ص36

المطلب الثالث : نماذج صنع السياسة الخارجية ص39

الفصل الثاني : آليات صنع السياسة الخارجية الجزائرية

المبحث الأول : عملية صنع السياسة الخارجية

المطلب الأول: هيكل عملية صنع السياسة الخارجية الجزائرية ص44

المطلب الثاني: هيكل تنفيذ السياسة الخارجية الخارجية الجزائرية ...ص47

المطلب الثالث : البيئة النفسية لرئيس بوتفليقة ص50

المبحث الثاني : مراكز صنع القرار في السياسة الخارجية الجزائرية .

المطلب الأول **:** المؤسسة العسكرية ص53

المطلب الثاني : المؤسسة الرئاسية ص55

الفصل الثالث: البعد الأمني للسياسة الخارجية الجزائرية .

المبحث الأول : الجزائر كفاعل أمني في المتوسط .

_المطلب الأول **:** الأبعاد الإستراتيجية للجزائر.....ص60

المطلب الثاني : المقاربة الجزائرية للأمن في المتوسط ص66

المبحث الثاني : تحديات الأمن القومي الجزائري على جبهة الساحل .

المطلب الأول : أزمة الطوارق ص78

المطلب الثاني : التحديات الأمنية للقاعدة في بلاد المغرب الإسلامي ص82

المطلب الثالث : السياسة الجزائرية بالنسبة للتهديد الإرهابي ص85

***خـــــــــاتمـــــــــة**

***قائمة المراجع و الملاحق**

مقدمة:

يشهد العالم منذ نهاية الحرب الباردة تحولات كبرى في جميع المجالات و تغييرات واضحة على عدة مستويات,فلم تعد الأحداث تتعلق بزمان و مكان واحد,و إنما امتدت لتشمل كل إقليم في العالم, فالتحول كان على المستوى النظري و الواقعي,فتسارع الأحداث و سرعة انتشارها أدى لزخم فكري و نظري كبير,خاصة فيما يتعلق بموضوع الأمن,بحيث أن إيجاد معايير من خلالها تتفادى الدول الحروب,و تأسس لسلام متين,تعد أحد أكثر التحديات التي يواجهها علماء و منظري العلاقات الدولية و كذلك صانعي القرار بحيث يركز المنظور الواقعي على دور الدولة في القضايا الأمنية و من الصعب أن يتولى فاعل آخر من غير الدولة هذه المهمة حيث مثّلت تواريخ نهاية الحرب الباردة، الأزمة الداخلية الجزائرية، هجمات 11 سبتمبر 2001 والحرب في مالي؛ لحظات مفصلية في مسار السياسة الخارجية الجزائرية. لحظات مفصلية، لأنها تثير مجموعة من الإشكاليات ذات البعد الداخلي والإقليمي، والتي تمسّ البناء العقائدي والإيديولوجي للسياسة الخارجية الجزائرية باتّجاه يفرض عليها تجنّب سياسة الهروب إلى الأمام ومحاولة مواجهة إرهاصات هذه التواريخ بعقلية وأدبيات و إدراكات سياسة ترعرعت وتشبّعت بفترات الاستقطاب الحاد في إطار الحرب الباردة: لابد على السياسة الخارجية الجزائرية أن تواجه بشكل مباشر مسألة في غاية الحساسية والأهمية، إنها مسألة كيفيات ومنطق إعادة تأسيس هذه السياسة الخارجية بشكل يفتح الآفاق أمام الحديث عن سياسة خارجية جديدة تحسن إدماج وتوظيف مفهوم البراغماتية وفرص التخلّي النهائي عن مبدأ عدم التدخّل في الشؤون الداخلية للدول وتبنّي سياسة داخلية،بحيث تجعل منه محور تحرّكها باتّجاه بيئتها الخارجية، وبشكل خاص الجوار الساحلي الحامل للعديد من التهديدات التي تستهدف المصالح الحيوية للدولة الجزائرية .وفي هذا الإطار ان المتتبع للعمل السياسي و الدبلوماسي الجزائري من خلال الأحداث و التفاعلات الدولية التي كانت طرفا فيها بشكل أو بأخر نجد ان الجزائر سعيا منها للحفاظ على أمنها عملت وفق إستراتيجية رسمتها و تبنتها من خلال سياستها الأمنية تتفق ودوافع ومعطيات و أهداف سياستها الخارجية .

مقدمة

تمتعت الجزائر أثناء الحرب الباردة بهامش من المناورة استطاعت من خلاله أن تلعب دورا مميزا على كافة الأصعدة بدء بقيادتها لدول العالم الثالث ودعوتها الى ضرورة إقامة نظام دولي جديد على منبر مؤتمر حركة عدم الانحياز المنعقد بالجزائر 1973،نظام عادل جنوب ،إلى جانب تبنيها و مساندتها - يقوم على الاعتماد المتبادل شمال – جنوب و جنوب ل مبادئ ثابتة من شأن الحفاظ على السلم و الأمن العالميين

أهمية الموضوع:

لا يخلوا أي بحث علمي من أهميته الواقعية و الأكاديمية,وتكمن أهمية هذا البحث في تطرقه لموضوع ضمن الدراسات الإقليمية,ومن خلال دراسة دور التكتلات الإقليمية,في تحقيق الأمن الإقليمي وفق مسار السياسة الخارجية,و هو مايسمح بتجنب قيام الصراعات و سهولة التوصل إلى حل الأزمات في حال قيامها و نتيجة قوة ترابط المصالح بين مختلف أعضاء التكتل الواحد و هو ما يسمح بتحقيق الأمن الإقليمي و من ثم الدولي.

و تكمن أهمية الموضوع كذلك في احتواءه على دراسة حالة الجزائر في مواجهة التهديد الخارجي على المستوى القاري,والمخاطر الأمنية التي كان لها تاثير كبير في طبيعة العلاقات البينية القائمة بين الوحدات السياسية.

كما تكمن الأهمية الأخرى للموضوع في جمعه بين أهم موضوعين مطروحين حاليا على المستويين الأكاديمي و الواقعي,و هما دراسة الأمن من جهة و السياسة المن خارجية من جهة.

أما عن أسباب دراسة الموضوع فتمثلت في:

_رغبتنا كباحثتين في إثبات فرضية الدور الفعال الذي تلعبه السياسة الخارجية الجزائرية في تحقيق الأمن,ففي حال نجاح مثل هذه الفرضية,فمن شأن ذلك أن يخفف من حدة التوترات في الأقاليم,و من ثم الرفع من مستوى الأمن

إضافة إلى أهمية الدور الجزائري على المستويين الإفريقي و المتوسطي بالنظر لوجود العديد من المؤشرات التي تدل على موقعها الإستراتيجي بالنسبة للمستويين.

مقدمة

الإشكالية:

تشكل العلاقة بين الأمن والسياسة الخارجية غاية لدى كل فاعل من فواعل العلاقات الدولية ،انطلاقا من مستوى النظام الدولي ،إلى غاية مستوى الفرد .

-تعددت المفاهيم الأمنية وأطرها النظرية خاصة بعد الحرب الباردة ،وتزامن ذلك مع بروز تهديدات جديدة تباينت مداخلها بين المجال السياسي و الأمني

-يعد الأمن الإقليمي أحد المستويات للتعاون الأمني على مستوى الأقاليم وقد اختلفت وتعددت آليات تحقيق من إقليم لأخر حسب درجة التقارب وممدة التكامل بين الوحدات السياسية المشكلة للإقليم .

-تعتبر الجزائر من البلدان الإفريقية التي تعيش العديد من الأخطار و التهديدات سواء مستوى ألاقاليم داخليا أو على مستوى الدول المجاورة وهو ما تعمل الدولة الجزائرية على تجاوزه من خلال ربط المجال السياسي بالأمني ،وهذا ما يطرح الإشكالية التالية :

-كيف يمكن للسياسة الخارجية الجزائرية المساهمة في تحقيق الأمن الداخلي في ظل تطور مداخل التهديد و تنوع مجلاته ؟

يترتب عن هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات تتمثل في ما يلي :

ما المقصود بالأمن ؟

ما المقصود بالسياسة الخارجية ؟

فيما تتمثل نظريات دراسة الأمن و السياسة الخارجية ؟

ما هي حركة صنع القرار في السياسة الخارجية ؟

فيما تكمن التحديات الأمنية للسلسة الخارجية الجزائرية ؟

فرضيات الدراسة:

مقدمة

الفرضية الأساسية :

يعتبر الأمن محددا أساسيا من محددات السياسة الخارجية باعتباره الهدف الأول للدولة للحفاظ على سلامة مواطنيها و حفظ سيادتها .

من خلال ما تقدم تم صياغة الفرضيات التالية:

يمثل التهديد الأمني في المتوسط دورا فعالا في تحديد و صياغة السياسة الخارجية الجزائرية.

تمثل السياسة الخارجية الجزائرية فاعلا هاما في بناء حصن أمني متين لمواجهة التهديدات الأمنية

المناهج المتبعة:

لقد اعتمدنا على مجموعة من المناهج لدراسة الموضوع و ضبطه منهجيا:

المنهج التاريخي:و ذلك من خلال دراسة امتدادات الظاهرة عبر الزمن للوقوف على العوامل التي أحاطت بها و أثرت في تطورها بهدف تقديم إطار تفسيري يمكن من فهم الظاهرة من خلاله ،ومن ثم فان توظيف المنهج التاريخي في هذه الدراسة كان الهدف من تتبع العملية التنظيرية لمفهومي الأمن و السياسة الخارجية ورصد أهم مظاهر التحول في السياسة العالمية إضافة إلى تتبع أهم محطات التحول في مسارات السياسة الخارجية الجزائرية و بعدها الأمن الإفريقي و المتوسطي .

منهج دراسة حالة: وتظهر أهمية الجانب التطبيقي للبحث و الأداة الأنسب للربط الوظيفي بين النظرية و التطبيق

المنهج الوصفي :و الوصف العلمي يقصد به رصد صال الشيء ببيان خصائصه المادية والمعنوية حيث قد يكون هذا الرصد كميا معبرا عنه بالأرقام أو كيفيا أو يجمع بينهما كما قد يتضمن مقارنة الشيء بغيره،ويبرز الحاجة إلى المنهج الوصفي في هذه الدراسة من خلال ضرورة توصيف البنية الدولية و فحص النظريات المتعلقة بالأمن والساسة الخارجية الى

مقدمة

جانب محاولة التعرف على الخطوط العريضة للمقاربة الأمنية الفتية للجزائر التي تستند إليها في سياستها الخارجية .

أدبيات الدراسة:

تعد النسبية و التراكمية أهم مميزات المعرفة العلمية ،وعليه يكون الباحث في أولى خطوات بحثه بالإطلاع على الدراسات السابقة التي تناولت الظاهرة محل دراسته حيث تكمن أهمية الاطلاع على مثل هذه الدراسات في استفادة الباحث من المادة العلمية المقدمة فيها بأشكالها الثلاث:

-مذكرة لنيل شهادة الماجستار بعنوان **التنظير في الدراسات الأمنية لفترة مابعد الحرب الباردة .دراسة في الخطاب الأمريكي الأمني بعد11سبتمبر 2001** من إعداد الباحث:

خالد معمريوهي الدراسة التي تناولت إشكالية مدى إمكانية بناء مقاربة تحليلية مفاهيمية متكاملة في الدراسات الأمنية لفترة مابعد الحرب الباردة.

-مذكرة لنيل شهادة الماجستار بعنوان ***الساسة المتوسطية الجديدة للاتحاد الاروبي***

استراتيجيات جديدة لاحتواء جهوي شامل من إعداد الباحث:**عمار حجار** وهي الدراسة التي حاولت إخراج الدراسات الأمنية المتوسطية من طابعها التقليدي العسكري بإطار شامل و موسع.

مذكرة لنيل شهادة الماجستير بعنوان:الأمن في منطقة الصحراء الكبرى بين المقاربة الجزائرية و المشاريع الأمنية،من إعداد الباحث **بويبة نبيل** ،وهي الدراسة التي تناولت مختلف التهديدات التي تواجه الأمن الجزائري على الجهة الصحراوية على رأسها تجارة المخدرات

-كتاب *البعد المتوسطي للأمن الجزائري .الجزائر ،أوروبا ،و الحلف الأطلسي ،لصاحبه عبد النور بن عنتر،الذي حاول من خلال دراسة هاته .تطرق للتحولات التي عرفها الأمن القومي الجزائري في بعده الخارجي من خلال عدة محاور رئيسية و هي:

مقدمة

تحليل عقيدة الأمن القومي الجزائري مع محاولة تحديد البيئة الأمنية للجزائر و إدراكها للتهديد المتوسطي

-تحليل قضية الأمن الإقليمي في المتوسط بعد الحرب الباردة .

-تحليل النقلة النوعية في تعامل الغرب مع المتوسط و بالتحديد الدول العربية المتوسطية.

الفصل الأول :

الإطار النظري لدراسة مفهومي الأمن والسياسة الخارجية .

تمهيد:

إن المشاكل الراهنة التي تعيشها قارة إفريقيا تعطينا فكرة واضحة عن الحاجة الى نظرة جديدة ،للمواضيع ذات الصلة في الدراسات الأمنية و الوقت طويل ارتبط بمسائل تقليدية ،كالسيادة الخارجية و السياسات الدفاعية ،لكن ومنذ نهاية الحرب الباردة أصبح العديد من المشاكل عابرا للحدود بشكل متزايد و المواضيع السابقة لأمن أصبحت بحاجة لإعادة إدراكها و فهمها في إطار أكثر ملائمة ،من المواضيع الهامة التي ارتبطت بأمن ،هي السياسة الخارجية التي بدورها تعد بوصلة صنع القرار كما عرفها الأمن القومي الأمريكي *بالمصلحة الحيوية *وهنا لابد من البحث في السياسة الخارجية للدول العظمى لهيمنتها التي تصل حد الإمبراطوريات القديمة ،الو.م.أ.و علاقتها بالأمن بشكل خاص.

المبحث الأول : الدراسة المنهجية لمفهوم الأمن :

رغم تنافي لنقاشات النظرية حول موضوع الأمن ، سعيا إلى تحديد أطره الفكرية والمنهجية وديناميكية العلمية ، إلا أنه كان ولا يزال مطلب الجميع ، دولا ، مجتمعات ، أفراد ، إذ تعتبر مسألة الأمن إحدى أهم الدوافع ، التي تتحكم في سلوك الأفراد والمجتمعات منذ فجر التاريخ ، حيث سعى الفرد دائما إلى البحث عما يجنب الخوف والضرر ،وما يوفر له الإستقرار والأمان ، وكان هذا السعي سببا ني إنضمامه إلى جماعات،أين ظهرت الحاجة إلى نقل مسؤولية آمنة الخاص الجماعة ، لهذه الأخيرة شكلت الخطوة الأولى في بناء دولة ([1]).

المطلب الأول : تعريف الأمن :

الأمن لغة : من فعل " أمن " ومن الأمان أو " الأمانة " ويقول الشخص أمنت فأنا " آمن أو أمنة غيري أي ضمنته ضد الخوف ، واصل الأمن في اللغة " طمأنانية النفس وزوال الخوف أو لا يكون الإنسان آمنا حتى يستقر في قلبه ، فكلمة الأمن ككلمة السلم أو السلام ([2]).

ـ إذا عدنا إلى النص القرآني فإننا نجد " أمن " في صيغ شتى وليست تواتر ونوارد مرتفعة ، ويرجع ذلك إلى أنها المادة التي إشتق منها الإيمان ، فالأمن في الأصل هو الطمأنينة أو الإطمئنان الناتج عن الوقوف بالله وبمن يعيش حولنا ، مما ينجر عنه راحة النفس ـ فكلمة الأمن لوحدها وردت في النص القرآني خمس مرات بهذه الصيغة ، ومنها ثلاثة ذكر فيها الأمن في مقابل الخوف ([3]).

تعريف الإصطلاحي للأمن :

---

[1] ـ الفري وزأجادي " القاموس المحيط " ط 1 ، بيروت ـ دار أحياء التراث العربي ، 1991 ص 199 .
[2] ـ مجلة العلوم القانونية الإدارية والسياسية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية (جامعة تلمسان أبي بكر الصديق 2009 ، ص 211) .
[3] الطيب البكوش : الترابط بين الأمن الإنساني وحقوق الإنسان المجلة العربية لحقوق الإنسان . ع 10 المعهد العربي لحقوق الإنسان جوان 2003 ، ص 165 .

من بين المسائل الخلافية في نظرية العلاقات الدولية مسألة تكوين المفاهيم التي تتميز عموما بالغموض وغياب الإجماع على معناها بين المختصين .

ولعل أهم هذه المفاهيم مفهوم " الأمن " يعتبر من المصطلحات التي عرفت تطورا " مستمرا ترافق مع تطور المجتمع البشري .

وعلى الرغم من أن هذا المصطلح من المصطلحات المألوفة في العلاقات الدولية إلا أنه ما زال يفتقد إلى تعريف محدد ، حيث يجتمع الدارسين على أنه " مفهوم مائع " يحتاج إلى تحديد دقيق لمدلوله وعناصره .

ـ فقد إتخذ مفهوم الأمن مضامين متعددة ، إرتبطت بواقع المجتمع الدولي من جهة ومختلف التصورات التي جاءت في إطار نظرية العلاقات الدولية من جهة أخرى . ([4]) .

فحسب تيري يلزاك Thiery Balzac هناك ثلاث عوامل أساسية ساهمت في تعقيد مفهوم الأمن ، خاصة في السنوات الأخيرة ، وهي على النحو التالي :

أولا : تراجع مؤشر السيادة الوطنية .

ثانيا : الزيادة الغير مسبوقة في كثافة التفاعلات العابرة للحدود

ثالثا : زيادة عدد وحدة النزاعات على الساحة الدولية .

ـ وعليه فإن كل باحث يحاول إعطاءه صيغة تتفق وأطره الفكرية ، ومرجعياته الثقافية ، زيادة على إرتباط هذا المفهوم بجوانب الحياة المختلفة ، التي تتميز بالديناميكية المستمرة ، وعليه فإنه لا يمكن تحديد مفهوم هذا المصطلح بشكل دقيق، خارج نطاق المكان والزمان الذي يتحرك فيه ، على العموم ، فإن معظم الدارسون يتفقون على أن الأمن هو مفهوم مثير

[4] ـ علاق جميلة : ويفي خيرة ، مفهوم الأمن بين الطرح التقليدي والطرحات النقدية الجديدة ، في أعمال الملتقى الدولي ، الجزائر والأمن في المتوسط واقع الآفاق . كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة منتورة قسنطينة ، الجزائر ، 2008 ص 305 .

للجدل ، إلا أن هناك إجماع على أنه ينطوي على الخلو من وجود تهديد للقيم الرئيسية ، سواء تلك المتعلقة بالفرد أو المجتمع من جهة ([5]).

تعريف الموسوعة العلوم الإجتماعية : على أنه " إجراء يستهدف تأمين منطقة من أخطاء خارجية وداخلية ، قد تؤدي بها لوقوع تحت سيطرة أجنبية ، نتيجة لضغوط خارجية أو إنهيار داخلي ، كما يعرفه المنجد الفرنسي le petit robert الأمن على أنه : " حالة الدولة المستقرة الناتجة عن غياب حقيقي للخطر سواء ذو طابع مادي أو معنوي ".([6])

في حين ورد في الموسوعة العسكرية " التعريف الثاني " الأمن هو مجموع الإجراءات والتدابير التي تضع القادة والقوات في مأمن من المباغتة ، وتستع للقائد بالحصول على الفترة اللازمة ، والمنطقة الأرضية الضرورية ، جراء المناورة التي يخطط لها ، ويصمم على تنفيذها .

كما يعرفه دومينك دافيد "Dominique David " كالتالي :

الأمن في معناه الواسع ، يتمثل في خلو وضع ما منه التهديد ، أو أي شكل للخطر وتوفر الوسائل اللازمة للتصدي لذلك الخطر في حال أصبح أمرا واقعا : إن الملاحظ على التعاريف السابقة ، هو إجماعها على حصر موضوع الأمن في الخلو من تهديد القيم الرئيسية ، إلا أن هناك خلافا قويا ، حول ما إذا كان يجب التركيز على أمن الأفراد أو الدول أو العالم باسره ، أو على كل هذه المستويات مجتمعة . ([7])

للبحث عن مفهوم محدد للأمن يجب الرجوع أولا إلى الخلفية التاريخية الإستحداثات الأولى للأمن ، من إطارها الفلسفي إلى تحولها كميكانيزم فاعل في العلاقات الدولية في حقل الدراسات السياسية كومنه من المفاهيم التي نالت قدرا " كبيرا " من الإهتمام في إطار

[5] ـ جوان بيليس : الأمن الدولي في حقبة ما بعد الحرب الباردة ، في جون بيليس ، وستيف سميت : عولمة السياسة العالمية ط 1 ت : مركز الخليج للأبحاث ، تمركز الخليج الأبحاث الإمارات العربية المتحدة 2014 ، ص 412 .

[6] Le petit robert : dictionnaire aphairétique et analogique de longue française paris France 1977 p 1788 -

[7] ـ جون بيليس : الأمن الدولي في حقبة ما بعد الحرب الباردة في جوان يبلس وستين سميث ، عولمة السياسة العالمية ط 1 ، ت مركز الخليج للأبحاث الإمارات العربية المتحدة 2004 ص 2114 .

علم العلاقات الدولية ، منذ تأسيسه كمجال مشتغل (خاصة بعد الحرب العالمية الثانية)، حتى إتخذ سيمات ومضامين ([8])

متعددة جعلت منه أحد عناصر تحليل العلاقات الدولية فعلى مسار تطور العلاقات الدولية بعد إتفاقية وإستقاليا 1648 كان بارزا أن الأنظمة الحكومية والدول هي الفاعلة في النظام الدولي ، وهي المحددة لنوعية ومسار العلاقات بين هذه الدول ، أيضا فالدول على المعيار العالمي للشرعية السياسية المسؤولة عن حفظ الأمن والسلع والإستقرار في النظام العالمي خاصة بإعتبار " الأمن على أنه الإلتزام الأول الحكمات الدول ([9])..

ـ بذلك فقط إعتبرت التصورات المثالية : أن الأمن يحدده مدى إنسجام مصالح الدول، لذلك تجمع وحدات أو قوافل نظام في مؤسسة عالمية هو الوسيلة الوحيدة لتفادي أي إمكانية لحدوث تهديد لأي طرف ، ومنه فهو إطار ، التحقيق الأمن الذي يخرج منه إطار دائرة القومية للدولة إلى إطار جماعي دولي ، ويصبح الأمن الدولي حسب أطروحات المثاليين الذي تحكمه معايير أخلاقية ، تحددها سلطة القانون الدولي العام والمنظمات الدولية ، أفكار ولست بإنشاء عصبة الأمن لحفظ السلم والأمن والإستقرار الدولي .

أما التصورات الواقعية : فتذهب إلى العكس من ذلك إذ يفترض الواقعيون أن القضايا الحقيقية في السياسة الدولية يمكن فهمها عن طريق التحليل العقلاني للمصالح المتنافسة والمحددة في مفهوم القوة وحسب هذا الطرح فإن التهديد الذي يواجه أمن الدول نابع بالأساس من سعي مختلف الوحدات(الدول كفاعل وحيد) أي إكتساب القوة أوأشكالها إذ أعتبر الواقعيون أن الهدف الذي تسعى من وراءه الدول هو البقاء . ([10])

تعد ظاهرة الأمن مطلب طبيعي للإنسان ، بل غريزة نشأت مع نشأته وتطورت مع تطور نمط ونظام حياته ففي العصور القديمة وتلبية لرغبته في الشهور بالأمن وعدم الحقوق صنع من الأدوات الوسائل ما يمكنه من أبعاد نتج الخوف والمخاطر التي تهدده

[8] ، ـ روبرت بالستغراف ، جيمس دورتي ، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية ، ط 2 ، تر : وليدع الحي ، المؤسسات الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت 1995 ، ص 10 .

[9]- John bayles and Stève Smith the globalisation AF world politiqués ; an introductions toimtemational relations 3 ed edition cexford unuversity press 2001 – p 298 .

[10] ـ عبر النورية عنتر ، الطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية مجلد 40 ع ـ 160 أو على 2005 ص 57 .

فيسعى الفرد لتحقيق الأمن والإستقرار من خلال تعاونه مع غيره ممن يشتركون معه في خصائص الغربي والجوار .

ـ وبذلك يكون مطلب الأمن شرطا أساسيا من متطلبات الحياة والوجود البشري المنتظم وبدونه لا يمكن للناس أو الجماعة أن تحيا حياة طبيعية أن لم تصبح هذه الحياة مستحيلة .

ومن هنا نرى أن مفهوم الأمن هو نقيض الخوف وأمن الإنسان هو الطمأنينة والسكينة والإستقرار ولقد بين الحق تبارك وتعالى في كتابه العزيز في تعبير يبلغ لمفهوم الأمن في سورة قريش حيث يقول عز وجل " الذي أطمعهم من جوع وأمنهم من خوف " أو لذلك يكون جوهر الأمن التنمية (الإطعام من الجوع) .

ثم الأمن (وأمنهم من خوف) فالأمن له جناحان لا ينهضض إلا بهما معا وهما " التنمية والطمأنينة ، وهذا الرأي بمعنى تحرير الإنسان من الحاجة وتحريره من الخوف .

ـ كما عنى الإسلام بالمفهوم الإجتماعي للأمن فنادى بالعدل والمساواة والتضامن بين المجتمع الإسلامي ، فقد قال عز وجل " وضرب الله مثلا قرية كانت آمنة مطمئنة يأتيها رزقها " أو قال تعالى : " أدخلوا مصر إن شاء الله آمنين " أو قال أيضا: " ياموسى أقبل ولا تخف أنك من الآمنين " أو قال تعالى : " وليبدلهم بعد خوفهم آمنا ".([11])

التصورات المعرفية والنظرية حول الأمن الإنساني :

تأثرت الدراسات النقدية الأمنية بالأوضاع العالمية لفترة ما بعد الحرب الباردة ، أين برز التحول القيمي والبنيوي الذي خلق توسعا وتدفقا في مجال المفاهيم الجديدة ، وهذا ما أعطى الحاجة للتنظيم والبحث عن أجوبة لمظاهر جديدة في العلاقات الدولية ، من أجل أحتواء تلك التغييرات في المضمون الدولي .

ـ وتعتبر المدرسة النقدية الأمنية ، رائدة البحث في الأمن بالمفهوم الموسع ، والذي إتخذت عن مفهوم / مصطلح الأمن الإنساني ، إطار رد ومرجعية جديدة في التحليل.

[11] ـ د . عبد الله محمد مسعود ، د علي عباس مراد ، مركز العالمي للدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر ط 1 ، 2006 ، بنغازي ليبيا دار الكتب الوطنية .

مفهوم الأمن الإنساني :

للحديث عن الأمن الإنساني كمصطلح جديد فاعل وفعال في شبكة العلاقات بين الدول والأشخاص وللوصول إلى شرح ما المقصود بالأمن الإنساني تجب العودة أولا إلى بداية ظهور هذا المصطلح كفكرة ثم كمفهوم إجتاح الدراسات النظرية والأكاديمية ، كما يجب التساؤل حول لماذا ظهر هذا المفهوم في الفترة السابقة 1994 تحديدا ، وليس قبل ذلك ، رغم أن محتويات هذه التسمية بهذا جذور ظهرت قبل ذلك . ([12])

ـ من أجل وضع تحديد واضح لمعنى الأمن الإنساني ، يجب طرح السؤال أمن من ؟والأمن من ماذا ؟ حيث أن الأمن الإنساني يأخذ كمرجعية الأشخاص ومجتمعاتهم قبل الإقليم أو الدولة ، ومن وجهة ثانية ، في تحديد الأمن من ماذا ، فالأمن الإنساني يوضح عوامل التي تهدد بقاء الشعوب وأمنهم ، إذ ترى أن الأمن الوطني غير كما في لحماية الأفراد. وبهذا ما سيتم ملاحظته في المقتربات النظرية للمفهوم .

ويرى إكسوورني لويد "axworty lloyd" وزير الشؤون الخارجية الكندي ، أن المرحلة الراهنة ساهمت بشكل أساسي من تغيير المفهوم التقليدي للأمن ، فالأمن الإنساني يوجد الإهتمام للنشر ويهتم أساسا الفرد والأوضاع التي يعيش فيها الفرد ، حيث تتوفر حاجته الأساسية ويجد الكرامة الإنسانية ، والتي تشغل المشاركة ذات القيم.

وتعرف لجنة أمن الإنسان ، الأمن الإنساني على أنه حماية الجوهر الحيوي لحياة جميع البشر ، بطرق تعزز حريات الإنسان وتحقيق الإنسان لذاته قامت الإنسان يعني حماية الحريات الأساسية ، ذلك الحريات التي تمثل جوهر الحياة .

في تقديمان بعض المنظرين والمؤيدية للأمن الإنساني كفكرة وكمصطلح وكوسيلة للسياسة الخارجية ، نجد بعض أصحاب الإقتراب المعياري :

[12] - rapport de la commission indépendante sur l'intervention éd la souveraineté des états le responsabilité de protéger – CRDI 2001 – p 120 faune nouvelle approche la responsabilité de protéger'.

ـ تاكور إكوور في thakur et axworthy ([13]) الأمن الإنساني عبارة عن رؤية حقيقة للعالم والتي وضعت الفرد في مركز النقاش .

ـ كايل غرايسون kyle graysen : الأمن الإنساني يسمح بإعطاء تساؤل شامل حول العلاقات بين الديناميكية السياسية ، الإقتصادية والإجتماعية التي تؤثر على الأفراد ، يبحثا تركز الوسائل التحليلية الأخرى على ضرورة إيجاد تعاريف دقيقة وعملياتية من أجل الفهم ([14]).

مستويات الأمن الإنساني وخصائصه :

ينظر مفهوم الأمن الإنساني على أنه يخول من النظر للأمن في سياق أو مستوى الدولة القومية إلى أمن مرتكز على الإنسان والأفراد ، بذلك فهو يجمع أكثر من مستوى ، هناك مستوى النظام العالمي ، كمصدر للتهديد ، مستوى الأقليم ودول الخواص ومستوى الدولة ، مستوى أجهزة الدولة ، مؤسسات وسيطة ، مستوى الأفراد والجماعات ([15]).

أما للمفهوم أيضا عدة خصائص واضحة ، خاصة بعد قمة العالم لمنظمة الأمم المتحدة سنة 1995 ، حول التنمية الإجتماعية ، أين إزداد الإهتمام بالمصطلح والمفهوم المعمق والموسع حول الأمن الإنساني .

تتمثل هذه الخصائص في : ([16])

1 ـ الأمن الإنساني هو وكوني global بمعنى أنه يخص كل البشر في البلدان المتقدمة والمتخلفة أو الفقيرة والفنية ، أو بلدان المركز وبلدان المحيط حسب ودغالتونغ أذلك لأن التهديدات التي تمسهم هي تهديدات مشتركة من حيث مظاهرها سواء كانت هجرة ، بطاقة ، مخذرات .

---

[13] - axworthy anseur scient fie Field and polie laine – Security dialogue 1 Vel 35 n 3 2004 – p 348.

[14] - Kyle grisonna sa challenge Toth pogner over knowledge et traditionl secutity studies security dialogue vom 34 n 3 – 2004 p 350 .

[15] ـ عبد النور بن عنتر، تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية،مجلة السياسة الدولية،المجلة 40 ، العدد 160 أفريل 2005 ، ص 57 .

[16] ـ ربورق بالستغراف ، جيمس دورتي ، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية : ط 2 ، ثر ، وليد عبد الحي ، المؤسسات الجامعية للدراسات والنشر 1995 ص 10 .

إنتهاكات حقوق الإنسان ، تلوث بيئى وغيرها .

2 ـ تكامل مكوناته وترابطها ، حيث يتوقف كل واحد منها على الأخر ، فلما يتعرض هذا الأمن للتهديد ، فإن كل الأمم معنية بذلك لأن المجاعة والأوبئة والفقر والتلولي والمخذرات والصراعات العرقية والتفكك الإجتماعي ليست أحداث منعزلة أو محصورة في حدود الدولة .

3 ـ الوقاية المسبقة أو المبلورة وهي تكون أسهل وأقل تكلفة من التدخل اللاحق .

4 ـ الأمن الإنساني محوره الإنسان ، وهو يخص نوعية حياة البشر ، كيف يمشون في المجتمع ، وكيف يمارسون بحرية خيراتهم .

إن مفهوم الأمن الإنساني ، يرتكز بشكل أساسي على مسألة الحفاظ على : الكرامة البشرية ، وتلبية حاجيات الإنسان المادية منها والمعنوية ، فالتهديد قد يأخذ شكل الحرمان الإقتصادي ، ونقص المساواة الإجتماعية وعليه فإن تحقيقه يتطلب تحقيق التنمية المستدامة .

إحترام وصون الحقوق الأساسية ضمن سيادة القانون ، الحكم الراشد ، العدالة الإجتماعية ، وكلها أبعاد مهمة بالنسبة للسلام العالمي ، مثلها مثل الأبعاد المسكوبة والأمن الإنساني ليس وقاعيا فهو يتحقق بوسائل غير عسكرية بمعنى الإنتقال من الأمن بواسطة الأسلحة ، إلى الأمن بواسطة التنمية الإنسانية المستدامة . ([17])

ـ أما عن تعريف الأمن الإنساني ، فكغيره من المفاهيم في العلوم الإجتماعية ليه له تعريف محدد وجامع ، على الرغم من إحتلاله لصدارة النقاشات بين الأكاديمين والسياسة ، وتبنيه من طرف بعض الدول مثل : كندا ، اليابان ، والنرويج ، كمبدأ سياستها الخارجية . ([18])

وحسب " دانيال كولار فمفهوم الأمن الإنساني يسمح بتطور العلاقات الدولية، بإتجاه دولة القانون الديمقراطية والتنمية ، أماكو في عنان " فيقول أن الأمن الإمتاني في أوسع

[17] ـ عبد النور بن عنتر ، البعد المتوسطي للأمن الجزائري ، الجزائر ، أوروبا والحلف الأطلسي مرجع ، ص 28 .
[18] ـ رضا ملوم قراءة في مفهوم الأمن الإنساني في أعمال الملتقى الدولي : الجزائر والأمن في المتوسط واقع وآفاق ص 243 .

معاينة ، يعني أكثر من مجرد غياب النزاع العنيف ، أنه يشمل الحكم الصالح ، الحق في التعليم ، والرعاية الصحية ، ضمان إمتلاك كل فرد لغرض وخيارات لتفجير طاقته ، التحرر من الحاجة ، التحرر من الخوف وضمان أن أجيال المستقبل سترى بينية طبيعية صحية ، هذه هي العناصر المرتبطة والمكونة للأمن الإنساني ، وبالتالي الأمن الوطني.

- الأمن القومي : هو مفهوم حماية الحكومة والبرلمان للدولة والمواطنين عبر سياسات فرض السلطة ، سواءا كانت سياسية ، إقتصادية ، دبلوماسية عسكرية،

تطور المفهوم والمصطلح في الولايات المتحد عقب الحرب العالمية الثانية مع تركيز شديد على القوة العسكرية ، إلا أن مفهوم الأمن القومي يشمل مجموعة واسعة من التحديات التي تؤثر على الأمن الغير العسكري أو الإقتصادي للدولة، من أجل سلامة الأمن القومي ، تحتاج الأمة للأمن الإقتصادي ، وأمن الطاقة والأمن البيئي ، تحديات الأمن القومي ليست حكرا على خصوم أخرى .

- <u>عناصر الأمن القومي</u> :

الأمن القومي يتمتع بعدد من العناصر المكونة له ، والتي عند الوفاء ، بها على حدة ، فإنها توفر الأمن للدولة فيما يتعلق بقيمها ومصالحها وحرية إختيار السياسات بها ، وسترد السلطات على إختلافها بهذه العناصر بصورة متباينة .

فبالإضافة إلى الجانب العسكري المتعلق بتحقيق الأمن ، يتم بشكل شائع أيضا إدراج الجوانب المتعلقة بالسياسة والمجتمع والبيئة والطاقة والموارد الطبيعية والإقتصادية ، وترتبط عناصر الأمن القومي إرتباطا وثيقا بمفهوم عناصر القوة الوطنية ([19]).

الأمن العالمي : يجادل الكتاب الذين ينتمون إلى مدرسة المجتمع العالمي ، أنه في نهاية القرن العشرين ، تسارعت عملية العولمة إلى أن بلغت نقطة أصبحت معها ، الخطوط واضحة للمجتمع العالمي ، فظهور نظام إقتصادي عالمي ، وإتصالات عالمية وعناصر ثقافية عالمية ، كل ذلك ساعد على توفير شبكة واسعة من العلاقات الإجتماعية التي تتخطى

[19] - joseph. Rom engin national Security connil on forgien relations – 1993 p 122.

حدود الدول ، وتمضي الحجة فنقول : " إن البشرية تواجه في الوقت ذاته أخطار جديدة ، تقترن بالبيئة والفقر ، وأسلحة الدمار الشامل ، وذلك في الوقت الذي أصبحت فيه الدولة الأمة تواجه أزمة ([20]) ويسلم أنصار مجتمع العالمي أن العولمة لأي عملية متفاوتة ومتناقضة ، أدق إلى شروح في فن إدارة الدولة ، ذلك أن مجتمعات بأسرها بما في ذلك القرى والبلديات والمجتمعات الأكنية ، وطرق حياتها وتقاليدها وأشكال تنظيمها الإجتماعي ، أصبحت كلها مهددة هي وحياة الأفراد ورفاههم مما أنشأ حركة تبعد عن الصراحات بين القوى العظمى ، بإتجاه أشكال جديدة من الأمن ، ناجمة عن المنافسات ضمن الدول ، وعبر حدود الدول ، وقد تجلى ذلك في الحروب الوحشية ، التي إندلعت البوسنة ، روسيا ، الصومال ، روندا ، اليمن والجزائر في تسعينات القرن العشرين ، صراعات وصلت في بعض الحالات إلى الإبادة الجماعية والتطهير العرفي ، وطرحت بدورها إشكالية التدخل في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة ، بغية الحفاظ على حقوق الإنسان ، وترى هذه المدرسة ضرورة التفكير بأمن الأفراد والجماعات ،([21]) ضمن والمجتمع العالمي، والحاجة إلى رسم سياسة جديدة المسؤولية العالمية .

المطلب الثاني

الأمن بين النظرية والتطبيق :

يواجه الإنسان منذ أن وجد على الأرض صراعات وتهديدات تمس أمنه وإستقراره ، لذلك كان دائم السعي للبحث عن الوسائل التي تقيه وتوفر له الإستقرار والأمان والطمأنينة في عيشه ومحيط أسرته ، وعلى هذا الأساس أعتبر الأمن أحد الدوافع القوية التي تتحكم في تصرفات المجتمعات البشرية ، وعليه تقوم الأمم وتتماسك وترتقي إرتبط الأمن في البداية بنظرية القوة التي كانت سائدة في المجتمعات القديمة ، ولا تزال بهذه النظرية قائمة منسترة وراء بعض التعديلات والتحسينات الشكلية التي أدخلت عليها ، إلا أن البعض يرى أن هذه النظرية عوضت بنظرية الأمن الجماعي .

[20] ـ جون بيليس الأمن الدولي في حقبة ما بعد الحرب الباردة ، جون بيليس ، وستيف سميت عولمة السياسة العالمية ط ، مركز الخليج للأبحاث الإمارات العربية 2004 ص 440 .

[21] ـ عبد النور بن عنتر ، البعد المتوسطي الأمن الجزائري ، الجزائر ، أروبا ، والحلف الأطلسي ، مرجع سابق ص 29- ص 30.

مباشرة بعد الحرب العالمية الثانية بسبب توازن القوى وإمتلاك بعض الدول للسلاح النووي .

وتبعا لذلك ظهرت نظرية الأمن والسلم العالمي ونظرية نبذ العنف وإستعمال إلى القوة .

ولهذه الأسباب كان أمن الدول أبرز الإهتمامات مؤسسي الأمم المتحدة حيث كان الحديث عن إنشاء نظام جديد للأمن الدولي مرتبط بمعالي الأمن العسكري التقليدي ، أي أثناء نظام بجمع الدول وبمقتضاه تتعهد بالرد الجماعي على إعتبار أن كل إعتداء يسجل على أحدها هو بمثابة عدوان عليهم جميعا .

ـ إلا أن الدول المؤسسة حرصة أيضا قبل أن تنتشر فكرتا الأمن الإنساني والأمن الشامل على عدم فصل الأمن عن التنمية الإقتصادية والحريات البشرية ([22]).

2 – 1 : الأمن في نظريات العلاقات الدولية :

2 – 1 – 1 : النظريات التقليدية :

1 ـ المثالية : إن أي دراسة لنظام الأمن ، لا تستقي عن المنهج المثالي لأن فكرة الأمن ترتبط بمبادئ الأخلاق والمثل والقيم العليا ، كما أن المنظمات الدولية التي أعتنت بموضوع الأمن والسلم قد أخذت بعض مبادئها من النظريات المثالية التي وضعها عدد من الفلاسفة والمفكرين ([23]).

ونشأت المثالثة بعد الحرب العالمية الأولى لإقامة تنظيم أفضل للعالم ، والدعوة إلى نبذ الحرب وتشجيع السلام ونزع السلاح واللوجه نحو التعاون والحوار وتغليب العقل والمنطق ، وتقوم بهذه النظرية على فكرة إلتزام الدول بقواعد القانون الدولي العام وعلى دور هذا القانون في ضمان الأمن والسلم العالمي .

---

[22] ـ العقيد ، محسن العجمي بن عيسى ، الأمن والتنمية ، دار جامد للنشر والتوزيع ، عمان ،ط 1 ، 1435 ، 2014 ، ص23-24.

[23] ـ منصور العربي : 209 م النظرية في العلاقات الدولية ، قسم طلاب الجامعة ، قسم العلوم السياسية ، yoov . Mansour labri. Com.

وقد ساهم ميثاق عصبة الأمم في بلورة ومقاييس كثيرة إستعملتها النظرية المثالية كمعايير حول مدى توافق سياسات الدول مع السلوكيات الواجب إعتمادها ، وبخصوص نشأتها فهي تعتبر نتاج مصادر فكرية وفلسفية عديدة كانت سائدة في القرون الماضية في أوروبا حيث كانت المثالية فردية من حيث إعتبار الضمير الإنساني الحكم الأعلى في القضايا الأخلاقية .

وشكلت المثالثة مقارنة أخلاقية قانونية ركزت على بناء عالم أفضل خال من النزاعات وإنطلقت من مسلمات فلسفية تفاؤلية حول الطبيعة البشرية ، وفي إطار دراسة العلاقات الدولية لم تركز المثالية على مفهومي الدولة والنظام الدولي بقدر ما إتجهت فرضياتها ومقترحاتها نحو مفاهيم الفرد والرأي العام ([24]).

فالقضية السياسية والأخلاقية الأساسية التي إعتبرت المدرسة المثالية أنها تواجهها كانت قضية الفجوة القائمة في العلاقات الدولية بين الواقع المتمثل في الحرب العالمية الأولى وبين الطموح في بناء عالم أفضل .

ـ وإزدادت الفجوة في الثلاثينات بين النظرية المثالية من جهة والواقع السياسي من جهة أخرى وكثرت التحديات أمام هذه النظرية حتى حكم عليها بالعجز والفشل ، كما أعيب عليها عدم توصلها لفهم الأسباب التي كانت تدفع بالدول لإنتهاج سلوك عدواني.

وإستنادا إلى هذه النظرية برزت مدرسة فمجموعة peace studies على أثر الحرب العالمية الثانية وتميزت بالتركيز على الفرد وحقوقه وحرياته ، وتعتبر هذه المدرسة أن نشر مبادئ وقيم التعاون بين الدول عن طريق مؤسسات سياسية وإقتصادية هو أساس التطور ، ومن أهم مبادراتها في هذا الإطار تعويض " سياسة القوة " بسياسة المسؤولية ([25]).

2 ـ الواقعية :

[24] ـ العقيد ، محسن العجمي بن عيسى ، الأمن والتنمية ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان ط 1 ، 1435 ، 2014 ص 22 ، 23.
[25] ـ نفس المرجع السابق ، ص 24 .

وهي الطريقة التي يتم وفقها النظر إلى العلاقات الدولية كعلاقات قوة ([26])وترجع جذور هذه النظرية إلى اليونان والصين القديمة ، وقد تعرض لها الفيلسوف الإيطالي "نيكولا ميكيافيلي " حيث نصح في كتابه " الأمير " بجعل القوة والأمن فوق كل إعتبار .

وأظهر الفيلسوف السياسي الإنجليزي توماس هوبز 1700م أن الحروب والنزاعات بين الدول شئ لا يمكن تجنبه ، على أساس أن الإنسان يعيش "حالة الفطرة " التي تصنعه في قتال مع الكل بما يستوجب إقرار نظام معين لإنهاء الفوضى المترتبة عن ذلك ، وبهذا فإن النظام العالمي الذي تتعامل بمقتضاه الدول دون سلطة فوقية ، يمكن أن يصبح مجالا تتصارع فيه الدول من أجل القوة ([27]).

من أهم مبادئ الواقعية :

ـ أن الفوضى التي يتسم بها النظام الدولي مرد بها غياب سلطة مركزية تتوفر لها القوة السائحة لفرض أحكامها على بقية الدول .

ـ تعتبر الدولة هي الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية ، وتهتم الواقعية بالدول المستقلة ذات السيادة وإعتبارها عاملا مؤثرا في السياسة الدولية في ميزان القوى .

ـ بقاء الدول مرهون بقوتها وخاصة العسكرية منها حيث تعتبر القوة الإقتصادية أقل مكانة في هذا الجانب ولكنها مهمة لأنها وسيلة لإكتساب القوة الوطنية ومحددة رئيس للسلوك الدولي تجاهها .

ـ تعمل الدول على تحقيق المصلحة الوطنية من خلال إكتساب القوة لذلك يستبعد الواقعيون الأفكار المتداولة حول تناسق المصالح بين الأمم ويرون أن الدول في الغالب تتضارب من حيث المصالح إلى درجة وصول بعضها إلى الحرب .

ـ تعتبر أن العالم هو عالم صراع وحرب وأن السياسة الدولية هي صراع من أجل القوة .

---

[26] ، تاكايويكي جامامورا ، مفهوم الأمن في العلاقات الدولية ترجمة عادل زقاع 2009 .
[27] ـ إكرم بركان ، أهم مبادئ ومفاهيم النظرية الواقعية " القوة المصلحة ميزان القوى " 2009 م .

ـ نرى أن سياسة التحالف تزيد من مقدرة الدول على حماية نفسها ضد المخاطر المحتملة ومن الطبيعي أن تسعى إلى إكتساب أكبر قدر ممكن من القوة ذلك أن الإستقرار لا يتحقق إلا من خلال المحافظة على توازن القوى .

لا يمكن إطلاقا لأية دولة تعويض المنظمات الدولية لحمايتها أو الدفاع عنها بما في ذلك القانون الدولي لأن هناك صعوبات حقيقية في تحقيق السلام عن طريقها.

ـ الهدف الأسمى للدول هو الأمة والطبيعة الأساسية هي الحفاظ على الأمن الذاتي([28]).

المسلمات الأساسية في الفكر الواقعي :

ـ أن السياسة لا يمكن أن تحددها الأخلاق كما يقول المثاليون .

ـ أن النظرية السياسية تنتج عن الممارسة السياسية وعن تحليل وفهم التجارب ودراسة التاريخ .

ـ وجود عوامل ثابتة وغير قابلة للتغير تحدد سلوك الدولي ، وبالتالي فمن الخطأ كما فعل المثاليون ، الرهان على أن المعرفة والثقافة يمكن أن تغير سهولة في الطبيعة البشرية وفي الرأي العام . ([29])

ـ أن الأساس الواقع الإجتماعي هو الجماعة التي تتزايد إحتملات النزاع بينها لندرة الموارد .

ـ وعموما فالمدرسة الواقعية هي مدرسة فكرية تركز على فهم سير السياسة الدولية وشرح مواقف الدول الكبرى ، وتتقارب دراساتها مع الطرح التقليدي في دراسات وإستراتيجيات الدفاع حيث تركز على فض الخلاف في المدى العاجل أو المتوسط .

وتعتبر الدولة هي الهدف الأساسي للأمن كما تستمد على القوة وإلامكانات العسكرية لمجابهة التهديدات . ([30])

---

[28] ـ نفس المرجع السابق .
[29] ـ العقيد ، محمية العجمي بن عيسى ، الأمة والتنمية دار حامد للنشر والتوزيع عمان ط 1 ـ 2014 ص 25.
[30] ـ نفس المرجع السابق ص 25 – 26 .

3 - الليبرالية :

نشأت الليبرالية في خضم التغييرات الإجتماعية التي عرفتها أوروبا وهي نظرية لم تتبلور في السياسة والإقتصاد والإجتماع على يد مفكر واحد بل أسهم فيها عدة مفكرين لإعطائها شكلها الأساسي وطابعها المميز .

والليبرالية لها مفاهيم متعددة ولها إهتمام بالحرية التي تعتبرها هدفا وغاية في حد ذاتها .

ـ بالنظرية الليبرالية هي " نظرية الحرية ، وهي نظرية ذات أطياف متعددة وجوانب مختلفة وبمقادير متفاوتة ، وقد عرفت أطوار متعددة بحسب الزمان والمكان وتغيرت مفاهيمها عبر التطورات المختلفة .

ولعل أبرز تطور عرفته هو " الليبرالية العولمة " ومن دلالتها الفكرية :

العودة إلى الليبرالية الكلاسيكية كمفهوم .

لقد أصبح الإقتصاد وسيلة سياسية للسيطرة ، ونقل الثقافات الحضارية بين الأمم، ولذلك فالأقوى إقتصاديا هو الأقوى سياسيا ، وقد إختفت الدول العربية بهذه الفلسفة عند مشاهدتها لأثار الرأسمالية على الشعوب الفقيرة ([31]).

ومن أبرز المخاطر المشار إليها إنتفاء سيادة الدول على حدودها ومواطنيها فضلا عن عدم سيطرتها على النظام الإقتصادي الحر الذي كان يطالب به الليبراليون الكلاسيكيون .

وقد صرح رئيس المصرف المركزي الألماني " هناس تيتمار " منذ 1992م أمام المنتدى الإقتصادي في نفوس " أن غالبية السياسيين لا يزالون غير مدركين أنهم قد صاروا الآن يخضعون لرقابة أسواق المال لا بل أنهم صاروا يخضعون لسيطرتها وهيمنتها .

وإحتدم النقاش بين التصورين الواقعي والليبرالي للأمن والتحولات الحديثة الشئ الذي أثار الحاجة إلى إبادة النظر في مفهوم الأمن في إطار الأمن النقدي " . ([32]).

[31] ـ عبد الرحمان بن صمايل السلمي ، الليبرالي نشأتها ومجالاتها ، 2009 م .

ـ لقد وصفت هذه النظرية من طرف مؤسسي مدرسة فرانكفورت من أمثال ماكس هور كهاير و " تبو دور أدورنو " و " يورقن هابر ماكس " ، وهي مدرسة تدعي أن لها الأدوات التحليلية الكفيلة بتوضيح المسار الذي يستوجب أن يوضح فيه مفهوم الأمن ليأخذ شكله النهائي من خلال الأمن النقدي .

فالأمة على هذا المعنى إنعتاق ، وهو تحرير الشعوب من القيود التي تعيق سعيه للمضي قدما لتجسيد خياراته ، ومن بين هذه القيود الحرب والفقر والإضطهاد والنقص في التعليم .

المطلب الثالث :

المدارس الفكرية الحديثة :

1 ـ المقاربات الجديدة :

اللبنائية : لبحث هذه النظرية في جذور الأمن طارحة في العلاقات الدولية مبدأ الوكيل والهيكل ، وترجع منطلقات بهذه المدرسة إلى سنة 1992 م ، مع الكسندر وندت alescondre wendt الذي كان من الأوائل الذي أثاروا هذه القضية في العلاقات الدولية ، حيث كان يعمل على إيجاد نظرية هيكلية للسياسة العالمية تأخذ في إعتبارها الدولة كوحدتها الأساسية .

ويرى تبعا لذلك أن النظريات المعاصرة للنظام العالمي تحتاج إلى أن تتضمن تركيزا على الولاء (الدول) مع تركيزها الحالي على الهيكل وأن إشكالية " الوكيل والهيكل " ترجع في رأيه لسببين :

الأول : الإقتصاديات " بأن البشر هم فاعلون واعون بمقاصدهم ، وتؤدي أفعالهم إلى تغيير وإعادة إنتاج المجتمع .

---

[32] ـ المرجع السابق .

الثاني : التسليم بأن المجتمع مكون من علاقات إجتماعية تقوم بترتيب وهيكلة التفاعل بين البشر .

وهناك نظريتان سابقتان تناولتا موضوع هيكل السياسة العلمية ولكن من بعد مختلف:

النظرية الأولى : أن الفرق الأساسي الذي يميز السياسة الداخلية عن السياسة العالمية ، يمكن في هيكلة كل منهما : ففي السياسة الداخلية لا يلجأ الأفراد إلى حماية أنفسهم لأن ذلك واجب تقوم به الدولة لكن في السياسة العالمية لا توجد سلطة عليا تمنع إستخدام القوة لذلك هناك حالة من الفوضى العالمية ، وعليه فإن الدول التي تسعى إلى حماية نفسها عن طريق الإعتماد على الذات تثير شعور الدول الأخرى حول إنعدام الأمن ، الشئ الذي يدفعها إلى البحث عن وسائل حماية إضافية ، وبالتالي الدخول في الحلقة المفرغة لسباق التسلح وقيام التحالفات المختلفة أو ما يسميه الواقعيون " معضلة الأمن " ([33])

النظرية الثانية :

فتقوم على أن وحدة التحليل الأساسية لدراسة السلوك الإجتماعي أو المجتمعي هي النظام العالمي ، وإعتبار لذلك فإن كل الظواهر الإجتماعية ، إنطلاقا من الفقر والصراع القبلي وطبيعة الحياة العائلية ، وصولا للعلاقات الدولية ، نفهم وتفسر على خلفية النظام العالمي .

وقد ساعدت هذه النظرية على توسيع وتعدد الدراسات والمقاربات لعل أبرزها :

ـ مدرسة كوينهاجن مع " جاري بوزان " و " أول وايفر " وجاب فيلد " ، والتي وضعت نموذجا بنائيا لتحليل الأبعاد العسكرية وغير العسكرية للأمن .

[33] ـ عبد الله مسعود ، د . علي عباس مراد ، مركز العالمي للدراسات والأبحاث ، الكتاب الأخضر ط 1 ، بنغازي ليبيا دار الكتب الوطنية ، 2006 م .

و" مارتا فينمور " التي تدرس تطور مهمات " حفظ السلام " على إعتبار خصائص ومواقف الدول بإمكانها التغير تحت تأثير أنشطة المنظمات الدولية كمنظمة الأمم المتحدة . ([34])

ـ النقدية : هي مقارنة تقوم على معارضة النظريات القديمة وتعرض حلولا معيارية مهمة ، وترى أنه بالرغم مما يبدو على منظري الواقعية الجديدة من إرتياح لتطور المفهوم الأمني ، مازال البعض من النقديين يرون أن النظرية الأمنية لم تأخذ حظها من التطور المطلوب .

ـ ما زالت الإهتمامات منحصرة في السلطة دون الفرد مع إعتماد خطاب مثبت للهيكلة التقليدية وأسلوب تعاملها .

ـ لم يتم تحرر الفرد الهدف الرئيسي للسياسات الأمنية وبالتالي لم تتم مساعدة المرأة على إكتساب حقوقها (التعليم ، العمل .....) .

ـ يواجه الأمن ضغوطات لقوى متعددة إقتصادية وبيئية وثقافية ، خارجة عن دائرة مراقبة الدول ودون إعتبار الحدود المرسومة الشئ الذي أضعف السلطة وأثقل كاهل المواطن .

ـ يرون أن القوى الإقتصادية والإجتماعية هي التي ستحدد مسار التطور الحقيقي للأمن مستقبلا .

أن الرهانات غير العسكرية لها من الأهمية ما يفوق التهديدات التقليدية العسكرية وفي ذلك إشارة للقضايا الإقتصادية وأزمة الهوية والكوارث البيئية ، وتدلي مستوى المنظومات الصحية والتعليمية أي كل ما يدخل في دائرة الأمن الإنساني .

ـ الحاجة إلى قرار رؤية إيجابية في عمليات فضم النزاعات ونشر قيم مساعدة على تطوير واقع الأمن .

[34] ـ العقيد ، محسن العجمي بن عيسى ، الأمن والتنمية ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان، ط 1 ، 1434 ، 2014 .

وعموما يرون أن رد الأ نموذج الوستفالي " vestphalian model " للدولة يبقى الأمثل لتوجيه نسق تطور الأمن ، وأن ضعفها أو تراجعها سيبقى بالعلاقات الدولية على الفوضى .

فالأمن ليس مجرد نظرية ، بل هو منهج سياسي له قراءاته وتطبيقاته ومقارباته والبناء الإستراتيجي على هذا المعنى في حاجة إلى أن يستند إلى مكتسبات النظريات التقليدية وإضافات والنظريات الحديثة .

وعموما يعود الإقبال على دراسة النظريات الأمنية إلى :

ـ العودة إلى طرح أفكار الحرب العادلة وذلك بعد نهاية الحرب الباردة وما تقدمه من فرضيات للتحكم في العنف وتأمين الإستقرار والقيام بعمليات حفظ السلام .

ـ تنامي الدور الأمني للمنظمات الدولية : الأمم المتحدة والإتحاد الأوروبي وحلف الشمال الأطلسي والمنظمة الأوروبية للأمن .

ـ تناغم المفاهيم السياسية مع المشاريع الإنسانية الحديثة دور التنمية البشرية ومثلا وقد حظى هذا الفكر منذ الثمانينات جاء إهتمام إيجابي ، من طرف عديد من السياسيين والمختصين وعرفت الساحة الدولية على ضوئه مدارس وأنظمة فكرية متعددة وإستنادا إلى هذا الحوار الفكري تسع " جاري بوزان " " 1991 baryy bozar " ([35]) نظرية الأمن نحو الأبعاد التالية :

ـ الأمن المجتمعي : وهو مصطلح إستعمل لأول مرة ويتعلق بحماية الهوية والمعتقدات .

ـ الأمن الإجتماعي : ويخص قدرة المجتمعات على إعادة إنتاج أنماط خصوصياتها في اللغة والثقافة والتقاليد في إطار شروط مقبولة لتطورها .

الأمن العسكري : ويخص المستويين المتفاعلين المتقابلين للهجوم المسلح والقدرات الدفاعية وكذلك إتجاهات الدول من حيث النوايا والمقاصد .

[35] - Barbara Delcourt théories de la sécurité notes provisoires université libre Belgique cèle sciences politiques – relations internationales – 2006 – 2007 p 715 .

ـ الأمن الإقتصادي : ويخص الحفاظ على الموارد المالية والأسواق الضرورية وتحقيق مستويات مقبولة من الرفاه .

ـ الأمن البيئي : ويتعلق بالمحافظة على المحيط كأساس تتوقف عليه كل الأنشطة الإنسانية .

كما يرجع لهذا الباحث تأسيس منهج الدراسات الأمنية studies security الذي عمل من خلاله على تجاوز الحدود التقليدية والمقاربات الكلاسيكية لإعتماد مفهوم عريضة للأمن .

ـ كما كان الباحث السبق في توسيع قاعدة التهديدات المحتملة وتحديدها في خمسة مجالات :

ـ التهديد العسكري الناجم عن أنشطة عسكرية موجهة ضد التراب الوطني للدولة.

ـ التهديد السياسي الذي يحصل نتيجة المساس بالإستقرار والنيل من نظام الدولة.

ـ التهديد المجتمعي والذي ينال من الهوية الوطنية أو المعتقدات الدينية .

ـ التهديد الإقتصادي : الذي له تأثير على السلم والأمن في البلاد وعلى نوعية الحياة وإمكانيات الدفاع .

ـ التهديد البيئي : التلوث وصعوبة الحصول على الماء الصالح للشرب .

أما مدرسة كوبنهاجن l'ecole de dopenhaguen فقد نادت بتوجيه التفكير إلى المخاطر التي لها خصائص معينة كإستعمال القوة ، وإستغلال السلطات وحرمان المواطنين من الحقوق والحريات الشخصية ([36]).

كما أكدت على التهديدات التي تستهدف الإنسان والمؤسسات والتي هي في الواقع موجهة لنيل من الدولة والمجتمع ، وإستنادا لذلك تتبوب خصائصها الفكرية في :

[36] ـ علاق جميلة : ويفي خيرة ، مفهوم الأمن بين الطرح التقليدي والطرحات النقدية الجديدة ، في أعمال الملتقى الدولي ، الجزائر والأمن في المتوسط واقع الآفاق . كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة منتورة قسنطينة ، الجزائر ، 2008 ص 313 .

ـ العزم على توسيع مجال البحث الأمني بشكل يتعدى الجوانب العسكرية والعلاقات الدولية .

ـ الإستئناس بالنظريات الأمنية الحديثة التي إعتمدت في جهات أخرى .

ـ الرغبة في إعطاء صيغة غريبة في أبحاثها من حيث المضمون والمحاور وشكل الخطاب .

ـ الرغبة في ربط الصلة بمدارس فكرية أخرى مثل مجموعة " دراسات السلم " pace studios ، وتصنف القطاعات لدى الباحثين لديها بحسب النشاط والدور الموكول إليها :

ـ القطاع العسكري بحكم الرجوع إليه لإستعمال القوة وحفظ النظام .

ـ القطاع السياسي بحكم إرتباطه بعلاقات السلطة والإعتراف بالدول والحكومات .

ـ القطاع الإقتصادي لإتصاله بالتجارة والإنتاج والمالية .

ـ القطاع البيئي لإهتمامه بالأنشطة البشرية وتأثيرها على المحيط الحيوي وعموما فإن النظريات الأمنية وحسب بيل ماك سويني mc bill sveeney ([37])تأثرت بمسألتين:

أولا : أن الأمن هو شرط أساسي لقيام منظمة المجموعة التي تستند إلى التعاون بين الدول وتعمل على ثمتين الروابط بينها ويعود ميلاد مفهوم الأمن الجماعي أساسا إلى هذه الفكرة .

ثانيا : أن الأمن له إتصال بقيام الدولة ومدى قدرتها على ممارسة السلطة الشئ الذي ساعد على ظهور نظرية الأمن الوطني .

ويخلص هذه المسيرة في أربع مراحل :

المرحلة الأولى : وقد بدأت في أعقاب الحرب العالمية الأولى لتنتهي مع أوساط الخميسنات ويرى الباحث أنه يمكن ضمها وإجمالا إلى النظرية السياسية التي ولدت "والأمن الجماعي " .

[37] - bull mC scéenne Security identité and intérêts a sceciologiy of un – international relations camteridge university paress 1999 .

ـ ووفقا لهذا المنظور تم تناول الدراسات الأمنية حسب مقاربة متعددة الإختصاصات وعين فيها مرجعية القانون الدولي والمؤسسات الدولية .

والنظريات السياسية كما إتسمت بالإنتفاع على قضايا الإستراتيجية كتطوير الديمقراطية ، والتعاون المتعدد الأطراف ، ونزع السلاح والتخفيض من القوات المسلحة .

المرحلة الثانية : كانت إنطلاقتها مع منتصف الخميسنات ، وقد إتسمت بصرف الإهتمام نسبا عن المواضيع المتصلة بالمسائل الحربية ، والتوجه نحو تطوير المناهج العلمية الخاصة بتنوع التهديدات وكيفية إستعمال القوة للدفاع عن مصالح الدولية ودعم أمنها ، لهذا ولئن حصلت تطورات وأحداثات جديدة في هذا المجال كعدم تصنيف الدراسات المتصلة بالجوانب العسكرية دراسات أمنية والتعامل مع مفاهيم جديدة " كنظام الأمن " أو الأمن الدولي .

إلا أن جوهر العمل للبحثي حافظ على ثوابته في الإهتمام بالدولة والدفاع والأمن الوطني .

المرحلة الثالثة : تزامنت مع مبادرات مراجعة أسس المناهج القائمة خلال الثمانينات سواءا كانت على مستويات العلاقات الدولية أو النظريات الأمنية .

المرحلة الرابعة : وقد إنطلقت بعدها وتطرح أفكارا حديثة تدعوا لتطور الفكري ودعم الحوار حول النظريات التقليدية والأمنية لعدم تلاؤمها مع العلوم السياسية الحالية ([38]).

[38] ـ العقيد ، محسن العجمي بن عيسى ، الأمن والتنمية ، دار جامد للنشر والتوزيع ، عمان ،ط 1 ، 1435 ، 2014 ، ص 34-35.

الإطار النظم لدراسة مفهومي الأمن والسياسة الخارجية :

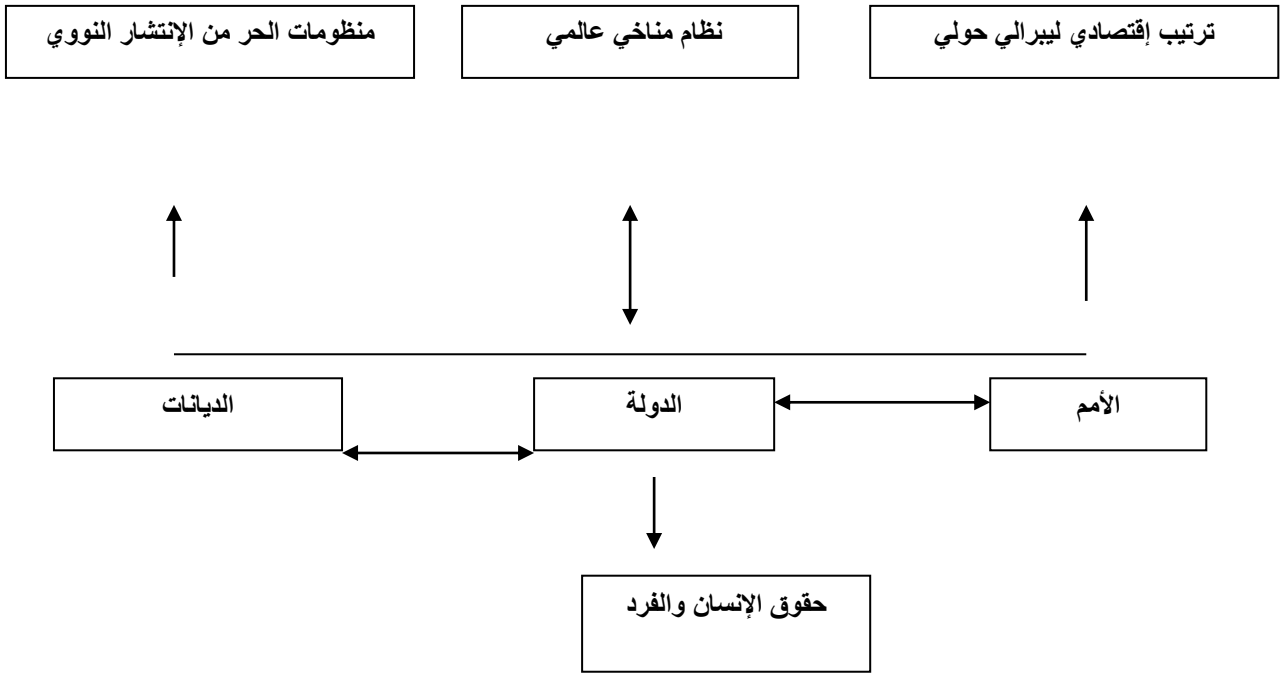

المبحث الثاني : التأصيل المفاهيمي بمفهوم السياسة الخارجية :

المطلب الأول : تعريف السياسة الخارجية :

يجمع الكثير من الباحثين السياسيين أن لا تعريف متفق عليه لمفهوم السياسة الخارجية وذلك عند علماء السياسة بشكل عام والعلاقات الدولية بشكل خاص وعليه تعددت التعريفات إزدهار والحق فإن تعدد التعريفات وتفاوت النواحي التركيز بها إنما يعكس تعقيد ظاهرة السياسة الخارجية والتوصل إلى مجموعة الأبعاد التي تندرج بإطارها والعلاقة بينها .

ـ لذلك يعرض الباحث لبعض تعريفات السياسة الخارجية ، كما عرفها أشهر المفكرين في حقل السياسة .

فنجد أن " كورث " عرفها : السياسة الخارجية لدولة من الدول تحدد مسلكها تجاه : الدولة الأخرى أنها برنامج الغاية منه تحقيق أفضل الظروف الممكنة الدولة بالطرق السلمية التي لا تصل مع الدول الأخرى ([39]) في حين عرفها " ليون نويل " فن إدارة علاقات دولة مع الأخرى ([40]).

ـ وفي ضوء ضياع القرار يعطي " تستارلز " هيرمان " السياسة الخارجية تعريفا بقوله : " تتألف السياسة الخارجية من السلوكيات الرسمية المتميزة والتي يتبعها صانعوا القرار الرسميون في الحكومة أو من يمثلونهم التي يقصدون بها التأثير في سلوك الوحدات الدولية الخارجية ([41]) .

ـ وفي المعنى نسبة يعرف " باترك مورجان " السياسة الخارجية : بأنها التصرفات الرسمية التي يقوم بها صانعوا القرار السلطويون في الحكومة الوطنية أو ممثليهم بهدف التأثير في سلوك الفاعلين الدوليين الأخرين .

وبموجب هذان التعريفين تكون السياسة الخارجية بمثابة تصرفان وسلوكيات تمثل صانع القرار في المحيط الخارجي ، حيث تفهم بأنها مجرد رصد لسلوكيات الدولة وأبعاد لمجالات أخرى في السياسة الخارجية ، كالوحدات والإستراتيجيات المتعلقة بها . ([42])

بالإضافة إلى أنها مجموع الأفعال وردود الأفعال التي تقوم بها الدولة في البنية الخارجية بمستوياتها المختلفة رسميا لتحقيق أهدافها والتكيف مع متغيرات هذه البيئة بحيث يمكننا القول بأن السياسة الخارجية هو خطة أو إستراتيجية علنية تحكم عمل الدولة مع العالم الخارجي بما تملكه من مبدأ السيادة والإمكانيات المادية والعسكرية وهي ليست مقتصرة على الدول بل أن المجتمع الدولي ، بما يملكه من شخصية إعتبارية له سياسته الخارجية الخاصة التي قد تتفق أو تختلف مع الدول التابعة لها .

---

[39] - Kurt j Lou forgien Policy Is made new York 1949 – p 12.

[40] ـ ميرا مراسيل : السياسة الخارجية ، الترجمة خضر ، ص 12 .

[41] ـ سمي أحمدا لنعيمي: السياسة الخارجية دار زهر للنشر والتوزيع، عمان 2008، ص 20.

[42] - Lippmann Walter United state forgien Policy 1993 – p 09.

ـ ويعتبر العالم الإنجليزي" روبرت كانفور " أن السياسة الخارجية الأكثر فعالية هي تلك المبنية على مجموعة من الإستراتيجيات القائمة على إدراك القيام بإختيار منطقي يأخذ بعين الإعتبار كلا من الإمكانيات المتاحة والغايات المرسومة ([43]).

فالسياسة الخارجية هي عملية يتعامل فيها بيئة متحركة مليئة بالتفاعلات الناتجة عن تداخل العديد من المتغيرات ، وهذا ما يجعلنا نواجه في كثير من الأحيان صعوبة في الوقوف على أبعاد ومحددات هذه البيئة المتميزة بالتغير وعدم الثياق ، وهو ما يجعل السياسة الخارجية عملية لا تنقطع عنها صفة الديناميكية المستمرة .

ـ وإنطلاقا من هذه التعاريف ، يتفق معظم أساتذة العلاقات الدولية على أن السياسة الخارجية مفهوم يرتبط بأبعاد ثلاث :

الفرع الأول : البنية الخارجية external enevoirment .

ـ يمكن القول أن البنية الخارجية هي النطاق الذي تتحرك فيه الدولة مع باقي الوحدات السياسية الأخرى ، هذا النطاق يشمل كل المعطيات البيئية التي تتجاوز الحدود الإقليمية للدولة كأفعال وردود أفعال الوحدات الدولية الأخرى " ([44])

ـ إن أهمية المحددات التي تتحكم فيها البيئة الخارجية جعلت الأستاذ لويد جيمس يذهب إلى حد القول " إنه إذا لم تكن هناك محددات خارجية ، فإنه لا يمكن التحدث عن سياسة خارجية فالدولة حين تصوغ سياستها الخارجية فإنها في معظم الأحيان تكون في حالة رد فعل لبعض الظروف الواقعة في بيئتها الخارجية ([45]).

وبناءا على هذا يعتقد الأستاذ " لويد جيمس " أنه " بدون إدراك المتغيرات الدولية عن طريق تحليل الأحداث والأنشطة التي تدخل فيها الدول مع بعض بشكل يومي تقريبا ،

---

[43] ـ وبري كانت ور ، السياسات الدولية المعاصرة ، ترجمة أحمد ظاهر ، عمان : مركز الكتب الأردني 1989 ، ص 485 – ص 486.

[44] ـ جيمس دورتي وروبرت بالتسغراف ، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية ترجمة وليد عبد الحي ، الكويت : كاظمة للنشر والترجمة ، والتوزيع ، 1985 ، ص 311 .

[45] ـ لويد جيمس ، تفسير السياسة الخارجية ترجمة أحمد صفتي ومحمد السيد سليم ، الرياض ، عمادة شؤون المكتبات ، جامعة الملك سعود ، 1989 ، ص 279 .

كالتهديدات والوعود والإحتجاجات والعنف وغيرها ، لا يمكن التوصل إلى معرفة أنماط التوجيهات والتغييرات الرئيسية في السياسة الخارجية للدولة ([46]).

ـ ولإدراك المتغيرات الدولية التي تحدد في البيئة الخارجية ، يركز الباحثون على جملة العناصر ، أهمها :

1 ـ بيئة النظام الدولي والتي تشمل أساسا :

ـ توزيع الإمكانات والقوى بين وحدات النظام الدولي ، وهي التي تحدد شكل النظام كان يتسم بتمركز القوة أو بتعثرها .

ـ أنماط العلاقات بين الوحدات النظام .

ـ طبيعة التحالفات القائمة .

2 ـ بنية النظام الإقليمي أو النظام المحيط مباشرة بالدولة المعنية ، حيث يفترض دراسة العناصر السابقة الذكر مع النظام الدولي .

3 ـ بالإضافة إلى النظام الدولي والنظام الإقليمي ، يتضمن هذا النطاق الموقع الجيو ستراتيجي للدولة في إطار إستراتيجيات القوى الدولية الكبرى والإقليمية ، حيث يمكن أن يقترضها هذا الموقع للتجاذب من قبل القوى الرئيسية في النظامين الدولي والإقليمي (*[47]) .

وفي تقييمه لهذه العناصر يرى الأستاذ " كينت والتز " أن نمط توزيع القوة في النسق الدولي هو أهم محددات البنية الخارجية تأثيرا في السياسات الخارجية للدول ، " فالدول تتأثر في سعيها لتحقيق القوة بالمحاولات التي تقوم بها الدول الأخرى لتغير ميزان القوى ، وفي غمار تلك العملية تحقق قدرا معينا من السلام والإستقرار أو تصطدم هذه الدول فتنشأ الأزمان والحروب ([48]).

---

[46] ـ المرجع نفسه ، ص 279 .

[47] ـ لقد عبر تايليون بوناترت على هذه الحقيقة التي هي إحدى الثوابت الرئيسية في السياسة الخارجية رغم تراجع أهميتها مع التطورات التكنولوجيا ، بمقولته الشهيرة : إن السياسة الخارجية للدولة تمكن في جغرافيتها .

[48] ـ لويس جيمس ، تحليل السياسة الخارجية ، مرجع سابق ،ص 302 .

ـ ويفرق الأستاذ " هارولد سبروت " بين شكلين محددين للبيئة الخارجية وهما([49]).

1 ـ البنية السيكولوجية : وهي تتحدد في نطاق الإتجاهان والتصورات الخاصة بصانع القرار للسياسة الخارجية ، وهنا يؤثر نظام المعتقدات الوطنية، بشكل كبير في رسم وتحديد معالم هذه البيئة ، خاصة في تحديده لما ينظر إليه على أنه " ذا معنى وأهمية في النظام الدولي .

2 ـ البيئة الحركية: وهي البيئة الفعلية التي تنفذ فيها القرارات ، إنها ما يراه مراقب خارجي بعيد عن صانع القرار .

ـ إذن عملية وضع السياسة الخارجية تتم إتجاه البيئة السيكولوجية التي يحددها إدراك صانع القرار ، وبالتالي بقدر ما تكبر المسافة بين البيئة السيكولوجية والبيئة العملية بقدر ما تتضاءل حظوظ الوصول إن تحقيق الأهداف المرسومة .

الفرع الثاني : الإلتزام الخارجي foreigntin gagement :

ـ وتصنف الإلتزامات الخارجية عادة إلى إلتزامات رسمية وغير رسمية أو مذكرات تفاهم ، ويؤكد الأستاذ روبرت كانتور على أن الإختلاف بين ضمانات وتبعات الإلتزامات الرسمية وغير الرسمية أمر مهم وأساسي ، ويرجع ذلك إلى أن كلا منهما يتضمن إطار زمنيا وقوة تعهد متباينتين ، فالإلتزامات الرسمية تحددها تعهدات واضحة نافذة المفعول ، وغالبا ما يخصص لها ضياع القرار الإمكانات اللازمة لتنفيذها لإدراكهم أن هيبة الدول ومكانتها مرتبطة على نحو وثيق بسمعتها وفي تنفيذ هذا النوع من الإلتزامات ، أما مذكرات التفاهم غير الرسمية فهي أقل تحديدا ذلك أن التفاصيل الواردة فيها تترك غير واضحة عمدا ، كما وأن للمشتركين الحرية إذا رغبو في تغيير سياستهم ([50]).

ـ وعموما ، تتحدد الإلتزامات الخارجية لمختلف الوحدات السياسية الدولية في إطار التوجهات العامة لسياستها الخارجية ، فالتوجه يمثل نقطة البداية في عملية تحليل السياسة

---

[49] ـ إسماعيل صبري مقلد ، العلاقات السياسية الدولية ، دراسة في الأصول والنظريات ، الطبعته الرابعه الكويت ، دار السلاسل 1985 ، ص 137

[50] ـ روبرت كانتور ، السياسات الدولية المعاصرة، مرجع سابق ، ص 486 .

الخارجية لأية وحدة دولية ، إذ أن معرفة طبيعته ونوع التوجه لأي وحدة دولية يساعد على دراسة ومعرفة طبيعته بغية الأبعاد العامة في سياستها الخارجية كالهدف والسلوك والدوز .

ـ ويعرف التوجه بأنه : " الطابع العام والخصائص الأساسية لسياسة الوحدة الدولية، عبر فترة زمنية طويلة نسبيا " . ([51])

ويمكن تصنيف الإتجاهات العامة في السياسة الخارجية إلا ثلاث توجهات أساسية هي :

ـ الإتجاه الإنفرالي .

ـ الإتجاه التدخلي .

ـ الإتحاد الحيادي .

2 ـ الإتجاه التدخلي: يرى مايكل كلير أن مفهوم التدخل يمكن حصره في محاولة الوحدة الدولية التأثير في سياسات الوحدات الأخرى من خلال التأثير في تركيب السلطة السياسية القائمة فيها " ([52]).

هذا يعني حسب كليز ـ أن محاولة التأثير في سياسات الوحدات الدولية الأخرى ، بدون التدخل في تركيب السلطة السياسية لا يدخل في إطار مفهوم التدخل، والواقع أنه لا يمكن التسليم بهذا التحديد ، فمهوم التدخل يبقى واسعا وحتى الصعب تحديد معايير قياسية ثابتة له .

ـ وقد حاول الأستاذ بيتر شرايدر أن يقدم تعريفا شاملا ودقيقا للتدخل في كتابة " التدخل في التسعينات السياسة الخارجية الو م أ في العالم الثالث " : حيث يرى أن " التدخل هو

[51] ـ محمد السيد سليم ، تحليل السياسة الخارجية ، مرجع سابق ، ص 43 .
[52] ـ ناصيف يوسف حتي ، النظرية في العلاقات الدولية ، مرجع سابق . .

الإستعمال المحسوب للأدوات السياسية والإقتصادية والعسكرية من قبل دولة معينة للتأثير في السياسة الداخلية أو الخارجية لدولة أخرى " ([53]).

3 ـ الإتجاه الحيادي غير المنحاز : إن أهم ما يميز وضع الدولة المحايدة عن وضع الدولة غير المنحازة ، هو أن الأولى يكون وضعها ناتج عن نظام قانوني معين يحدد لها واجبات وحقوق قانونية معينة ، وكذلك من قبول دول أخرى به ذات تأثير عليها تعطيها ضمانات بهذا الخصوص أما الدولة غير المنحازة فهي التي تكون قد إختارت هذا التوجه قانونا بإرادتها ، وبالتالي لا يترتب عن ذلك أي إلتزامات قانونية ، ولا يوجد عندها أية ضمانات بأن موقفها سيحترم من قبل الدول الأخرى في حال قيام أي نزاعات بينهما . ([54])

وتشكل الأنماط التي تعتمدها الوحدات الدولية لتنظيم علاقاتها مع الوحدات الأخرى المعيار الرئيسي لهذا التصنيف ، ويمكن القول أن هناك أربعة عوامل أساسية تدفع إلى تبني واحدا من هذه التوجهات وهي :

1 ـ الوضع الجيو سياسي للوحدة الدولية .

2، البنية الخارجية .

3 ـ البنية السياسية المجتمعية للوحدة الدولية .

4 ـ إدراك وجود خطر خارجي على الدولة يشكل تهديدا مباشر أو غير مباشر لأمن ومصالح الوحدة السياسية .

فعلى سبيل المثال : من الصعب جدا على دولة معينة إتباع سياسة الإنعزال في نظام دولي يتميز بإستقطاب حاد ، وفي ظل وجود توجه سياسي قوي في الدولة مؤيد لأحد أطراف الإستقطاب ، خاصة إذا كان موقع الدولة الجغرافي ذا أهمية حيوية في إستراتيجيات القوى والمحاور المتنازعة ، فالتجاذب الخارجي والدفع الداخلي بإتجاه معين يجعل من شبه المستحيل إنتهاج سياسة العزلة .

---

[53] ـ مايكل كلير ، ما عبد عقدة فيتنام ، إتجاهات التدخل الأمريكية الثمانينات (ترجمة محجوب) (بيروت : مؤسسات الأبحاث العربية 1982) ص 17 .

[54] ـ زايد عبيد الله مصباح ، السياسة الحارجية ، (مالطا : elga فاليتا ، 1994) ص 57 .

ونورد فيما يلي تفصيلا موجزا لهذه الإتجاهات :

1 ـ الإتجاه الإنعزالي :

ـ ترتكز سياسة العزلة على فرضية أن حفظ وصيانة أمن وإستقلال ومصالح الدولة يكون بالحد قدر الإمكان في حركية تفاعلها الخارجي ، وتنتهج الدولة ما يعرف بـ " سياسة الإمتناع " تجاه نقاط التفاعلات الحادة والكثيفة في النظام الدولي ، بحيث تحاول البقاء على الهامش وعدم الإنجرار إلى مواقف قد تفرض عليها سلوكية نشطة في إطار القضايا التي تتسم بالتفاعلات الكثيفة .

ـ إن أكثر ما تنجح هذه السياسة في نظام يتسم بتبعثر القوة وبتحالفات مرنة ومتغيرة ، وكذلك في ظل غياب خطر خارجي مباشر على القيم الأساسية للدولة مع وجود قوى سياسة داخلية مؤيدة لهذا الإتجاه ، أو غير قادرة على معارضته ([55]).

الفرع الثالث : إمكانات الدولة من القوة :

ـ تعتبر قوة الدولة بإجماع الأراء " العامل الحاسم " في تحديد أبعاد الدور الذي تؤديه على مسرح السياسة الدولية ، ويذهب " ريمون أرون " إلى إعتبار وضعية أي وحدة سياسية داخل النظام الدولي محددة بحجم إمكاناتها من القوة التي يمكنها أن تستعملها في عملها الدبلوماسي ، الإستراتيجي ، فالقوى الكبرى هي فقط تلك القادرة على بذل مواردها معتبرة للتحرك الخارجي ([56]) .

وبهذا المعنى تقريبا يرى الأستاذ " جوزيف تاي " أن القوة في مفهومها الأول تعني ، " قدرة طرف معين على التأثير في سلوك الأخرين للحصول على مخرجات توافق إرادته " . ([57])

---

[55] ت ناصيف يوسف ، النظرية في العلاقات الدولية ، مرجع سابق ص 161 – ص 162 .

[56] ـ جوزيف تاي ، حتمية القيادة : الطبيعة المتغيرة ، القوة الأمريكية (ترجمة ، عبد القادر عثمان) (الأردن ، مركز الكتب الأردني 1991) ص 28 .

[57] ـ روبرت كانتور ، السياسات المعاصرة ، مرجع سابق ، ص 285 .

ـ لقد مثل مفهوم القوة المفهوم الأكثر جدلا بين مفاهم العلاقات الدولية ، والأكثر نبد لا في مضمونه ، ومع المدرسة السلوكية ثم الفصل بين مستويين أساسيين .

أ ـ المفهوم التقليدي : والذي ينظر إلى القوة أنها النتاج النهائي لعدد كبير من المتغيرات المادية وغير المادية ، والتفاعل الذي يتم بين هذه العناصر والمكونات هو الذي يحدد في النهاية حجم قوة الدولة ، وهو المفهوم الذي يرتبط أساسا بالمدرسة الواقعية .

ولئن كانت العلاقات الدول ترتكز على العناصر المختلفة للقوة ، كما أن فهم السياسة الدولية يتطلب تقديرا شاملا لهذه العوامل ، فإن علاقات القوة بين الدول أكثر صعوبة للحكم عليها من مجرد قياس ما قد توحي به المتغيرات الهامة ، فإذا كان من الممكن ترتيب الدول وفق هذه العناصر ، فإنه من الصعب تقييم الرغبة في إستخدام قوتها أو طاقتها الكامنة .

وفي هذا السياق ، يفرق المختصون بين بعدين مترابطين ومتبايين في آن واحد للقوة :

ـ القوة الكامنة : تمثل القدرات الوطنية لدولة ما ، وهو المفهوم التقليدي للقوة.

ـ القوة الفعلية : تمثل القوة المستخدمة الناتجة عن عملية تحويل القوة الأولى .

ـ المفهوم السلوكي للقوة .

ـ وفي إطار التحليل السلوكي أيضا إعتبر الأستاذان بيتر بشراش ومورتن باراتز أن القوة هي شئ إتصالي وليس شيئا ممتلكا واقعيا ، وحتى تتسم أي علاقة تفاعلية بالقوة يفترض بشراش وباراتز " توفر الشروط التالية :

1 ـ تنازع قيم ومصالح وأهداف بين طرفين في موضوع تفاعلي.

2 ـ وضوح أحد طرفي العلاقة لمطالب الطرف الأخر .

3 ـ إستطاعة أحد الأطراف لتهديد بمعاقبته الطرف الأخر.

ـ وقريبا من هذا التحليل السلوكيين ، يميز الأستاذ جوزيف ناي بين شكلين أساسيين للقوة ، والقوة اللينة ، السلسلة والقوة الصلبة الأمرة ، وقد عرف كلا منهما على أنه: ([58]) .

ـ القوة اللينة : إنها القدرة على الحصول على ما تريده من خلال الجذب الأمن خلال التعنيف أو الإغراء ، إنها تنشأ من جاذبية ثقافة بلد ما ، مبادئه السياسية وسياساته التي ينظر إليها على أنها مشروعة ، إن الدولة تتجمع بهذا الصنف من القوة يمكنها تحقيق المخرجات التي تريدها في السياسات العالمية لأن دولا أخرى تريد إتباعها ، وبهذا المعنى تكون القوة اللينة قائمة أساسا على القدرة على تشكيل أفضليات الأخرين.

ـ وهكذا فإن محاولة فهم السياسة الخارجية لدول معينة ،يقتضي أن تدرك أمرين أساسيين يتصلان بأوضاع هذه السياسة الخارجية لهذه الدولة :

ـ إلتزامات الدولة وأهدافها التي تسعى لتحقيقها .

ـ القوة التي في متناولها لإحداث الأثر التحويلي الذي يخرج هذه الأهداف والإلتزامات من الحيز النظري المجرد إلى الواقع المادي .

المطلب الثاني : النظريات المفسرة للسياسة الخارجية :

ـ بسبب الإختلافات في الأدبيات الخاصة بالسياسة الخارجية ، قام بعض المنظرين المنتمين إلى مدارس مختلفة بتوضيح بعض التغييرات الخاصة بالسياسة الخارجية وعليه سنقوم بعرض نموذجين بارزين في التفسيرات السياسة الخارجية .

الفرع الأول : التفسيرات الداخلية للسياسة الخارجية :

ـ إن جوهر هذا التوجه التفسيري هو الإعتقاد بأن الواقعة الدولية هي إجتماعية البناء في الأساس وبالتالي فالفوضى هي نتاج ما تريده الدول .

ـ إنطلاقا من هذا بدأت الدراسات الحديثة تراعي التداخل بين البيئة الإجتماعية الداخلية intraisocietal والبيئة الإجتماعية الخارجية extriseietal لأن عدم وجود بيئة خارجية

[58] - joseph ne – soft power and ériger éducation avalable at. www. Éduquasse, eu / in / Library / PDF/fuir / 043 PDF – pp : 37-39.

للنظام الدولي بوصفه بيئة مغلقة أدى إلى ترسيخ الإعتقاد بأن بيئة النظام الدولي ليست ولا يمكن أن تكون سوى البيئة الداخلية , ([59])

وبالرجوع إلى التاريخ لا يمكن الإنطلاق من النظريات الكلاسيكية التي تحاول التمييز بين السياسة الداخلية والخارجية ، بوصف هذه الأخيرة كمجال نبيل مقارنة بالسياسة الداخلية وهذا ما دفع " ميكيانيلي " وبعده " نابيلوم بونابارت " الذي ربط طموح فرنسا الخارجي بإعتبارات غير متعلقة بطبيعة التركيبة الداخلية الفرنسية، فجوهر النظرية الكلاسيكية يقوم على فرضية الخصوصية الجذرية للسياسة الخارجية ([60]) .

ونتيجة لفشل نظرية السياسة التي في التنبؤ بما يحدث في النسق الدولي بدأت العديد من الإعترافات الضمنية بأهمية السياسة الداخلية في التفسير ، خاصة تلك المتعلقة بالربط السياسي التي تحاول البحث في العلاقة السبب بين السياسة الداخلية والخارجية.

ـ فقد حاولت أدبيات العلاقة الدولية في العقود الماضية بإعطاءنا بعض النماذج النظرية المفسرة لأهمية السياسات الداخلية في تفسير السياسات الخارجية ونذكر منها إسهامات " سنايدر " عام 1984 وكذلك فإن " إيفرا " التي أثبتت بأن الميولات العسكرية لمختلف التنظيمات قادتها لتبني مذاهب عسكرية هجومية ، أو التي أدت بالقادة المدنيين إلى إختيار سياسات خارجية شبيهة تفعل الحروب الخارجية ([61]).

ـ كما أنه يمكن الحديث عن نظريات السلم الديمقراطي pence tereerg denaaerate وكذا معظم الترجمات لبعض المنظرين الليبراليين التي تقوم بأن سلوك غير الديمقراطيين .

ومن بين الإسهامات الحديثة والجديدة نجد إسهام " روجوسكي " عام 1998 الذي لخص في مجموعة مقترحات وبيانات حول كيفية تأثير المؤسسات السياسية الخارجية ووصل إلى تحديد أربعة أبعاد أساسية :

---

[59] ـ سليم محمد السيد تحليل السياسة الخارجية، ط 1، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، مصر، 1998، ص 78.
[60] ـ حامد مصباح ، صناعة السياسة الخارجية : التخطيط في مواجهة الضغوط ، مجلة الدبلوماسي ، ع 37 ، 2007 ، ص 41 .
[61] ـ مرجع سابق ص 42 .

1 ـ التأثير على ميل وتوجهات السياسة الخارجية بحيث أن طبيعة البنيات الداخلية قد تساهم بشكل حاسم في تحديد الميول والحرب أو السلم .

2 ـ التأثير على إستقرار وتجانس السياسة الخارجية للدول .

3 ـ قدرة تحريك وإبراز القوة والموارد وكذا إستراتيجيات الفاعلين الداخليين للتأثير في السياسة الخارجية .

4 ـ التأثير على مصداقية إلتزامات وعهود السياسة الخارجية .

التفسيرات النسقية للسياسة الدولية :

ـ هناك إجماع داخل التيار الواقعي على تبني الطرح النسقي الدولي الصلب ، الذي يتقي أي تدخل لعوامل الداخلية فالواقعية الكلاسيكية تنطلق من فرضية " فوضوية المجتمع الدولي " ، ومتى فرضية " قدرة الأمن" لتصل إلى نفي جميع العوامل الداخلية وتبني الحوافز النسقية الدولية للسلوك الخارجية ، وهذا بتغيير " هوتر " وأنصار فوضوية المجتمع الدولي ويقدم معظم أنصار الواقعية الجديدة تمسكهم بالطرح الأصل الذي يركز على دراسة القرارات وليس صناعة القرار أي أنهم يتمسكون بالبديهة التي تقول " القرارات ليست صناعة القرار " .

ـ كما أن الدول تتفاعل في بيئة فوضوية ، وبدون أي سلطة حقيقية وهذا ما أشار إليه "كيغر شيمكو " بقوله : "هناك إختلاف بين الواقعيين الجدد حول أسباب الفوضى ولكنه يوجد إتفاق على وجود الطبيعية الفوضوية .

ـ ونفس الشئ يذهب إليه " جون مير سايمر " بقوله : " الحافز الأساسي الذي يوجه الدول هو حفظ بقاءها " ([62]).

وإنطلاقا من تفسيرات النسقية الدولية في السياسة الخارجية يمكن إستخلاص مرتكزات النسقية الدولية فيما يلي :

[62] ـ لويد جينسن ، تفسير السياسة الخارجية ، تر : محمد بن أحمد مقني ومحمد السيد سليم ، عمادة شؤون المكتبات جامعة الملك سعود ، السعودية ، ص 135 .

1 ـ فرضية فوضوية المجتمع الدولي: وهذا بإعتبار أن الدول تتجه نحو حفظ بقاءها ، وهذا ما يصيغه " والتز " في معادلة أن الفوضى تؤدي إلى زيادة البحث عن المصلحة والقوة والهدوء .

2 ـ الدول كفواعل وحدوية وعقلانية : unitary and rotation actors

وهنا تذهب الدول كفواعل مغلقة إلى بيئتها الدولية بإعتبار أن جل الأعمال الواقعية تفرض وحدة الدولة في تعاملها مع محيطها الخارجي .

3 ـ تقني تداخل العوامل الداخلية في التفسير : إنطلاقا من الإعتبارات السابقة فإن التفسيرات البنيوية الدولية تحصر التفسير خارج تدخل الخصائص الداخلية للدول ، لذلك فالباحث يقف على توجهات السياسة الخارجية بدون النظر إلى السياسة الداخلية وهذا ما دافع عنه " والتز " نظرته العلاقات الدوليةتفقد طبيعتها عندما تتدخل الخصائص الفطرية للدول كأداة تفسيرية للسلوك الخارجي " .

4 ـ التركيز على تفسير مخرجات البيئة الدولية : هذه التفسيرات لا تدرس الخبارات السياسية الخارجية إنطلاقا من فرضية أن العوامل لا تختار إستراتيجيات محددة أو خاصة على الإطلاق ، وذلك بإعتبار بسيط وهو أن الدول مبرمجة للعب دور تمليه إملاءات ترتب بها في سلم القوى الدولي .

5 ـ الإعماد على بعض المفاهيم الخاصة : بالإضافة إلى النقاط التالية :

نشير إلى التفسيرات النسقية الدولية ترتكز على مفاهيم خاصة مثل مفهوم الصراع من أجل القوة والتوازن الآلي للنظام القوى وكذلك أن قوة الدولة هي ميزة فطرية مرتبطة بالنسق الدولي . ([63])

المطلب الثالث : نماذج صنع السياسة الخارجية:

[63] ـ نفس المرجع السابق ، ص 136 .

ـ لكي يتمكن المرء من التنأ بسلوك السياسة ، عليه أن يطرح التساؤلات الصحيحة ولا بد له من إختيار المتغيرات المناسبة ، ذلك أن المشكلة السياسة الخارجية لا تكمن غالبا في عدم توافر المعلومات ولكن في عدم القدرة على تصنيف المعلومات المتاحة بخصوص موقف معين ، ولتسهيل هذه المهمة ، فقد تطور العديد من النماذج التي تساعد الباحث في هذا المجال ، ومن أهم هذه النماذج ما يلي ([64]):

الفرع الأول : النموذج الإستراتيجي أو الرشيد :

ـ ربما كان النموذج الإستراتيجي أكثر النماذج شيوعا في تحليل السياسة الخارجية، وقد إستخدم مؤرخوا الدبلوماسية هذا في وصف تفاعلات السياسات الخارجية للدولة المختلفة وتصرفات زعماء تلك الدول تجاه بعضهم البعض .

وطبقا لهذا النموذج فإن الدول تشكل وحدات منفصلة تسعى إلى تعظم أهدافها في السياسة العالمية كذلك ، فإن النموذج الإستراتيجي ينظر إلى وحدة صنع القرار على أنها " صندوق أسوأ " يصعب فهم القوى السياسية الداخلية المؤثرة على خياراتها .

وعليه فإن هذا النموذج يفسر السياسة الخارجية في ضوء الفعل ورد الفعل حيث يحاول الباحث تفسير كل تصرف على أنه عملية حساب رشيدة لكل تصرف قام به الطرف الأخر ، ويعتبر المحللون الإستراتجيون الذين يحللون ظاهرة الردع العسكري ومنظرو المباريات ، الذين يبينون نماذج أو تجارب لإختيار الحسابات الرشيدة ومن أهم الباحثين الذين يستعملون النموذج الإستراتيجي .

ـ والواقع أن لإستعمال هذا النموذج مزايا معينة ، فالنموذج الإستراتيجي يتسم ببساطة ، كما أنه يقدم لنا تصويرا غير مكلف للواقع يحاول الباحثون من خلاله التفكير فيما يمكن أن يفعلوه لو كانو مكان صانع القرار في الدولة الأخرى ، ويعد هذا النموذج مفيدا على وجه

[64] ـ د ، لويد جنسي ، تفسير السياسة الخارجية ترجمة محمد بن احمد مفتي ومحمد السيد سليم ، عمادة شؤون المكتبات ، جامعة الملك سعود 1989 ، الطبعة الأولى ، 1989 ، ص 18 – ص 19 .

الخصوص في تمارين مباريات الحرب ، زيادة على أن هذا النموذج مفيد وعلى وجه الخصوص .([65])

يتسم بخاصية إقتصادية ويقصد بذلك أنه يمكننا من فهم الظاهرة بأقل قدر ممكن من التعقيد .

ـ بيد أن أكبر نقاط الضعف في هذا النموذج تتمثل في تركيزه على الحسابات الرشيدة لصانعي القرار ، وهي حسابات مثالية ونادرا ما تتحقق ، بالإضافة إلى ذلك فإنه يفترض أن ما بعد رشيدا بالنسبة لفاعل معين بعد رشيد الفاعل أخر كذلك ، فعلى سبيل المثال تصور صانعوا القرار الأمريكيون والمحللون السياسيون أن تصعيد قصف فيتنام الشمالية سيؤدي إلى إستسلام قادتها ، ولكن العكس من ذلك فقد أدى هذا التصرف إلى زيادة عزيمة الفيتناميين الشماليين ، لأنهم كانوا أقدر على تحمل الضرر أكثر مما كان بإمكان الأمريكيين أن يتحملوه لو تعرضوا للظروف نفسها .

وأخيرا يجب أن نلاحظ أن معظم الباحثين الذين يستخدمون النموذج الإستراتيجي يعتمدون بدرجة كبيرة على الحدس وعلى ملاحظة تعاقب الأحداث لتفسير سلوك السياسة الخارجية، فلو أن الدولة " ب " قد قامت برد فعل عدائي تجاه دولة (أ) فإن الباحث سيفسر ذلك السلوك من الدولة ب ، في ضوء التصرفات العدائية التي قامت بها الدولة(أ) وسيؤدي التركيز على هذه المعطيات إلى تجاهل الباحث للسياسات التوفيقية التي تنتهجها دولة (أ) زد على ذلك أن الباحث يستخدم في هذه الحالة تقويمه الشخصي للظاهرة بدلا من تحليل الأحداث من وجهة نظر الدولة التي قامت برد الفعل ، ومن المحتمل ألا تكون هناك أية علاقة بين الأحداث التي توقع الباحث أن تكون ذات صلة وثيقة بالمشكلة وبين رد فعل دولة (ب) فلربما إتخذت دولة (ب) موقفا عدائيا ردا على سلسلة من التصرفات السابقة على الحدث ، أو ربما أن الدولة (ب) قد إستجابة بطريقة عدائية حتى تصرف النظر عن أوضاعها الداخلية ([66]).

الفرع الثاني : نموذج صنع القرار :

[65] ـ د . وليد جينسن ، تفسير السياسة الخارجية ، تر محمد بن أحمد مفتي ومحمد سيد سليم ، عمادة شؤون المكتبات جامعة مالك سعود الرياض ، ط 1 1989 ص 18 – ص 19 .

[66] ـ المرجع السابق ، ص 20 .

ـ إدراك " ريتشارد " و " يروك " وساييني قصور النموذج الإستراتيجي وقدموا نموذجا بديلا لفهم صنع القرار في السياسة الخارجية ([67])وتجاوز النموذج الذي قدموه مفهوم " الصندوق الأسود " الذي تبناه النموذج الإستراتيجي وذلك بتقديم مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر مباشرة على خيارات السياسة الخارجية ويقوم ذلك النموذج على حقيقة أنه مهما كانت العوامل المحددة للسياسة الخارجية فإن أهميتها تتحدد من خلال إدراك صانعي السياسة الرسميين ، فإذا ما أدركوا تلك العوامل فإنها تؤثر في السياسة الخارجية تكمن ميزة هذا النموذج في أنه يأخذ في الإعتبار البعد الإنساني في عملية صنع السياسة الخارجية ، فحسب وجهة نظر سنايدر وبروك وسابين ، فإن أهم عوامل تفسير خيارات السياسة الخارجية هي دوافع صانعي القرار ، ومدى توافر المعلومات لديهم وتأثير السياسات الخارجية للدول المختلفة على خياراتهم ، ولتحسين النموذج أضاف " روبستون وسنايدر " مفهوم " مناسبة صنع القرار " والذي يشير إلى خصائص الموقف القائم لحظة إتخاذ القرار مثل وجود أزمة أو عدم وجودها في تلك اللحظة ([68]).

الفرع الثالث : النموذج التكيفي :

ـ بفضل بعض المنظرين الذين يعنون بدراسة سلوك السياسة الخارجية التركيز على كيفية إستجابة الدول للقيود التي تفرضها أو لفرص التي توفرها البيئة الدولية ([69]).فبدلا من النظر إلى خيارات السياسة الخارجية للدول على أنها غير معدودة ، كما يفعل أولئك الذين يستخدمون نموذج صنع القرار ، يحاول هؤلاء المحللون تحديد الخصائص البيئة الدولية التي قد تؤدي إلى نتائج معينة بغض النظر عن التصرفات والأفعال التي يتحدث عنها صانع القرار ويمكن للمرء على الأقل وبإستخدام هذا النموذج ، أن يستبعد بعض خيارات السياسة الخارجية للدول مستندا إلى قدراتها المحدودة ، وموقعها الجغرافي وغيره ، ويمكنه أيضا مقارنة سلوك الدول حسب الفرص المتاحة لها أو القيود المفروضة عليها ، لأن تلك الفرص

[67] - lloyd jument prédiction international évents pace resarci reviens 4 augets 1972 – 1 – 65.
[68] - Richard c sadder h w brick spin ad foreign policy decision making new tour : free press. 1962.
[69] - for a discussion of thrips approcha se John p Lovell, forgien Policy in prospective vé York : Holt rainetât and Winston 1970 – pp 133-56.

والقيود تختلف من دولة إلى أخرى ، كذلك ، فإن القدرات التكيفية للدولة لا تختلف فحسب طبقا لمقدراتها ولكن أيضا طبقا لإرادتها .

الفصل الثاني : آليات صنع السياسة الخارجية الجزائرية

تمهيـــــــد :

يلعب السياق الذي يكتف عملية السياسة الخارجية دورا هاما في تقرير أنماط السلوك الخارجي للوحدة و السياسة ،كما تتمثل قيم صناع السياسة الخارجية في إدراكاتهم الموافق المختلفة ،وتصوراتهم لأدوار بلدانهم القومية و مكانتهم في النظم الدولية أدوارا معتبرة في تقرير سلوكيات بلدانهم الخارجية ،لذلك ينبغي النظر إليها على أنها حصيلة عوامل تاريخية و جغرافية و سياسية و اقتصادية و اجتماعية و ثقافية وإدراكية ،محلية وإقليمية و دولية.

المبحث الأول :

تجتمع عوامل مؤسساتية ونظامية عديدة لتشكل وحدة صنع السياسة الخارجية وتحدد الفاعل الأساسي سواءا كان أو مؤسسة لديه سلطة القرار وإتخاذ وصياغة السياسة الخارجية، والتي تعمل على تسطير مجموعة من الأهداف وتبلورها في شكل أدوار تؤديها أجهزة تنفيذ السياسة الخارجية.

وهذا ما سيبرز خلال هذا المبحث من خلال تحديد آليات صنع السياسة الخارجية، ومسار صياغتها والمؤسسات المساعدة مع تطرق لمجموعة الأهداف التي تم تحديدها وإبرازها كأهداف وطنية تخدم المصلحة الوطنية الجزائرية وتؤدي مجموعة الأدوار من أجل تحقيقها .

المبحث الأول : عملية صنع السياسة الخارجية :

المطلب الأول : هيكل عملية صنع السياسة الخارجية الجزائرية :

إن لكل بلد مراجعة القانونية التي يرتكز عليها تمثيله الوطني في مجال السياسة الخارجية ، فالدستور يحدد صلاحيات كل سلطة في مجال إقتراح السياسة الخارجية وتنفيذها .

ـ الدستور الجزائري : واضح بخصوص السياسة الخارجية ، بحيث تعتبرها من صلاحيات رئيس الجمهورية بصفة قطعية ، فرئيس الجمهورية يتمتع بصلاحيات واسعة في مجال السياسة الخارجية فهو : يقرر السياسة الخارجية للأمة ويوجهها ويبرم المعاهدات ويصادق عليه ([70])، ويجسد الدولة داخل البلاد وخارجها ، يصادق على إتفاقية الهدنة ومعاهدات السلام والتحالف والإتحاد والمعاهدات المتعلقة بحدود الدولة والمعاهدات المتعلقة بقانون الأشخاص والمعاهدات التي تترتب عليها نفقات غير واردة في ميزانية الدولة ، بعد أن توافق عليها كل غرفة في البرلمان صراحة، وتصبح المعاهدات التي يصادق عليها رئيس الجمهورية بموجب الدستور أسمى من القانون الوطني ، كما يمكن لرئيس الجمهورية أن يطلب من البرلمان بغرفتيه أن يفتح مناقشة حول السياسة الخارجية ، أو أن يطلب رأي المجلس الدستوري في الإتفاقيات المتعلقة بالهدنة ومعاهدات السلم ، فيعطي رأيه قبل المصادقة عليها ([71]).

إلا عملية صياغة السياسة الخارجية نظرا لطابعها المعقد والسيادي ، لذلك تشترك في صياغتها العديد من مؤسسات الدولة، منها ما يحدد الدستور وظيفتها ومنها من يقرره صانع القرار أو السياسة الخارجية .

ألا وهو رئيس الجمهورية كفاعل أساسي في صياغة السياسة الخارجية ودستوريا هناك مؤسستان مخولتان وهما :

---

[70] ـ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1996، مادة 77.
[71] مرجع نفسه ، المواد 130 – 132 – 97 – 77 – 70 .

1 ـ المجلس الدستوري : الذي ينظم في دستورية أو عدم دستورية معاهدة أو إتفاق أو إتفاقية ([72])،إما برأي قبل أن تصبح واجبة التنفيذ أو بقرار في حالة دخولها حيز التنفيذ ([73]).

2 ـ البرلمان بغرفتيه : حيث يمكن للبرلمان فتح مناقشة حول السياسة الخارجية وإصدار لائحة يبلغها إلى رئيس الجمهورية صانع السياسة الخارجية، تتعلق بإتفاقية الهدنة ومعاهدات السلم، وهنا يمارس البرلمانيون نشاطا دبلوماسيا من خلال الرقابة البعدية لأي معاهدة ومن خلال مطالبتهم بتوضيحات من الجهاز التنفيذي ، أي من وزارة الخارجية عبر لجنة الشؤون الخارجية والتعاون والجالية تخص بعض القضايا الخارجية ([74]).

وبإعتبار وزارة الشؤون الخارجية الذي يشرف على النشاط الخارجي للدولة في السلطة التنفيذية فإنه يعمل تحت السلطة العليا لرئيس الجمهورية ، بحيث تضطلع وزارة الخارجية بمهام صياغة السياسة الخارجية على النحو الآتي :([75])

ـ تحليل الوضع الدولي وجه الخصوص العناصر التي من شأنها المساس بمصالح الجزائر وبإدارة علاقاتها الدولية .

ـ تحضير دراسات تحليلية وإقتراح مبادرات وتحديد الخطوات العملية لإدارة عمليات السياسة الخارجية.

ـ تقديم إستشارة حول مدى ملائمة إرساء وقود المؤسسات والإدارات العمومية إلى الخارج .

ـ تحضير المعاهدات والإتفاقيات والبروتوكولات والتنظيمات الدولية التي تكون الجزائر طرف فيها.

---

[72] ـ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية دستور 1966 ، مرجع سابق ، صادرة 165 .

[73] ـ مرجع نفسه ، مادة 168 .

[74] ـ عبد الحميد سي عفيف ، مكانة الدبلوماسية البرلمانية ودورها في السياسة الخارجية للجزائر المجلس الشعبي الوطني ، لجنة الشؤون الخارجية والتعاون والجالية ، نوفمبر 2009) [الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية].

[75] ـ رئاسة الجمهورية ، مرسوم رئاسي رقم 02 – 403 المؤرخ في 2002/10/26 يحدد صلاحيات وزارة الشؤون الخارجية .

ـ تقديم إستشارة في منح كل إعتماد لنشاطات ثقافية إعلامية لأشخاص طبيعيين ومعنويين أجانب في الجزائر .

ـ وفيما يخص بصياغة السياسة الخارجية إتجاه المنطقة المغرب العربي فإن وزارة الخارجية تضم مديرية تعرفا بمديرية المغرب العربي وإتحاد المغرب العربي التي تتكفل بـ :([76])

ـ إعداد كل ما يصدر عن آليات التعاون الثنائي .

ـ تحضير مختلف الملفات المتعلقة بالتعاون الثنائي واللجان المختصة .

ـ إعداد الإقتراحات المتعلقة بالمجالس الوزارية لإتحاد المغرب العربي .

ـ بالإضافة إلى وزارة الشؤون الخارجية نجد المعهد الوطني للدراسات الإستراتيجية الشاملة والذي أنشأ في 1984/12/24 بالمرسوم الرئاسي 84 – 398 وتتمثل مهامه فيما يخص صياغة السياسة الخارجية : ([77])

القيام بالتحاليل والدراسات المستقبلية التي تخص المسائل الإستراتيجية للحياة الوطنية والدولية .

ـ تحليل إستراتيجيات مختلف الشركات الحقيقيين أو المحتملين للجزائر .

ـ إمعان التفكير في ميدان العلاقات الدولية ومسائل الدفاع والأمن فيما يخص آثارها على الجزائر.

ـ توضيح مختلف الإمكانيات أو وسائل العمل التي تساعد عل إستباق الأحداث ومواجهتها ، وتحديد الإمكانيات والوسائل وتشجيع كل مبادرة ترمي إلى الحفاظ على المصلحة الوطنية.

ـ ونجد كذلك بعض الهيئات الخاصة والتي تشمل :

---

[76] ـ رئاسة الجمهورية ، مرسوم رئاسي 02 – 404 مؤرخ في 26/ 2002/10 يتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الشؤون الخارجية ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ع 79 ، 01 / 12/ 2002 .

[77] ـ رئاسة الجمهورية ، مرسوم رئاسي رقم 93 – 93 مؤرخ في 1993/01/26 ، يضبط مهام المعهد الوطني للدراسات الإستراتيجية ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ع 29 ، 1993/01/29 .

1 ـ الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية وتنظيمها وسيرها :

والمنشأة من خلال المرسوم التنفيذي رقم 04 – 174 الصادر يوم 12 جوان 2004 ، والتي شهر في مجال صياغة السياسة الخارجية على [78]

ـ المشاركة في تحديد إستراتيجية ترقية التجارة الخارجية .

ـ تحليل الأسواق العالمية وإجراء دراسات إستشراقية شاملة وقطاعية حول الأسواق الخارجية.

ـ إعداد تقرير سنوي تقييمي لسياسات الصادرات وبرامجها .

2 ـ اللجنة الوطنية للقانون الدولي الإنساني : والمنشأة من خلال المرسوم الرئاسي رقم 08 – 163 المؤرخ في 04 جوان 2008 ،والتي تقع تحت سلطة وزير العدل وهي جهاز إستشاري دائم مكلف بالمساعدة بآرائه ودراساته في جميع المسائل المرتبطة بالقانون الدولي الإنساني ، وتسهر في مجال صناعة السياسة الخارجية [79] .

ـ إقتراح المصادقة على الإتفاقيات والمعاهدات المتعلقة بالقانون الدولي الإنساني .

ـ إقتراح التدابير اللازمة لتكييف القانون مع قواعد القانون الدولي الإنساني .

ـ إلا أن الطابع العملي للسياسة الخارجية والذي يتطلب في بعض الأحيان إتخاذ قرارات صعبة في وقت ضيق نظرا لحساسية المسائل التي تتعلق بها سياسة الجزائر في المغرب العربي ، والمتعلقة بضمان السيادة وسلامة التراب الوطني وصيانة الأمن الجزائري ، فقد يرتكز صانع السياسة الخارجية على بعض الهيئات والمؤسسات الوطنية في صياغة السياسة الخارجية كالمجلس الأعلى للأمن ، وزارة الدفاع الوطني ، مديرية الإستعلام والأمن ، الشخصيات الوطنية، الخبراء المتخصصون ، بحيث ينظم ويسهم على علاقتهم مع الرئيس ومؤسسة الرئاسة بمختلف هياكلها ومصالحها .

---

[78] ـ رئاسة الجمهورية ، مرسوم رئاسي 04 – 174 مؤرخ في 12/ 06/ 2004 يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ع 39 ، 2004/06/16 .

[79] ـ رئاسة الجمهورية مرسوم رئاسي رقم 04 – 29 مؤرخ في 04/ 06/ 2004 ، يتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الشؤون الخارجية الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، ع 39 ، 2004/06/16 .

لكن يبقى الرئيس بوتفليقة سيد الموقف الخارجي حيث نجده وراء الأحداث التي تنطلق من الجزائر بإتجاه العالم مرتكزا في تحركاته على خبرته الطويلة وعلاقاته السابقة وثقافته الواسعة ([80]).

المطلب الثاني : هيكل تنفيذ السياسة الخارجية الجزائرية :

تقوم عملية تنفيذ السياسة الخارجية على الإجراءات والعمليات المصنفة في مجال المخرجات أو السلوكيات فأداء السياسة الخارجية فهي عملية هامة مثلها مثل عملية صنع صياغة السياسة الخارجية نتيجة الإحتكاك المباشر بواقع السياسة الدولية والقدرة على التمييز فيما هو متاح وما هو غير متاح .

وأداء السياسة الخارجية الجزائرية يبرز في أجهزة محددة نجدها متمثلة فيما يلي :

- وزارة الشؤون الخارجية .
- الوزارة المنتدبة المكلفة بالشؤون المغاربية والإفريقية .
- السفارات أو الجهاز الدبلوماسي .
- المراكز الثقافية .
- الممثلون الشخصيون أو المفوضون .
- أجهزة الدولة المختلفة .

- فوزارة الشؤون الخارجية مكلفة بتنفيذ السياسة الخارجية للأزمة ، وكذا بإدارة العمل الدبلوماسي والعلاقات الدولية للدولة، حيث تحرص على وحدة الدفاع عن مصالح الدولة ومصالح رعاياها في الخارج ، وكذا إنسجام العمل الدولي للدولة ونشاطاتها الدبلوماسية ، فوزير الخارجية يعبر عن مواقف الجزائر ويتخذ الإلتزامات الدولية بإسم الدولة ،ويقود

[80] - محمد بوعشة الدبلوماسية الجزائرية ، مرجع سابق ص 161 .

المفاوضات الدولية الثنائية أو المتعددة الأطراف وكذا تلك الجارية مع المنظمات الدولية وهو مخول لتوقيع أي إتفاقيات وإتفاقات وبروتوكولات وتنظيمات ومعاهدات ([81]).

تتولى وزارة الشؤون الخارجية في مجال التعاون الثنائي ، تنسيق وتحضير جميع الأعمال المثيرة للإهتمام على الصعيد الثنائي ، مع تحديد وجمع مساهمة كل الأعوان والمتعاملين الذين من شأنهم المشاركة في ترقية التعاون الإقتصادي ، المالي ، التجاري ، الثقافي ، الإجتماعي والعلمي مع الحكومات ، وتشارك في البحث الشراكة مع المتعاملين الأجانب وظبطها وكذا في تشجيع الإستثمارات الأجنبية في الجزائر على الصعيد الثنائي ، حيث يتولى مسار التعاون الثنائي في علاقات الجزائر المغاربية المديرية الفرعية لبلدان المغرب العربي والمكلفة بتحضير مختلف الملفات المتعلقة بالتعاون الثنائي ومتابعة تنفيذ التوصيات والقرارات المتعلقة بالتعاون الثنائي ([82])، وتتكون المديرية الفرعية لبلدان المغرب العربي عن أربع مكاتب : مكتب ليبيا ، المغرب ، تونس ، موريتانيا .

ويستند وزير الشؤون الخارجية في ممارسة المهام المخولة للوزارة إلى هياكل الإدارة المركزية وأجهزتها التي تبرز فيما يتعلق بالمغرب العربي في مديرية المغرب العربي وإتحاد المغرب العربي ، حيث تشرف على تنفيذ سياسة الجزائر مع البلدان المغرب العربي ومتابعتها .

كذلك تستند إلى المصالح الخارجية الخاصة والتي تبرز في الممتليات الدبلوماسية والقنصيلة والمراكز الثقافية الجزائرية بالخارج .

وتبرز الممثليات الدبلوماسية في السفارات ، فيعتبر السفير ممثلا لرئيس الجمهورية الذي يعتمد بصفته مفوضا للدولة والحكومة الجزائريين لدى دولة أو منظمة معتمدة وشنشط عمل جميع مصالح البعثة الدبلوماسية التي يديرها ممارسة السلطة السلمية على مستخدمي البعثة ([83]) وتتحدد مهام السفير في :

---

[81] ـ رئاسة الجمهورية ، مرسوم رئاسي رقم 02 – 403 مرجع سابق ، المواد 14 – 2 – 1 منه .
[82] ـ رئاسة الجمهورية ، مرسوم رئاسي رقم 02 – 404 ، مرجع سابق .
[83] ـ رئاسة الجمهورية مرسوم رئاسي رقم 02 – 406 / مرجع سابق .

ـ إعلام الحكومة عبر قناة الإدارة المركزية لوزارة الشؤون الخارجية بالوضع السائد في البلد أو بنشاطات المنظمة الدولية المعتمدة لديها .

ـ تزويد وزيرالشؤون الخارجية بالعناصر التي تسمح بمساعدته في إدارة الشؤون الدولية .

ـ تعزيز علاقات الصداقة والتعاون مع البلد أو المنظمة الدولية المعتمد لديها .

ـ مساعدة المتخدلين الوطنيين من مؤسسات ووسائل إعلام ومنظمات غير حكومية في علاقاتهم مع الشركاء الأجانب .

ـ كذلك تسهر المراكز القنصلية على تطوير العلاقات الإقتصادية ،التجارية ، الثقاف5ية والعلمية بين الجزائر والجماعات الإقليمية والمؤسسات الموجودة في دائرة الإختصاص على كل تظاهرة أو معرض وطني أو دولي تنظمه الجزائر والمساهمة في إشعاع الثقافة الجزائرية من خلال تنظيم تظاهرات تعكس مواضيعها جوانب الثقافي الجزائري ([84]) .

ـ أما المراكز الثقافية الجزائرية في الخارج والتي تتواجد تحت وصاية وزارة الشؤون في الخارج في إطار تطبيق السياسة الوطنية في المجال الثقافي ([85]) ، فهي تشكل مجالا للتعبير الثقافي والنشر العناصر المكونة للتراث الثقافي الوطني ([86]) .

ـ وناهيك عن المصالح الخاصة يبرز النظام القانوني للقطاع إمكانية الإستعانة بأشخاص من خارج القطاع يكفلون من طرف رئيس الجمهورية أو وزير الخارجية .

عند الإقتضاء بالتعبير عن مواقف الدولة أو إبرام إتفاق دولي بإسم رئيس الجمهورية ([87]) .

---

[84] ـ رئاسة الجمهورية ، مرسوم رئاسي 02 – 407 مؤرخ في 26/ 2002/11 يتضمن صلاحيات المراكز القنصلية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ع 79 ، 01 / 12/ 2002 .

[85] ـ قرار وزاري مشترك مؤرخ في 2002/02/13 ، يحدد التنظيم الداخلي للمراكز الثقافية الجزائرية بالخارج ، الجريدة الرسمية ، العدد 16 بتاريخ 2002/03/05 .

[86] ـ رئاسة الجمهورية ، مرسوم رئاسي رقم 09 – 309 مؤخ في 2009/09/13 ، يتمضن القانون الأساسي النموذجي للمراكز الثقافية الجزائرية بالخارج ، الجريدة الرسمية ، العدد 54 بتاريخ 2002/09/16 ، المواد 07 - 06 – 03 .

[87] ـ رئاسة الجمهورية ، مرسوم رئاسي 02 – 407 مؤرخ في 26/ 2002/11 يتضمن صلاحيات المراكز القنصلية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ع 79 ، 01 / 12/ 2002 .

ورغم النظام القانوني الذي يحدد بصفة واضحة مهام وصلاحيات كل طرف أو جهاز أو هيئة في إدارة السياسة الخارجية الجزائرية ، إلا أن الواقع العملي يبرز تجليات كثيرة ، رغم أنها لا تخرج في سياقها التنظيمي عن الأجهزة المنصوص عليها إلا أن الأمر يتعلق بمدى توظيفها .

ـ حيث نجد أن الرئيس لطالما كان منذ توليه سدة الحكم سيد الموقف الخارجي فالمجهود الدبلوماسي الجزائري طيلة فترة حكمه 1999 إلى يومنا هذا كان مجهودا مشخصنا سواءا في الصياغة أو الأداء أو في طبيعة الوسائل المستخدمة والأدوات التي يمكن من خلالها القيام بأداء السياسة الخارجية .

إذ نجد رئيس الجمهورية دائم الحضور شخصيا الدائم في الندوات أو الملتقيات والإجتماعات والزيارات المكوكية المستمر للدول .

ولعل هذا العرض على أداء السياسة الخارجية المشخصين هو نتيجة قناعة مستبقة ترتبط بالتصور الذي توصف به الشبكة الدبلوماسية بإعتبارها جهازا بيروقراطيا روتينيا تنعدم فيه الحيوية والقدرة على بناء إستراتيجيات تعمل بعض المجالات التي تخدم المصلحة الوطنية ([88]).

الملاحظ أن الإطار المؤسساتي لصنع السياسة الخارجية الجزائرية وأدائها واضح من خلال تصريح الرئاسة بوتفليقة نفسه حيث يقول :

" أعتقد أن منصب وزير الخارجية بالنسبة لرئيس دولة ماهي مسألة ثقة قبل كل شئ ، لأن صلاحيات الخارجية هي من صلاحيات الرئيس ، ومن ثم فالإنسان الذي يقع عليه الإختيار كان لابد أن يحظى بالثقة إلى أبعد الحدود" ([89]).

وهنا تستبدل المؤسساتية والتشاركية بالثقة الشخصية بين الرئيس ومن يكفلون بمهام معينة

[88] ـ محمد بوعشة ، التكامل والتنازع ، مرجع سابق ص 32 – 35 .
[89] ـ عبد العزيز بوتفليقة ، حسين صحفي لتلفزيون الإمارات أبو ظبي ، الخميس 2009/02/17 .

في قطاع الشؤون الخارجية ، حتى وإن لم تكن لهم أي خبرة أو تخصص في المجال .

المطلب الثالث : البيئة النفسية للرئيس بوتفليقة :

ـ يعد الرئيس بوتفليقة ذو خبرة واسعة ودراية كافية بخبايا السياسة الخارجية سواءا من حيث صياغتها أو من حيث تنفيذها بما يتطلبه ذلك من أدوات وإستراتيجيات .

ـ أما الخبرة الواسعة فهب نتاج الوظائف التي تقلدها إبتداءا من الجانب العسكري خلال الثورة التحريرية إلى الجانب السياسي حيث شغل منصب وزير الشباب والرياضة ومن ثم وزير الخارجية ، دون أن يعني ذلك تجاهل الثقافة المحلية ، العربية والإسلامية التي تشيع بها منذ صغره فأتقن اللغة العربية .

وإزداد التكوين المعرفي للرئيس في فترة إنعزاله التي إمتدت من سنة 1979 إلى 1999 حيث يقول : " يسعدني أن يقع هذا الإنفصام ما بين فترة بومدين والفترة التي أثبت فيها ...فالعشرين سنة هذه جعلتني أتي حياتي السياسية من لا شئ من العزلة والوجدانية ... السياسية تقاس بالنتائج ولا تقاس بالمأخذ النظرية مدة المهن هي إستراتيجية في حد ذاتها والدليل هي أنني موجود اليوم أمامكم([90]).

ـ الملاحظ أن تلخيص هذه الحقائق وتجميعها هو نتاج لأمور قد أبرزها الرئيس في قوله : مصبتي في السياسة أني كنت أرى المستقبل قبل غيري من الناس ، أرى التحولات الآتية : ([91])

وهنا قد تبرز قضية في غاية الأهمية ، وهو أن الرئيس بوتفليقة " يدري أنه يدري " مما عزز مكانته السياسية وعدم تقبله للمنطق التشاركي في صياغة السياسة الخارجية أو أدائها .

فيما يتعلق بأثر البيئة النفسية لبوتفليقة في السياسة الخارجية الجزائرية تجاه المغرب العربي فإن الرئيس نتاج خبرته طرح فكرة مبدئية ، حيث صور طبيعة العلاقة مع وصوله

---

[90] ـ بوتفليقة ، حديث صحفي مع تلفزيون الإمارات ، مرجع سابق .
[91] ـ عبد العزيز بوتفليقة ، حديث صحفي لجريدة الحقائق اللبنانية ، الجزائر ، 04/ 02/ 2002 .

للسلطة، بقول : " والله أنا لست المتفائل بين المتفائلين ولست من المتشائمين أنا براغماتي ، أن أحل المشاكل أولا أحلها ـ ومن الناحية العملية لأهم يفعلون شيئا ضدنا ولا نحن نفعل شيئا ضدهم ولا هم يعملون لصالحنا ولا نحن نعمل شيئا لصالحهم ([92])، وإنطلاقا من هذا المبدأ أسس للسياسة الجزائرية في المغرب ، حيث حدد العلاقات الجزائرية المغاربية في إطار ثلاث حقول : حقل التعاون والتكامل ، حقل المصلحة الوطنية ، حقل مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية .

ـ وتنتظم السياسة الخارجية حسب بوتفليقة على مبادئ لطالما دافعت ، وتدافع عنها الجزائر في جميع المحافل الدولية ، وتعتبرها الدعامة التي تبني عليها علاقاتها مع الدول الأخرى، فمن مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول إلى الإحترام المتبادل ، والتعاون المشترك مع كافة شعوب المعمورة .

وفيما يخص تصوره لدور الجزائر الخارجي، فإن بوتفليقة يؤكد على أن عصر الزعامة قد ولى ولسنا بحاجة إلى بريستيج ولا أبهة :

" نريد فقط أن نكون موجودين ، وأن يكون وجودنا محترما " ([93]).

وعموما يمكن القول أن البعض يعتقد أن السياسة الخارجية كأداة لإصلاح الداخل ومخرج للأزمة يهدف منها بوتفليقة إلى ما يلي :

1 ـ تحسين صورة الجزائر الخارجية : فلقد أدرك بوتفليقة أن الصورة السيئة والمشوهة التي يحملها الكثير من الأجانب عن الجزائر تسهم بقسط وافر في أزمتها وفي عزلتها الدولية، وكان لابد أن تتجه الجزائر نحو تصحيح هذه الصورة : " لا بد من تغيير نظرة الأخرين لبلادنا على جميع الأصعدة ، السياسية منها والإقتصادية والإجتماعية ، مع تحمل المسؤولية لمن يجب أن تحمل له ، لأننا ننطلق من حقيقة أساسية ... وهي أن الآزمة الخانقة التي عانت منها بلادي ذات خيوط متشعبة ، منها ما تولد عن أوضاع داخلية قد

[92] ـ بوتفليقة حديث صحفي مع تلفزيون الإمارات ، مرجع سابق .
[93] ـ عبد العزيز بوتفليقة ، حديث صحفي لوكالة الأنباء الإيرانية ، الجزائر ، 2008/08/11 .

تتحدث عنها ، وأوضاع خارجية وجدت لها منفذ إلى جسم المجتمع ، فمساهمته في تفجيره وإضعافه " ([94]).

2 ـ تعبئة موارد خارجية وجلب الإستثمارات الأجنبية : فالسياسة الخارجية النشيطة للدولة تستطيع أن تحصل على المساعدات الإقتصادية والقروض الأجنبية بأفضل الشروط الممكنة ومن مصادر متعددة ([95]) ، وهذا ما أدركه بوتفليقة حينما سعى إلى تنويع علاقات الجزائر ، وفتح المجال واسعا ، خاصة أمام الو م أ من خلال التعاون الأمني والإقتصادي ، كذلك تعريف المستثمر الأجنبي بقوانين وقواعد الإستثمار في الداخل وما تقدمه من ضمانات وتسهيلات

3 ـ تدعيم هيبة ومكانة الدولة في المجتمع الدولي ، وهو في الحقيقة هدف عام تسعى إليه جميع السياسات الخارجية لدول العالم ، إذ تنعكس السمعة الطيبة والمكانة اللائقة التي تشغلها دولة ما على طبيعة العلاقات التي تحكمها مع الدول الأخرى ، وكذا على مواطنيها في الداخل أو في الخارج ، فعادة ما يشعر المواطن العادي بالفخر والإعتزاز لزيادة هيبة دولته ومكانتها ([96]).

ـ بينما يذهب البعض الأخر إلى أن أهداف القادة والرؤساء عموما من السياسة الخارجية هي أهداف شخصية بالدرجة الأولى ، حيث تحركهم الحاجة إلى الإنتماء والرغبة في الإنجاز ، وبالتالي فإنهم عادة ما يسعون إلى ربط أسماءهم بما أنجزوه لدولهم وما حققوه لشعوبهم ([97]) ، لينعكس بدوره على شعبيتهم بالداخل وهذا ما يفسر إصرار بوتفليقة على أن ينجح في سياسته الخارجية، خاصة إذا إنعكس هذا النجاح على الحياة اليومية .

ولتحقيق هذه الأهداف والرؤى، لا بد من تصور واضح ومحدد للأدوات والوسائل والأساليب التي يمكن بها ترجمة ما سبق إلى واقع عملي ملموس وكل هذا يعتمد على أسلوب الرئيس بوتفليقة في إدارة السياسة الخارجية .

---

[94] ـ عبد العزيز بوتفليقة ، في خطاب الأمة ، 30 ماي 2003 .
[95] ـ حسنين توفيق إبراهيم ، مرجع سابق ، ص 45 .
[96] ـ حسنين توفيق إبراهيم مرجع سابق ص 46 .
[97] ـ نفس المرجع ص 53 .

المبحث الثاني : مراكز صنع القرار في السياسة الخارجية الجزائرية :

ـ في البداية لا بد أن نشير إلى أن مراكز صنع القرار قد تتعدد وتتنوع ، وتختلف درجة أهمية وتأثير كل منها حسب موقعه في النظام السياسي ، وحسب ما يجوزه من صلاحيات وإمكانات، وكذا مدى إهتمامه بمجال السياسة الخارجية ذاتها، وعلى هذا الأساس تتراتب القوى والمؤسسات في التأثير من الأكثر إلى الأقل .

وإذا كان من الصعوبة وضع معايير لقياس هذا التأثير ، فإنه يضاف إليها عدم الوضوح والمعرفة الحقيقية للفاعلين المساهمين في صنع القرارات السياسية الخارجية ، كما أن تنوع وتعقد مسائل هذه الأخيرة ، يؤثر على تراتيبة هؤلاء الفاعلين أنفسهم وبالتالي هذه التراتبية نفسها غير ثابتة ، على الأصل من الناحية النظرية .

ـ إذن وتأسيسا على ما سبق ، فإن تحديد أي الفاعلين أكثر أثرا في صنع القرارات السياسية الخارجية أمر في غاية الصعوبة بيد أن عددا من الباحثين المهتمين بالشؤون الجزائرية يتكلمون في مؤسستين تتجاذبان عملية صنع القرار السياسي عموما ، المؤسسة العسكرية ومؤسسة الرئاسة، الأولى بصفتها الصانع الفعلي للقرار السياسي ، والثانية تحاول أن تنتزع هذا المركز لتتطابق سلطتها الرسمية أو الشكلية مع السلطة الفعلية ، وخاصة بعد مجئ الرئيس بوتفليقة .

المبحث الثاني : مراكز صنع القرار في السياسة الخارجية الجزائرية :

المطلب الأول : المؤسسة العسكرية :

ـ يعتبر الجيش مؤسسة من مؤسسات الدولة ، وليس جهاز أو أداة بإمرأة السلطة ، إنه مؤسسة للأمة وليس للنخبة الحاكمة ، شأنه في ذلك شأن مؤسسات السادة الأخرى، كالقضاء مثلا أو رئاسة الدولة ([98]) وعليه فإنه يمتنع عن الإشتغال بالسياسة والسلطة داخل المجتمع ، ويفترض أن يكون محايدا أو ملتزما بمهامه المنوطة به دستوريا .

[98] ـ عبد الإله بلقزيز ، السياسة في ميزان العلاقة بين الجيش والسلطة ، في كتاب الجيش والسياسة والسلطة في الوطن العربي ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط 1 ، 2002 ، ص ص 15 – 16 .

ـ إن هذا الحياد يقتضيه تموقعه ضمن المؤسسات التي تعتبر عن مجال السيادة وهو مجال التعبير عن كيان الأمة والدولة برمتها ، ومجال السعي صوت هذا الكيان وحمايته ، وبالتالي هو مجال إجتماع ([99]) ، يعكس مجال السياسة والمنافسة الذي يتحقق فيه مبدأ المشاركة السياسية بمعناه الواسع ، حيث يتيح للمواطنين تقرير مصيرهم السياسي وفق إرادتهم المشمولة بضمانات القانون .

ـ إذ يمكن القول أن العلاقة بين الجيش والسلطة هي علاقة إنفصالية ، بحيث يكون الجيش تابعا للدولة لا للسلطة ، ولا يخضع لها إلا في إطار ما حدده الدستور ، وهذا ما يؤدي به إلى أن يتأتى عن الصراعات والخلافات السياسية التي تعتري مجال السلطة.

إذا كان هذا هو الوضع الإعتباري للجيش في الدول الديمقراطية الحديثة فإن ما عرفته الجزائر شأن أخر ، سنراه فيما بعد .

ـ تتميز المؤسسة العسكرية أو الجيش ـ خاصة في الدول غير الديمقراطية يتفوقها على باقي المؤسسات الأخرى بسبب جملة من الخصائص والعوامل يتجلى أهمها في ما يلي :

ـ إحتكار القوة .

ـ أنها أكثر المؤسسات تقدما من الناحية العصرية ، التكنولوجية والتنظيمية .

ـ الضعف السياسي للطبقة الوسطى وقواها المدنية وأخرابها ، وغياب مؤسسات إجتماعية حديثة ومنظمة .

ـ إن هذا وغيره أدى بالمؤسسة العسكرية لأن تدخل في شؤون السياسة وفي نقاطه أولى يشكل عدم التوازن المؤسسي أحد مداخل الظاهرة العسكرية، وفي نقطة ثانية وبسبب موقعها المتفرد ، تعبر المؤسسة العسكرية أن لها رسالة إجتماعية ووظيفة سياسية وجب تأديتها ([100]).

---

[99] ـ نفس المرجع ، ص 19 .
[100] ـ مجدى حماده ، مرجع سابق ، ص 131 .

أما النقطة الثالثة فيتمثلها كل من فايز وهنتغتون في أن تدخل المؤسسة العسكرية في أمور السياسة ينم عن عجز السلطة المدنية في حماية النظام السياسة ينم في عجز السلطة المدنية في حماية النظام السياسي عن طريق الأنماط النظامية ، والأدوات الأخرى للسيطرة ، وليس صحيحا أن إنخفاض الثقافة السياسية هو الذي يتيح هذا التدخل ([101]) .

ـ وبالمقابل فإن ما يمنع المؤسسة العسكرية من التدخل في الشؤون السياسية ، ليس الإحتراف العسكري فقط ، وإنما وجود تقاليد راسخة من الإستقلال العسكري مقترنة بشكل دقيق من أشكال السيطرة السياسية ، في الجزائر المستقلة .

يعتقد أن تدخل الجيس في السياسة ليس حكرا على قسم 03 دون أخرى ، حتى وإن إختلف شكل هذا التدخل ومداه ، وتثبت فرائن وشواهد عديدة صحة هذا فمن الناحية الدستورية أو القانونية في أن الميثاق الوطني الصادر في 1976 وفي 1986 قد أناط بالجيش ثلاث مهمات رئيسية:

1 ـ الدفاع عن سلامة التراب الوطني .

2 أ الذود عن الثورة الإشتراكية .

3 ـ المساهمة في تنمية البلاد وبناء مجتمع جديد ([102]) .

إن هذه النقطة الأخيرة أدت إلى أن تصبح مهمة الجيش تتمحور حول قضايا الأمن الداخلي ، رغم أن دستور 1996 جعل مصاف الجيش ، تختص بالدفاع الخارجي .

حيث جاء في المادة 25 منه ، تنتظم الطاقة التفاعلية للأمة ، ودعمها وتطويرها ، حول الجيش الوطني الشعبي ، تتمثل المهمة الدائمة للجيش الشعبي الوطني في المحافظة على الإستقلال الوطني .

المطلب الثاني : مؤسسة الرئاسة :

---

[101] ـ محمد مناد ، مرجع سابق ، ص 94 .

[102] ـ إلياس بوكراع ، العلاقات المدنية ، العسكرية في الجزائر ، هل الجزائر بلد ذو نظام عسكري ؟ مجلة الجيش العدد 461 ديسمبر 2001 ، ص 34.

ـ يؤكد البعض على خصوصية السياسة الخارجية بالنسبة إلى السياسات الأخرى التي تنتبها الدولة في إدارة نشاطاتها المختلفة ، وبالتالي فإن الرقابة الديمقراطية عليها قد تحد من فعاليتها ، لذا وجب ألا تخضع لنفس الرقابة السياسية التي تخضع لها المبادرات الحكومية الأخرى([103])، لأنها تتعلق بالمصلحة القومية والأمن والمصالح الإستراتيجية للدولة، في محيط دولي ملئ بالخصوم وتأسيسها على هذا يحبز أن تضطلع السلطة التنفيذية لمجال الشؤون الخارجية .

ـ إن هذا التحييذ يجد أساسه كذلك في :

1 ـ تعقد وتزايد أهمية الشؤون الدولية، إضافة إلى السرعة التي تتم بها مختلف التفاعلات الدولية، أدى إلى ضرورة أن تكون عملية صنع السياسة الخارجية أكثر مركزية .

2 ـ يمكن لشخص واحد أن يرسم السياسة الخارجية بصورة أفضل من هيئة جماعة كالبرلمان ([104]).

3 ـ السرية التي عادة ما تتسم بها الشؤون الخارجية .

وينتج عن هذا أن يكون تدخل البرلمان في المجال الخاص بالشؤون الخارجية تدخلا لاحقا إذ يأخذ المبادرة في قرارات السياسة الخارجية، وإنما يقتصر دوره على الموافقة أو الإعتراض على السياسة التي تقترحها السلطة التنفيذية ، وضمن هذه الأخيرة ، نجد أن مؤسسة الرئاسة تلعب الدور المركزي في صنع قرارات السياسة التي تقترحها السلطة التنفيذية ، وضمن هذه الأخيرة نجد أن مؤسسة الرئاسة تلعب الدور المركزي في وضع قرارات السياسة الخارجية ، وفق نظرية "المجال المحجوز " التي تعبر أن عملية صنع القرار هي حكر على الذين يحتلون قمة هرم السلطوي في الدولة ([105]) وكان مؤسسة الرئاسة أكثر حيادية وإستقرارا نبيا مقارنة بالحكومة ، أو أبعد عن مجال الخلافات

[103] Maria rogna Soares de lima forgien pohicyand démura apriliminary analysais of the Brasilia case in site internet lima html -

[104] ـ لويد جنسن ، مرجع سابق ، ص 135 .
[105] ـ مارسيل ميرل ، مرجع سابق ، ص 327 .

والصراعات السياسية التي تثيرها الأحزاب ، خاصة إذا كانت الحكومة عبارة عن إئتلاف حزبي .

وتظهر الرئاسة بشكل خاص وكأنها تتحكم كلية في صنع السياسة الخارجية حسبما يبدوا من خلال الدساتير التي عرفتها الجزائر ، حيث تمنح سلطات واسعة لرئيس الجمهورية في تحديد وتوجيه السياستين الداخلية والخارجية ، فدستور 1963 في مادته9 58 منح لرئيس الجمهورية حق تحديد سياسة الحكومة وتوجيهها وتسييرها ، وتنسيق السياستين الداخلية والخارجية للبلاد ، وإستهم على منواله دستور 1976 الذي يموجبه يقرر الرئيس السياسة العامة للأمة وقيادتها وتنفيذها ، أما دستور 1989 فنصت المادة 74 منه أن رئيس الجمهورية يقرر السياسة الخارجية للأمة ويوجهها " ([106]) وبذلك فإنه " يعني شعراء الجمهورية والمبعوثين فوق العادة إلى الخارج وينهي مهامهم ، ويتسلم أوراق إعتماد الممثلين الدبلوماسيين الأجانب ، وأوراق إنهاء مهامهم ونفس الشئ نلحظه في دستور 1996 من خلال ما عبرت عنه المادة 77 .

إذن من الناحية الدستورية ، يتفرد الرئيس بصنع سياسة الجزائر الخارجية وفق ما خول له من صلاحيات ، لكن من الناحية الفعلية يبد أن الأمر غير إذ يرتبط أولا بطبيعة العلاقة التي تربط المؤسستين ، العسكرية والرئاسية وثانيا بالشخصية التي تشغل منصب رئيس الجمهورية ، ومدى إستعدادها لممارسة كامل الصلاحيات التي يتيحها هذا المنصب .

بالنسبة للنقطة الأولى ، يصورها البعض على وجهين يصعب الفصل بينهما ، فمن الناحية تظهر العلاقة وكأنها تعاونية، إذا ما فتئ الرئيس يؤكد إحترامه للجيش ، وإمتنانه لدور الكبير الذي لعبه في مقاومة الإرهاب والمحافظة على الطابع الجمهوري للدولة، وكذا سعيه الحثيث لمحو الصورة السلبية التي إرتسمت حول النظام ، وخصوصا المؤسسة العسكرية ، في الداخل والخارج وتصوير أطروحات هذه الأخيرة في حل الأزمة الجزائرية ومن ناحية أخرى تكشف عن الطابع الصراعي بينهما ، إذ ما إنفك الرئيس

[106] ـ سعيد بولشعير ، النظام السياسي الجزائري ، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع 1990 ، ص 248 .

كذلك يؤكد على أنه رئيس الجمهورية ، وزير الدفاع ، والقائد الأعلى للقوات المسلحة ، وأن الجيش ماهو إلا مؤسسة من مؤسسات الجمهورية ([107]) ودوره محكوم بإطار دستوري لا ينبغي تجاوزه ، ولقد أعرب عن إستعداده للموت من أجل وقف تدخل المؤسسة العسكرية في عمله إذ قال " إن لا أخشى أحدا في موقع كان ، وسأمضي في تنفيذ ما يمليه علي ضميري لأنه لن يموت الإنسان أكثر من مرة ، ولن يتأخر أجله أو يتقدم دقيقة واحدة"([108]).

وهكذا يمكننا أن نتحدث عن توظيف مؤسسة الرئاسة في خدمة المؤسسة العسكرية ، أي تبعية الأولى للثانية ، وهذا يعني أن صانع القرار الحقيقي هو الجيش ، والرئيس ما هو إلا معبر عما يقرره الجيش ، قد يترك له الحرية في بعض القضايا والمسائل دون أن يتجاوز الحدود التي يرسمها له ، ونظرا لأن المؤسسة العسكرية لا تهتم بالشؤون الخارجية إلا في حالات تهديد الأمن القومي أو تفاقم الصراعات الدولية ، فإن الرئيس يترك له هامش كبير من الحرية في صنع وتنفيذ السياسة الخارجية .

[107] ـ نور الدين العويديدي الرئاسة والعسكر بالجزائر ، تعاون وصراح وتعايش مأخوذ من موقع انترنت http;www:islamonline net /iot arabic /donalia / a politic act 200/ q politic 10asp

[108] - international criss group la concorde civile : une initiative de pari inique – au site internet http : // www.algeria – Watch de / PDF / PDF FR / ivg – rapport paf.

الفصل الثالث: البعد الأمني للسياسة الخارجية الجزائرية

تمهيـــــد :

تعبر السياسة الخارجية في أبسط معانيها عن كيفية تفاعل الدولة مع محيطها الخارجي ،بكل ما يحمله من تحديات ،بناء على موقعها في الهرمية التراتبية للبنية الدولية ، وإمكاناتها الداخلية من أجل خدمة أهداف محددة مسبقا ،وعلى هذا الأساس ،تعتبر منطقة المغرب العربي ،و الساحل الإفريقي مجالا مثاليا و ابراز اهتمامات الأمنية للجزائر المهمة في سياستها الخارجية .سواء عبر منطق العلاقات الثنائية ،أو بالاتجاه نحو مستوى متعدد الأطراف في معالجة هذه التهديدات و بأخص التهديدات المتعلقة بالإرهاب و الجريمة المنظمة.

الفصل الثالث: البعد الأمني للسياسة الخارجية .

المبحث الأول : الجزائر تفاعل أمني في المتوسط .

بطالما أدت الجغرافيا دورا مهما في الشؤون الإنسانية ، فقد رسمت تهوية ، وطابع ، وتاريخ الدول ، وساعدت كما أعاقة ، نموها الإجتماعي والسياسي والإقتصادي ، وأدت دورا مهما في علاقاتها الدولية ، وتفي الجغرافيا السياسية دراسة تأثير العوامل الجغرافية ، في سلوك الدولة الأمة ، وكيف أن موقعها ، ومناخها ، ومواردها الطبيعية وسكانها وطبيعة أرضها ، تحدد خيارات سياستها الخارجية، وموقعها الهرمية التراتيبة للدول أيضا .

وقبل الحديث عن الخصائص الجيو ـ سياسية للجزائر ، وكيف أن موقعها الجغرافي جعل منها دولة منكشفة أمنيا على عدة جبهات ، لا بد من الإشارة ولو بصفة مختصرة إلى المقصود بـ : الجغرافيا السياسية la géo politiqué حيث عرفها ردولف ج كلين R J R Jellen وهالفورد ماكيندر H machinder وكارل هوشوفر R haushofer وتعود أصول مصطلح الجغرافيا السياسية إلى 1899 ، حيث ك ان العالم السويدي ردولف ج كيلن R JR jellen أول من إستعمل هذا المصطلح . ([109])إذ يتصور الموقع الجغرافي كمحدد مهم ، وربما أساسي للتجانس السياسي ، والذي يصور الدولة أيضا كنظام صراعي مع الأخرين من أجل إمتلاك مساحات أخرى ([110]).

كما إهتم العديد من المفكرين الغربيين بالجغرافيا السياسية ، من حيث إعتبارها علم صناعة الدولة أو طريقة التفكير من خلال الا لا كية المقترضة للعوامل الجغرافية في طبيعة وسير العلاقات الإقتصادية ، السياسية والأمنية للدول على المسرح الدولي ([111])، وعليه فإن الإكتفاء الكامن في قلب التحليل الجيو ، سياسي هو أن المقدرة الإقتصادية والعسكرية للدول ، وموقعها في التراتيبة الهرمية للدول ، وكيف تتعاطى مع جيرانها سياسيا وإقتصاديا وأمنيا ، يرتبط بعوامب جيو ـ سياسية .

---

[109] ـ مارتن غريفيتش ، وتيري أوكالاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية ، تر : مركز الخليج للأبحاث ، دبي ، الإمارات العربية المتحدة 2008 ـ ص 450 .

[110] - roger scrution op cit p 173 .

[111] ـ عبد النور بن عنتر ، مرجع سابق ص 39 .

في إطار هذه المقاربة الجيو ـ سياسية ، وبالرجوع إلى الجزائر ، وبحكم موقعها المركزي في منطقة المغرب العربي ، بين جناحية الشرقي والغربي وتوسطها لجسمين ضخمين ، الأول بحري شمالا ، والثاني بري جنوبا ، والمتمثل أساسا في الصحراء الكبرى ، فإن الجزائر تقع في نقطة تقاطع إستراتيجية تجعل أمنها القومي منكشفا على كل الجبهات ، خاصة مع شساعة مساحتها ، وطول حدودها البرية والبحرية ([112])،في هذا السياق وبحكم موقعها المركزي في قلب مجموع جغرافي ، معقد ومهم بالنسبة للأمن الدولي ، ينظر إلى الجزائر على أنها النواة الصلبة ، لتأسيس أي إتفاقية تحاول خلق فضاء أمني مستقر ومزدهر ، كما ترك الجزائر في السنوات الأخيرة ، على أنها دولة ذات خبرة وذات إرادة صريحة في التوجه نحو دولة القانون ، ونحو توسيع مجال علاقاتها السياسية ، الإقتصادية ، الإجتماعية والأمنية ([113]).

لكن ورغم هذه الأهمية التي ينظر بها القرب إلى الجزائر ، لم تكن الجهة المتوسطية ، دائرة زمنية ذات أولوية بالنسبة للجزائر ، بالنظر إلى ثقل العامل التاريخي ، الذي جعل من المتوسط نقطة سوداء بالنسبة للأمن القومي الجزائري ، فبغض النظر عن الفتح الإسلامي الذي جاء هابرا ، فإن كل القزوات الأجنبية جاءتها من المتوسط فمثلا بين 1505 ، 1830 تعرضت السواحل الجزائرية إلى حوالي 100 حملة عسكرية غربية ، قادتها كل من : إسبانيا ، فرنسا ، إنجلترا ، هولندا ، أمريكا ، والدنمارك ([114])في أواخر القرن 19 ما يدل على الأهمية الإستراتيجية للمتوسط الحضارات القديمة ، هذا التاريخ من الصراع في المتوسط ، وهذا التاريخ من الغزوات المتتالية ، الذي ترك بصماته في المخيال الجمعي للجزائريين ، جعل المتوسط مرادفا للغزو ونقطة سوداء في تاريخ الأمن القومي الجزائري ، وبعد الإستقلال مباشرة إتضح أن الشواغل الأمنية الجزائرية شمالية بحرية ، لكن هذا الإهتمام تغلبت عليه الشواغل الغربية البرية ، جراء المطالب الترابية المغربية ،

[112] ـ عبد النور بن عنتر ، مرجع سابق ، ص 40 .
[113] ـ سمير أمين ، المغرب العربي الحديث ، تر كميل ق داعز ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 1991 ، ص ص 07 – 08 .
[114] ـ عبد النور بن عنتر ص 41 .

التي تحولة إلى غزوة وما زالت أثاره واضحة إلى حد اليوم على مستوى العلاقات الجزائرية ، المغربية ([115]).

المطلب الأول ا : الأبعاد الإستراتيجية للجزائر :

ا – 1 - الإمتيازات (Atcnets) الجيو سياسية :

الجزائر هي عاشر أكبر بلد عالميا من حيث المساحة ، وثاني أكبر بلد في إفريقيا ، وأكبر بلد مغاربيا ، وهي قوة طاقوية إقليمية ، بالنظر إلى إحتياطاتها الهامة، خاصة من حيث الغاز الطبيعي ، كما تطل على شريط ساحلي مقدر بـ : 1200 كلم2 ، وتمثل الجزائر خصوصية من خلال إنتهائها إلى الأبعاد التالية : الإسلامي ، المغاربي ، العربي ، المتوسطي ، الإفريقي ، أن الإجتماع بهذه الإمتيازات خول للجزائر أن تكون دولة نشطة في المنظمات والمنتديات الدولية مثل: إتحاد المغرب العربي ، منظمة المؤتمر الإسلامي ، الجامعة العربية ، الإتحاد الإفريقي ، منظمة البلدان المصدرة للنفط ، مشاريع الشراكة الأورو ـ متسطية ، الحوار المتوسطي للحلف الأطلسي ، كما تحضر الجزائر إجتماعات قمة الثمانية (G8) بصفة عضو مراقب ([116]).

ـ إن موقع الجزائر قلب الصفة الجنوبية للمتوسط ، وإمتلاكها لحدود برية مع كل الدول المغاربية، أعطاها قوة هائلة على الإستقطاب الدولي ([117]) ليس فقط في المجال المتوسطي ، بل حتى بالنسبة للقوى الكبرى غير المتوسطية ، ففي فيفري 1963 ، صرح الرئيس الأمريكي " ج ف كندي j f kennedy قائلا :

إن مصالح الولايات المتحدة الأمريكية تشكل العامل الحاسم في هذا الخط الجديد ، تجاه بلد (الجزائر) يمثل مفتاح شمال إفريقيا ، صحيح لقد تقبلنا أن تتفاوض فرنسا حول وقف إطلاق النار ، ولكن ، حرصنا الأساسي يتمثل في زيادة نفوذها ... وسننتهج طريقا مختلفا

[115] Abdelhamid merouani – op – cit – p 19 .
[116] Abdelhamid merouani – op cit p 19 -
[117] ـ مصطفى بخوش التحول في مفهوم الأمن وإنعكاساته على الترتيبات الأمنية في المتوسط ، في أعمال الملتقى الدولي ، الجزائر والأمن في المتوسط ، واقع وأفاق ص 08 .

... إن خروج فرنسا من الجزائر شأن خروجها من الهند الصينية ، لهما أمران إيجابيان ([118]).

وإضافة إلى هذا ينظر إلى الزيارات الرسمية، المتبادلة بين الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر ، على أنها دليل أخر على الأهمية التي توليها الولايات المتحدة الأمريكية للجزائر ، في المغرب العربي والفضاء المتوسطي ، هذه الزيارات التي أخذت سبقا تصاعديا مثيرا للإنتباه ، حيث بلغت 200 زيارة سنة 2003 ، وإرتفعت حوالي 300 زيارة سنة 2004 ([119])، ناهيك عن إشتراك الجيش الجزائري ، في التمارين العسكرية البحرية للحلف الأطلسي ([120])التي تدل على الإدارة الغربية في إدراج الجزائر تدريجيا في إستراتيجية الحلف ، وهو الأمر الذي يعطي للجزائر ، دورا محوريا وأوليا في المغرب العربي وعلى المستوى القريب في المتوسط ([121]).

I - 2 : الإمتيازات (atouts) الطاقوية :

يرجع الإهتمام الذي تتمع به الجزائر ، إلى القدرة التي تتمتع بها فيما يخص ضمان الأمن الطاقوي الأوروبي ، حيث تعتبر كان ممول لها بالغاز الطبيعي ، ومساهمتها في تموين السوق الطاقوية الأمريكية التي بدأت تنافسها الأسواق الصينية والهندية ([122]) وليس من وليد الصدفة أن عرفت الإستثمارات الأمريكية ، في مجال النفط إرتفاعا ملحوظا ، مع الإكتشافات البترولية التي حققتها الجزائر بين 1995 – 1997 ([123]).

وتعتبر الجزائر عنصرا مهما بالنسبة للأمن الطاقوي الأوروبي ، حيث تستورد أوروبا ما نسبته 59 % من إحتياجاتها الغازية من الجزائر ، وهو ما جعل العديد من المهتمين بالمتوسط يقدرون أن الجزائر تعتبر بلدا إستراتيجيا بالنسبة للإستقرار والتوازن

---

[118] ـ نزار إسماعيل الحيالي ، دور حلف الشمال الأطلسي بعد إنتهاء الحرب الباردة ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية أبو ظبي الإمارات العربية المتحدة ، 2003 ، ص 34 – 35 .

[119] - louisa dris – ait hamadouch – op – cit – p 167 .

[120] - abdennour benantar aggérie europe OTAN : vers un architecture global de la securité en mediterrquée op – cit – p 290 .

[121] - abdelhamid merouani – op …. Cit p 19 .

[122] Francois lagargue etats unis imde chine : ruvcilites petroliéres en afrique afrique contemproaine 2006 p 45 .

[123] - mascine ait raki lunes de muel agéro américanes politique etranger 2007 p 09 .

الدولي ([124])، وبعيدا عن الموارد الطاقوية التي تتمتع بها الجزائر تعتبر هذه الأخيرة معبرا أساسيا للموارد الطاقوية التي تتحصل عليها أوروبا من إفريقيا السوداء ف : أنبوب الغاز العابر للصحراء ، الذي أقيم لنقل الغاز النيجيري إلى أوروبا ، ينطلق من العاصمة النيجيرية ، أبوجا ، abuja ويمر عبر ميناء بني صاف beni saf بالجزائر ([125]).

إضافة إلى ذلك أعطت الإرادة الجزائرية في تطوير إنتاجها الطاقوي ، وتنويع زبائنها ، مساحات هامة من أجل التموقع الجيد ، مع التحولات الجيو إستراتيجية العالمية لما بعد الحرب الباردة ، حيث يتزايد يوميا القلق الأوروبي فيما يخص أمنهم الطاقوي ، من تزايد التموقع الأمريكي في السوق الجزائرية وتعد الولايات المتحدة الأمريكية حاليا المستثمر الأول في سوق الطاقة الجزائرية ، حيث إرتفعت إستثماراتها في الجزائر مع توقيع الطرفين " إتفاق إطار للتجارة والإستثمار سنة 2001 من 3.3 مليار دولار سنة 2002 إلى 11 مليار دولار سنة 2006 ([126])، هذا الإرتفاع الذي تفسره بقوة حضور الشركات النفطية الأمريكية في الجزائر على غرار أخاكاركوا .

.... إلخ exxon mobil إكسون موبيلAnadarco

إضافة إلى كل هذا أدت سنوات القطيعة الخارجية التي عاشتها في سياستها الخارجية ، خلال مرحلة التسعينات من خلال إيقاف الإنتاجي سنة 1992 ، والتدخل المباشر للجيش في إدارة الشؤون السياسية ([127]) إلى مظهرين إقتصاديين معقدين بالنسبة للسياسة الخارجية الجزائرية لهما :

1 ـ وضعية إجتماعية ـ إقتصادية جد معقدة .

2 ـ عزلة تامة باقي العالم .

---

[124] عبد النور بن عنتر (مرجع سابق) ص 44 .

[125] Chkib khalil op – cit p 29 .

[126] - majcine ait kaki lunes de miel algéro américanes pelitique etranger 2007 p 09 .

[127] - willian b quant société et pouoir en algérie la de ennie de ruptures – casbal editions alger algérie – 1999 p p 115 – 116 .

الأمر الذي جعل الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة بعد إنتخابه سنة 1999 ، ينتهج سياسة دبلوماسية إنفتاحية على العالم من أجل هدفين أساسين هما :

1 - إستفادة صور الجزائر الأجنبي المباشر([128]).

كما أدت هذه القطيعة إلى تزايد حنين الجزائر إلى ماضيها وأدوارها التي لعبتها خلال سنوات السبعينات ، خاصة في إطار حركة عدم الإنحياز وبالأخص قمة 1973 م بالجزائر ، أين إستطاعت الجزائر إدراج قضايا الأمن في المتوسط ، ضمن الإتهامات حركة عدم الإنحياز ([129]).

إضافة إلى الدور الذي لعبته الجزائر في الصدمة البترولية لسنة 1973 م ، فمعروف عن الجزائر أنها أنها كانت أحد الأقطاب الأساسية التي سببت بهذه الصدمة التي أكدت قوة النفط كورقة للمساومة بالنظر إلى دورها المتميز في منظمة البلدان المصدرة للنفظ ([130]).

أدى الحنين إلى مثل هذه الأدوار الريادية ، إلى رغبة الجزائر في زيادة وتيرة التقارب مع الولايات المتحدة الأمريكية، على أساس أنها القوة الدولية المهيمنة حاليا([131])كإستراتيجية كفيلة بإعطاء الجزائر نوعا من الثقة ، فيما يخص أهميتها الإستراتيجية عن ميزان القوى الدولي ، وفي هذا السياق صرح الرئيس الجزائـــري " عبد العزيز بوتفليقة " على هامش الدورة والخمسون للجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر 2003 قائلا :

" لدينا رغبة ملحة للمساهمة في الأمن الطاقوي للولايات المتحدة الأمريكية ، وأن نكون في هذا الصدد ، حلقة أساسية في السياسة الطاقوية للولايات المتحدة الأمريكية في أفريقيا " ([132]).

---

[128] - yhia h zoubir the dralecties of algeria 's foreiny relations – 19992 ctothe prejent un ahmed aghrontand rdha m bougheriira algéria in tuanjition : reforms and developement prospects op cit p 166 .

[129] - عبد النور بن عنتر ، مرجع سابق ، ص 44 .

[130] - mokhtar khaldi ce que le meghreb pent apporter al'umion européenne dans abdinourredine algérie maghreb le paris meditirranéen op cit p 259 .

[131] - abdelhamid merouanie op p 22 .

[132] Mokhter khaldi op cit p 258 .

ـ يعتبر البترول أحد أهم الرهانات ، التي قامت عليها معظم النزاعات في النصف الثاني من القرن العشرين ([133])، وهو ما يفسر ، من جهة التنافس الأمريكي الأوروبي بالأزمة الجزائرية من جهة أخرى ، بالنظر إلى إمكانيات تأثر الأمن الطاقوي الأمريكي والأوروبي جراء إستمرار حالة اللا إستقرار في الجزائر وتأكيد الحركات الإسلامية المتطرفة على مواصلة إستراتيجية مواجهة الغرب ، ([134])على غرار ما فعله تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي ، الذي لا يفوت أي فرصة للتأكيد على مواصلة إستهداف المصالح الغربية في بلاد المغرب العربي خاصة في الجزائر ، وهو التهديد الذي لمسته الولايات المتحدة الأمريكية ، مع تبني تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي ، للهجوم الذي تعرضت له الحافلة التي كانت تقل عمالة الشركة البترولية هاليبيرتون haliburton في الجزائر العاصمة بتاريخ 10 ديسمبر 2006. ([135])

<u>ا- 3 : القوة الدبلوماسية:</u> علي خلاف تونس والمغرب الذي إنتقلا من النظام الإستعماري إلى الإستقلال بالطرق السلمية ، وحافظنا على علاقات سياسية مستقرة ، حصلت الجزائر على إستقلالها عن طريق الثورة والحرب ([136])، هذا الإستقلال الذي ينظر إليه في إحدى جوانبه ، على أنه مدعما بدبلوماسية قوية، قادتها الحكومة المؤقتة في إطار تدويل القضية الجزائرية في المحافل الدولية .

بعد الإستقلال مباشرة ، رسخت الجزائر نفسها دوليا ، بدبلوماسية قوية في إطار مفهوم الدول العالم ـ ثالثية les pays tiers mondijte من خلال مساعدتها للدول التي لا زالت تكافح الإستعمار ، وخلال سنوات السبعينات ، كانت المطالبة بنظام إقتصادي دولي جديد ، الحجر الأساسي في دبلوماسية وإستراتيجية الجزائر ([137]).

---

[133] Luis martinez le cheninement singulier de la violence islamiste en algérie critique inteanational n 20 juillet 2003 p 173 .

[134] - mathien auridére op cit p 13 .

[135] - maurice f lory et robert mantram les régimes politique des pays arabes prejjes unverjitaries de France 1968 p p 230 – 231 .

[136] - mathien guirdere op – cit – p 13 .

[137] - ferhat farhat the united states and algéria ; from reojevelt te kennedy 1940 – 1962 office des publication universitaire algerie 2006 pp 224 – 227 .

في هذا المجال ترجع قوة الدبلوماسية الجزائرية إلى عدد النزاعات والأزمات التي كان للجزائر ، دور اساسي في تسويتها أو حلها نهائيا ، على غرار أزمة الرهائن الأمريكية ، النية أعتقلتهم إيران ، الأزمة العراقية ، الإيرانية ، في سنوات السبعينات ، مشاكل بعض بلدان الساحل مع الطوارق الأزمة ، التشادية، الليبية ، النزاع الإثيوبي ، الإرتيري ، النزاع في جمهورية الكونغوا مسار السلام العربي ، الإسرائيلي ([138])،كما كان للجزائر دور بارز في الجهود الدبلوماسية ، التي قادتها مجموعة من الدول لتفادي الحرب الأخيرة على العراق . ([139])

إضافة إلى هذا كانت الدبلوماسية الجزائرية حاضرة بشكل قوي خلال الحرب الدولية على الإرهاب ، حيث صرح الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة في ديسمبر 2003 ، قائلا : بقهم بلدنا ، أحسن من أي بلد أخر ، آلام الولايات المتحدة الأمريكية ، ([140])حيث يعمل بهذا التصريح إشارات صريحة إلى محاولة الدبلوماسية الجزائرية إستمالة الولايات المتحدة الأمريكية إلى التعاون مع الجزائر في مجال مكافحة الإرهاب بإعتبارها دولة ذات خبرة في هذا المجال من خلال عبارة " أحسن من أي بلد أخر ، كما كانت من بين الدول الأولى المنظمة إلى التحالف الدولي لمكافحة الإرهاب من خلال إعتبارها لهذا التحالف إطار مؤسساتيا ، يقع ضمن قناعاتها ، ومحاولاتها في إقناع العالم أن عالمية التهديد الإرهابي ، تقتضي بالضرورة عالمية الإستجابة والحلول ، ([141])كما أكدت الجزائر على لسان رئيسها عبد العزيز بوتفليقة أن الجزائر تعمل على تقوية علاقاتها مع الو م أ عن طريق تقديم خبرتها في مجال مكافحة الإرهاب . ([142])

ينظر إلى القوة الطاقوية التي تتمتع بها الجزائر ، على أنها إمتياز كبيرب ، يعطي قوة أخرى للقوة للدبلوماسية الجزائرية في مجال الإندماج في الإقتصاد العالمي ،([143])حيث إستطاعة الجزائر بفضل قوتها الطاقوية ، إنتهاج سياسة خارجية برغماتية مكنتها من تنويع

[138] - abod alhamid merouani op cit p 23 .
[139] - yhia zoubir the dialectics of algéria's foreing relations – 1992 et the prejent op cit p 175 .
[140] - abdelhamid merouani op cit p 23 .
[141] - ghier zoubir les etats unis et l'algerie antagonise pragmatijme et coopération op cit p p 82 – 83 .
[142] - yahia h zoubir les etat etats unis et l'algerie antagonise pragmatijme et coopération op cit p p 82.
[143] - abdelhamid merouani op cit p 23.

شركاءها التجاريين ، فبعد أن كانت أورو بالسنوات طويلة شريكا أساسيا للجزائر ، أصبحت الجزائر اليوم ثاني أكبر شريك للولايات المتحدة الأمريكية في الوطن العربي ، وأصبحت الولايات المتحدة الأمريكية ، أول شريك تجاري للجزائر في العالم ، حيث إرتفعت وإزدادت الولايات المتحدة الأمريكية من الجزائر ، من 4.7 مليار دولار سنة 2002 ، إلى 10.8 مليار دولار سنة 2005 إلى 22 مليار دولار سنة 2008 . ([144])

المطلب الثاني : المقاربة الجزائرية للأمن في المتوسط :

II - 1 - الأدراك والتصورات :

يتحدد الأمن القومي الجزائري بأربع جبهات أساسية هي : الجبهة المغاربية الإفريقية ، العربية ، والمتوسطية ، وهي الأبعاد الأساسيةالتي تنتمي إليها الجزائر ، وعلى الرغم من الأهمية الدائرة المتوسطية ، بالنسبة للأمن الجزائري ، إهتمت الجزائر منذ إستقلالها بالدوائر المغاربية ، العربية ،الإفريقية ، التي تنتظر إليها على أنها تتميز بالترابط ، والتكامل من حيث أنها أقاليم تقع ضمن العالم الثالث ، الذي مثلت المطالب الإقتصادية أحد أهم إهتماماته ، وأصبحت المطالبة بإقامة نظام إقتصادي دولي جديد ، قاعدة أساسية للبرامج السياسية في الجنوب خلال سنوات السبعينات ([145])،وهي المطالب والإهتمامات التي كان للجزائر دورا أساسي فيها ، بحكم موقعها القيادي للدول حركة عدم الإنحياز كما مثلت هذه المطالب ، صورة أساسية للسياسة الخارجية الجزائري ، خلال مرحلة السبعينات ، وكانت نقطة إرتكاز أساسية في العلاقات الدبلوماسية الجزائرية ، بالنظر إلى كونها محددا ، أساسيا لسياسة " محاربة الإمبريالية " ANTI INPERIALIJME والتي إنتهجتها الجزائر ، منذ إستقلالها إلى غاية نهاية الثمانينات . ([146])

رغم أن المتوسط يمثل إمتدادا أساسيا للجزائر إلا أن العامل السيكولوجي التاريخي أثر بكل ثقله في إهمال الجزائر لبعدها الأمني المتوسطي لفترات معتبرة ، حيث إهتمت الجزائر

[144] - yhia m .zoubir les etats unis et l'algérie antagonijine pragmatique et coopération op cit pp 88.
[145] - chris broun uniderjtanding international relations seciend editions plagrave G reat britain 2001 – p – 201.
[146] - yahia zoubir les etats unis et l"algeire antagonijne pragmatique et coopération op cit p p 73 .

أساسا بالدائرة الأمنية المغاربية ([147])، بالنظر إلى التهديدات الأمنية الترابية التي مثلها المغرب على الجزائر من خلال ما يعرف بـ : حرب الرمال LA GUERRE DES SABLES بين الجزائر والمغرب سنة 1963 ([148])، وعليه يمكن تفسير إهمال الجزائر لبعدها الأمني المتوسطي ، يثقل الماضي التاريخي بالنسبة للجزائر ، جبهة إنكشاف تاريخية إلى درجة يمكن القول معها ، أن قرابة الثلاثين سنة من إستقلال الجزائر كان البعد المتوسطي قانونا بالنظر إلى الإهتمامات العربية المغاربية ، والإفريقية . ([149])

*تم إسقاط البعد الإسلامي ، ليست بإعتباره بعيد عن المحيط الذي تمارس فيه الجزائر نشاطاتها الدولية ، ولكن بالنظر إلى أن البعد الإسلامي هو بعد ديني ، حضاري ، ثقافي ، وليس بعدا قليميا .

لكن ، وعلى الرغم من هذا البعد الجزائري عن الإهتمامات المتوسطية ، إلا أنه يندرج ضمن منطق إهمال الجزائر لبعدها المتوسطي في حد ذاته ، وإنما يرجع إلى سببين رئيسيين هما :

1 ـ قوة التهديدات الترابية التي مثلتها الأطماع المغربية ، على الأمن القومي الجزائري.

2 ـ رفض الجزائر الإنخراط في الإستراتيجيات الأمنية الغربية بشكل أحادي ، وإقناعها أن قضية الأمن في المتوسط ، يجب أن تدرك ضمن إطار شامل ، بجمع كل الدول المتوسطية ، تحت إستراتيجية أمنية شاملة على هذا الأساس ، يمكن القول أن الإدراك الجزائري للمتوسط ، هو إدراك ([150])يشمل ، وأن مقاربتها الأمنية في المتوسط هي مقاربة شاملة ، حيث إقترحت الجزائر في أفريل 1972 ، عقد المؤتمر ، مؤتمر للأمن في المتوسط خارج حلفي وارسو والأطلسي على أساس الشعار الذي إشتهر به الرئيس الجزائري هواري بومدين

147 - عبد النور بن عنتر مرجع سابق ص 44 .
148 - nucole grimand la politique exterieure de l'algérie 1962 – 1978 karthala paris France 1984 – p – 147 .
149 - سمير أمية ، المغرب العربي الحديث ، تركميل ق داعز ، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر ، 1991 ، ص 8 – 9 .
150 - mohamed nadjile amarer op cit op 21 .

المتوسط للمتوسطية ([151]).وهو الشعار الذي يحمل معاني مباشرة لرفض الجزائر ، إدارة المسائل الأمنية وهو في المتوسط من طرف فواعل غير متوسطية .

بالإضافة إلى هذا التحرك الفردي ، تحركت الجزائر في إطار جماعي عبر حركة عدم الإنحياز متوسطيا لا سيما منذ قمة عدم الإنحياز التاريخية التي عقدت في الجزائر سنة 1973 ، والتي قادت بتحويل المتوسط إلى منطقة سلام أمن ، وتعاون ، وبفضل تزعمها الدول عدم الإنحياز ، تمنت الجزائر إدخال مشاكل الأمن في المتوسط كأحد أهم إهتمامات الحركة وهي الإستراتيجية التي تؤكد على الشمولية التاريخية للمسائل الأمنية المتوسطية ، في السياسات والإهتمامات الأمنية الجزائرية .

ومع نهاية سنوات الثمانينات ، ودخول الجزائر في حالة أزمة داخلية متعددة الأبعاد ، بدأت الجزائر في مسار واسع لإعادة الهيكلة على الجوانب الإقتصادية السياسية والعسكرية ، حيب ما جاء في دستور 23 فيفري 1989 ، الذي كرس بشكل نهائي التعددية السياسية([152]) لإتجاه نحو إقتصاد السوق ، وبداية الإرهاصات الأولى للتجربة الديمقراطية ، التي آلة إلى الفشل منذ بدايتها وإنتهت بدخول الجزائر مع بداية سنوات التسعينات ، في حالة أزمة أمنية داخلية ، ([153]) بعد إلغاء المسار الإنتخابي وإنتهاج المعارضة الإسلامية جبهة الإسلامية للإنقاذ ISLAMIQUE DU SALUT FIS F RONT

لخيار التغيير العنيف عن طريق إتجاهاته المسلحة مع قوات الأمن الجزائرية وعلى هذا الأساس ، مع بداية التسعينات بدأت الجزائر تدارك ، تدريجيا ، ([154])أهمية الفضاء المتوسطي ، بإعتباره حلقة هامة من سياستها الخارجية بشكل عام ، والأمنية بشكل خاص ، هذا الإهتمام الذي يترجم ، خصوصا ، عن طريق المشاركة الجزائر في العديد من إتفاقيات التعاون والأمن التي جاءت في هذا القضاء والتي أرادت الجزائر أن تلعب من خلالها كل الأدوار ، التي يمكن أن تعزز مصالحها الوطنية، خاصة الرغبة في الزعامة المغاربية ، بالإضافة إلى

[151] Acenar baghzouz place et role de algérie dans l'architecture de sécurité en méditerranée op cit p 45 . -

[152] - عبد النور بن عنتبر ، مرجع سابق ص 44 .

[153] - luis mertinez maghreb vainere la peur de la democratie cahier de chaillot n115 unjtitut d'étude de séceurité France 2009 – p p 18 – 19 .

[154] - jnc hull challenging the failed state thejies ; im fand wold bank internention .

أن أهم المشاريع الأمنية الضريبية ، في المتوسط جاءت في عز ([155])، الأزمة الجزائرية وسببها في أحيان أخرى ، وهو ما دفع بالسياسة الخارجية الجزائرية ، لأن تكون أكثر نفعية ، وتبحث من خلال هذه المشاريع عن تقوية علاقاتها السياسية ، الإقتصادية ، العسكرية والأمنية مع دول الإتحاد الأوروبي ، من أجل تباحث نبل التعاون الكفيلة بإخراج الجزائر من حالة الأزمة ([156]).

مع إزدياد حدة الأزمة الداخلية الجزائر ، والتوجسات الغربية من مخاطر الإنزلاق الإقليمي لهذه الأزمة ، وإقلالها بإستقرار المغرب العربي ، وبالتالي تعويض أوروبا لموجة غير مسبوقة من الهجرة .

بالإضافة إلى أن هذه الأزمة ، جاءت في الوقت الذي صارت فيه أوروبا مهمة بشكل كبير بـ " الخطر الآتي من الجنوب " وبالنظر إلى هذه المعطيات بدأت الجزائر في الإهتمام بإكتشافها الأمني م نجبهة المتوسط ، حيث جاء في ديباجة دستور 1996 أن الجزائر أرض الإسلام وجزء لا يتجرأ من المغرب العربي الكبير ، وأرض عربية وبلاد متوسطية وإفريقية ، ([157])ورغم أن الإهتمام الجزائري ببعدها المتوسطي، أخذ طابعا رسميا ومؤسساتيا من خلال هذا التصريح ، إلا أنه بقي ثانويا بالنسبة للدائرة المغاربية والعربية ، إضافة إلى أن هذا التوجه المتوسطي للجزائر ، يبقى خيارا أخيرا أكيد ، بالنظر إلى أنه نتاج لإرادة سياسة وليس لتفكير إستراتيجي ، بناءا على نقاش وطني موسع ([158]).

ومن هذا المنطلق ، تصر الجزائر في سياستها الأمنية المتوسطية ، على مبدأ الشمولية من حيث الأقاليم الفرعية التي تندرج ضمن المتوسط ، وكذا من حيث القضايا الأمنية وبالنظر إلى أن الأمن القومي الجزائري متعدد الأبعاد ، ولا ينحصر في الجوانب العسكرية فقط ، حيث تهتم الجزائر في مغاربتها الأمنية للمتوسط ، بضرورة إيجاد سبل الحوار والتعاون من أجل تسوية مظاهر اللا إستقرار الأخذة في الإرتفاع ، على مستوى الفضاء المتوسطي ، مثل

[155] -aomar baghzouz place et role de l'algerie dans l'architecture de seceurite en mediterranée op cit p 45.

[156] ـ عبد النور بن عنتبر ، مرجع سابق ص 46 .
[157] ـ عبد النور بن عنتر ، مرجع سابق .
[158] ـ نفس المرجع ص 192 .

: ظروف تنقل الأشخاص والممتلكات ، الهجرة السرية مشكلة الإرهاب ، الجريمة المنضمة ، التجارة الغير شرعية للأسلحة ، الجريمة المعلوماتية ، الهوة الإقتصادية بين الشمال والجنوب ، على مستوى الرفاه الإقتصادي والإجتماعي ، الكوارث الطبيعية ... إلخ ([159])، وتتأكد هذه القناعة الجزائرية فيما يخص شمولية الأمن في المتوسط ، بين جميع النواعل ، في ظل حقيقة ، أن هذه التهديدات ورفع أنها تتواجد على مستوى جنوب المتوسط ، إلا أن قواعدها الخلفية ، في الغالب متواجدة داخل البلدان الغربية ، حيث تؤكد بعض التقارير الإستخباراتية أن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي ، تمكن من ربط علاقات جيدة ، مع كارتيلان تهريب المخذرات في أمريكا اللاتينية ، عن طريق الشبكات الإرهابية النشطة في أوروبا ،()وهو ما يؤكد أن التهديدات الأمنية في المتوسط ، لا تقتصر على المشاكل الآتية من الجنوب وبالتالي ، يعزز المقاربة الجزائرية حول شمولية الأمن في المتوسط ، بما أن التهديدات متواجدة في كل مكان وتتقاسمها جميع الأطراف .

إضافة إلى ما سبق يمكن التأكيد على شمولية القضية الأمنية في المتوسط بالنسبة للجزائر ، بناءا على الرد الجزائري حول الأمن والإستقرار في المتوسط ، حبث جاء في هذا النص ما يلي : " تحدد الجزائر بداية مقاربتها على أساس مفهوم الشامل للأمن ، حين تعتبر أن الأمن والسلام في الموسط ، يشكلان شرطا مسبقا للتنمية الإقتصادية والإجتماعية ، وان بناءا إجراءات الثقة في سبيل تقوية السلام ، الأمن، والإستقرار ، يجب أن تستند إلى إيجاد حلول عادلة ودائمة لكل الصراعات ، وإحترام مبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة ، التسوية السلمية للخلافات ، وكذلك إجراءات فعلية وملموسة لنزع التسلح ، لا سيما عبر إنضمام كل دول المنطقة ، للإتفاقيات المتعددة الأطراف حول الأسلحة النووية ، وأسلحة الدمار الشامل ، ومعاهدة إنتشار الأسلحة النووية ، وإتفاقية الأسلحة الكيمياوية ، وإتفاقية حضر الأسلحة البيولوجية ، وكذا إخضاع منشآتها النووية لمراقبة الوكالة الدولية للطاقة الذرية .([160])كما تتأكد المقاربة الجزائرية للأمن في المتوسط ، من خلال النظر إلى المتوسط على أنه فضاء تجتمع فيه كل الدول المتوسطية ، وتتقاسم نفس المشاكل ، حيث جاء

[159] - bernard ravenal l'algérie d'untégra dans l'emprire conflnences méditerranée n°45 printemps 2003 p115 .
[160] - عبد النور بن عنتر مرجع ساقب ص 192 .

هذا التصريح مزاوجا بين التهديدات الأمنية بنوعيها الثقيلة HARD واللينة SOFT ، في حين تركز كل المقاربات الأوروبية للأمن في المتوسط على أن التهديدات الأمنية في المتوسط ، هي تهديدات جنوبية بالأساس ، وترتكز على التهديدات الجديدة للأمن ، وهو ما يفسر فشل النهج الأورو- أطلسي في المتوسط الذي ركز على نزع تسلح أحادي الطرف - خاصة الصواريخ بعيدة المدى التي تملكها الدول العربية ([161])، ولهذا عادة ما تطلع الجزائر على أن مقاربتها الشاملة للأمن في المتوسط ، لا تتجاهل القضية الفلسطينية ، وأن نجاح جهود الأمن من المتوسط مرتبطة بتقدم عملية السلام في الشرق الأوسط . ([162])

II - 2 - العلاقات الأمريكية الجزائرية : تأكيد على شمولية الأمن في المتوسط :

يمكن التاريخ للروابط الأمريكية الجزائرية بـ : معاهدة السلام والصداقة ([163])لسنة 1775 ، وصولا إلى الحرب العالمية الثانية ، أين قامت الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها ، بإستعمال المغرب العربي كساحة للقتال بفرض نامية السواحل الجنوبية للقارة الأوروبية ([164]).

في سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية ، لم تكن العلاقات الأمريكية الجزائرية مستقرة بسبب الإختلاف الإديلوجي أثناء الحرب الباردة ، ذلك أن الجزائر كانت جمهورية إشتراكية ذات صلات وينفذ مع الأتحاد السوفياتي (سابقا) ([165])، ورغم أن التوجه الإشتراكي للنظام الجزائري يمثل محددا قويا لتفسير ضعف العلاقات الأمريكية الجزائرية ، على طول فترات الحرب الباردة في مستوياتها العسكرية ، والسياسية ، ألا أن الجانب الإقتصادي بقي خارج الإعتبارات الإيديولوجية على إعتبار تواجد الشركات النفطية الأمريكية في الصحراء الجزائرية منذ قرار تأمين البترول سنة 1971 .

- ما لا يجب إغفاله هنا ، أنه بين سنوات 1994 و 1996 ، قامت الجزائر بإرسال بعثة دراسية إلى الولايات المتحدة الأمريكية ذات طابع ، إستراتيجي لمحاولة تدارس التحديات

---

[161] - نفس المرجع ص 43
[162] نفس المرجع ص 97
[163] - عبد النور بن عنتر ، مرجع سابق ، ص 192 .
[164] - carol mugdoloritz op cit p 05 .
[165] - محمد شفيق مصباح ، الجائر بين ركود ونهوض ، ثرء محمد هناد ، دار القصبة للنشر الجزائر 2009 ص 131 .

الثلاثة التي تواجهها الجزائر ، والمتمثلة أساسا في : التحليل العام للظاهرة الإسلامية في الجزائر الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر في سياق العولمة ، الأزمة الجزائرية وأفاقها قضايا ([166]).

سعى النظام الجزائري من خلال هذه البعثة الدراسية ، إلى محاولة معرفة الموقف الأمريكي من الحركة الإسلاموية ، من جهة ، ومن الإصلاحات الإقتصادية ، من ناحية ثانية ([167])وتجب الإشارة هنا ، إلى أن إشتغال النظام الجزائري بموقف الولايات المتحدة الأمريكية من القضية الجزائرية ، في هذا التوقيت بالذات لم يمكن ذو طابع أكاديمي ، وإنما ذو طابع إستراتيجي .

لأن قضيتي الحركات الإسلامية والإصلاحات الإقتصادية ، أخذنا حيزا كبيرا من الإهتمامات الأمريكية في سياستها الخارجية منذ نهاية الحرب الباردة ، وعلى هذا الأساس ، كان النظام الجزائري من خلال هذه البعثة ، يهدف إلى محاولة كسب تأييد خارجي في صراعه مع القوى الإسلامية في الجزائر وإيصال الحقيقة إلى العالم بأن الأزمة في الجزائر أزمة إرهاب دولي ، وليست تعسفا سلطويا ضد المعارضة ويكتسي الحديث عن العلاقات الأمريكية الجزائرية ، طابعا مغايرا لذلك الذي يمكن أن يقال عن علاقات الولايات المتحدة الأمريكية ، مع باقي الدول المغاربية لسببين أساسيين هما :

1 ـ عدم إستقرار العلاقات الأمريكية ـ الجزائرية ، بحكم توجهها الإشتراكي مباشرة بعد الإستقلال ، وموقفها المناهض للبرالية وكذا الموقف من الصراع العربي ـ الإسرائيلي وقضية الصحراء الغربية ، وبالتالي فالحديث هذا يقع على مستوى التأصيل لبناء علاقات على أسس مستقرة ، وليس على مستوى توطيد علاقات تاريخية قائمة كما يتيحه مثال المغربي .

---

[166] ، نفس المرجع ص ص 131 – 132 .

[167] ـ في هذا الوقت بالذات ولأنه بداية من سنة 1994 ، إتضحت خطورة الوضع الأمني في الالجزائر ، من خلال تسجيل تصعيد ملموس في الأعمال الإرهابية ، كالإعتبارات ، والتفجيرات التي مست الإستقرار الداخلي ، والتي يعتقد أن لها علاقة قوية بتسلسل بمجموعات إرهابية إلى الجزائر ، مدربة في أفغانستان على الأعمال الإرهابية ، والتي قدرت بحوالي 1400 فرد وهذا في نفس هذه السنة (1994) .

2 ـ إن الجزائر هي الدولة الوحيدة في المغرب العربي ، التي عرفة بشكل واقعي ، ملموس ، وممتد عبر الزمن ، إنشاء واسع للإسلام المتطرف الذي إحتل منذ نهاية الحرب الباردة صورة العدو البديلة للعدو والشيوعي في توجيه السياسة الخارجية الأمريكية ، وهو من أنتج حتمية وجود علاقات أمريكية ، جزائرية صراعية كانت أم تحالفية ، ويفسر السبب الثاني بشكل جيد الموقف الأمريكي المتقلب من الأزمة الجوائرية ، حيث لم تعرض الولايات المتحدة على وصول إسلامية معتدلين إلى السلطة ([168]) ، وبقي النقاش في الولايات المتحدة ثنائيا حول الأزمة الجزائرية بين تيارين أساسيين هما :

1 - التراضيون : accommodationalists والذين يرون إمكانية المصالحة السياسية والنقاش مع الإسلاميين في السلطة .

2 - التصديون : conforntationslists على العكس ، يرى هذا التيار إستحالة التعايش مع الإسلاميين .

ينظر إلى أحداث 11 سبتمبر 2011 ، على أنها العامل الأكثر مساهمة في تشريع وتيرة التقارب بين البلدين ، وعلى الرغم من أن الجزائر كانت لها تحفضات ، فيما يخص نظرة الولايات المتحدة الأمريكية إلى الظاهرة الإرهابية على أن سلوك إسلامي محض ([169]) إلا أنها قبلة الإلتحاق بالتحالف الدولي لمكافحة الإرهاب تحت القيادة الأمريكية .

وتأخذ الجزائر أهميتها بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية من خبرتها في مجال مكافحة الأرهاب ، فمنذ أحداث 11 سبتمبر 2011 أدركت الولايات المتحدة الأمريكية جيدا ضرورة الإستفادة من التجربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب الدولي ، وهو التوجه الذي أكده مدير التحقيقات الفيدرالي FBI لويس فري LUIS FREEH في الزيارة التي قادته إلى الجزائر ، بحثا عن المساعدة من أجل القضاء على شبكة بن لادن.([170])

[168] - yhia h zoubir les etats unis et l'algérie antagonijine pragmatique et coopération op cit p 79.

[169] ـ عبد النور بن عنتر مرجع سابق ص ص 63 – 64 .

[170] - yahia zoubir le politique etrenger américain au maghrele conjtance et adaptation op cit p 119 .

كما قال الرئيس عبد العزيز بوتفليقة سنة 2001 بزيارتين رسميتين إلى الولايات المتحدة الأمريكية ناقشت فيهما قضايا التعاون الأمني ، مكافحة الإرهاب ، والتبادل في القطاعات السرية ([171]) ، وكان لهاتين الزيارتين نتائج سياسية مهمة بالنسبة للجزائر ، كما أعتبر العنف في الجزائر عملا من أعمال الإرهاب الدولي ، وليس صراعا مسلحا بين السلطة والمعارضة وأبدت الولايات المتحدة الأمريكية رغبتها في تقديم المساعدة العسكرية للجزائر ، في كفاحها ضد الجماعات المسلحة كسبقية أساسا في المناطق الريفية ، من خلال موافقة كل من وكالة الإستخبارات المركزية CIA ووكالة الأمن الوطني NSA ومكتب التحقيقات الفيدرالي FBI على تقديم فريق فعال ، من الخبراء العسكريين الأمريكيين لمساعدة الجيش الجزائري ([172])كما صرح الرئيس الأمريكي ج و بوش قائلا تواصل الولايات المتحدة الأمريكية إعتمادها على الجزائر وعلى شراكة وذات قيمة عالية في مكافحة الإرهاب وفي هدفنا المشترك لنشر قيم الديمقراطية وإزدهار وقي المنطقة والعالم ككل ([173]) .

وعلى الرغم من توفر أسباب التقارب وقوة إرادة الطرفين في خلق تحالف أمني ، إلا أن التعاون العسكري الأمريكي ، الجزائري إقتصر في البداية على تبادل المعلومات لكن ومع حلول سنة 2004 بدأت معالم هذا التعاون تتضم من خلال وصول بعثة أمريكية تابعة لحراس السواحل إلى الجزائر هذه البعثة كانت مهمتها الأساسية ملاحظة الوضع الأمني في الموانئ والسواحب الجزائرية ووسائل إستباق وتسيير الأخطار البحرية ([174]) ، كما نطور هذا التعاون العسكري في نفس السنة إلى مستوى التكوين من خلال إستقبال الأكاديمية العسكرية ب شرشال لـ 30 مدرب من الجيش الأمريكي لتكوين النخبة العسكرية الجزائرية على تقنيات تأمين المناطق الحساسية وإستقبال المدرسة التطبيقية للقوات الخاصة بـ بسكرة سنة 2006 لبعثة أمريكية بغرض إطلاعها على بعض تجارب الجيش الوطني الشعبي في مجال مكافحة الإرهاب ([175]) ورغم أن الأطراف الرسمية لم تصرح بوجود تعاون مؤسساتي

[171] Majcime ait kahi op cit p 03 .
[172] yahia zoubir le politique etrenger américain au maghrele conjtance et adaptation op cit p 121.
[173] - louisa dris – ait hamadouch – op – cit – p 167 .
[174] - tobyarcher ctihonir popreric the trans saharan counter terrorijme intiative the us war on teerroirijme in workh africa the finish unjtitute efunternational affairs FIIA reports 2007 – p33.
[175] ـ محمد شفيق مصباح ، الجائر بين ركود ونهوض ، ثرء محمد هناد ، دا ر القصبة للنشر الجزائر 2009 ص 131 – 132 .

بين الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر في مجال المخابرات ، إلا أن الصحافة الأمريكية والجزائرية تناولت موضوع وجود وكالة سرية في الجزائر منذ 2002 تتكون من وكالة الإستخبارات المركزية CIA ومصالح الأمن الجزائري تحت إسم قاعدة تحالف BASE ALLIANCE بهذه الوكالة أنشئت من أجل تحليل الحركات عبر الوطنية للإرهابيين ، المشبوهين ، وإطلاق عمليات للمراقبة والتجسس ، بالإضافة إلى الإستخبارات التقليدية التي تهتم بالأشخاص المشبوهين ونشاطاتهم وتحركاتهم والإستخبارات العملياتية التي تعني أساسا بتدمير الشبكات الإرهابية ، كما عززت الولايات المتحدة الأمريكية حضورها العسكري في الجزائر من خلال تكوينها للضابط الجزائريين وتزويدها للجزائر بمعدات عسكرية متطورة وميزانية قدرت بـ 700.000 دج دولار سنة 2003 ([176]) .

ينظر الأوروبيون والأمريكيون من خلال مشروع الحوار المتوسطي لمنظمة الحلف الأطلسي إلى الجزائر على أنها الدولة مفتاح KEY STATE للإستقرار في المنطقة بسبب من باب قوتها لتغطية ، وموقعها الجيو إستراتيجي الذي يتوسط الجهة الجنوبية للمتوسط ، ويمثل ممرا رئيسيا نحو إفريقيا السوداء فقط ، ولكن من خلال أختيار الجزائر منبعا أساسيا للحركات الأرهابية التي زعزت الأمن والإستقرار في منطقة المغرب العربي ، الساحل ، ومنطقة الصحراء الكبرى ، بالنظر إلى نشاط الجماعة السلفية للدعوة والقتال ، الأخذ في الإنتشار إقليمي ([177]) ، وعل هذا الأساس ، سعت الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية ، جاهدة إلى إقناع الجزائر إلى الإنضمام إلى هذا المشروع ، وهو ما تم من خلال الإنضمام الرسمي للجزائر إلى الحوار المتوسطي للحلف الأطلسي في مارس 2000 والذي تتفق مبادئه مع المقاربة الأمنية الجزائرية للمتوسط ، ([178]) حيث ترى الجزائر أن مسألة الأمن في المتوسط ، يجب أن تدرك من طرف الجميع على أنها وحدة غير قابلة للتجزئة ، ونقوم أساس على مبدأ الحوار والتشاور ، من أجل تقارب الشعوب المتوسطية ، ([179])

[176] - louisa dris – ait hamadouch – op – cit – p 167 .
[177] - tobyarcher ctihonir popreric the trans saharan counter terrorijme intiative the us war on teerroirijme in workh africa the finish unjtitute efunternational affairs FIIA reports 2007 – p3
[178] mohamed nadjile amarer les ception stratégique de l'algerie a travers la perception de sa sécurité en méditerranée el djeich mai 2004 – p 22 .
[179] - louis a dris ait hamadouch les relations algéro – américaines sous le prijme du terrorgne dans a bdennour benantar les etats uris et le maghrete regerin d'untéret op – cit ^167

وتأكد هذا الإتجاه الجزائري للتعاون الأمني في المتوسط ، من خلال زيارتي الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة إلى مقر الحلف الأطلسي ، سنتي 2001 ، 2002 ، كما تعبر رغبة دول الحلف الأطلسي في إشراك الجزائرفي المسائل الأمنية المتوسطة ، على إقناع الولايات المتحدة الأمريكية كقوة مهيمنة على قرارات الحلف ـ بالرأي الجزائري فيما يخص ضرورة التعاون الدولي في مجال مكافحة الإرهاب بإعتباره ظاهرة عالمية ، وعليه تأكدت شراكة الجزائر والحلف الأطلسي في المتوسط على المستوى العملياتي من خلال تواجد قوات الحلف في السواحل الجزائرية ، للقيام بعدة تمارين مشتركة مع القوات البحرية الجزائرية [180]().

ومشاركة الجزائر في المسار العملياتي النشط للناتو NATO OPERATION ACTIVE ENDECUCER كما أكدها روبرت ب وأنجر ROBERT P WANGER بقوله([181]) تعتبر الجزائر شريكا إستثنائيا ، في الحرب الدولية على الإرهاب في المتوسط وشمال إفريقيا ([182]) .

في الأخير يجب التأكد على هذا التقارب الأمني الأمريكي الجزائري بقي مرتبطا بإرتفاع أو إنخفاض وتيرة الحرب الدولية على الإرهاب ، خلال الخمس سنوات اللاحقة لأحداث 11 سبتمبر 2001 وأن الولايات المتحدة الأمريكية لم تدرك قيمة هذا التقارب إلا بعد إعلان الجماعة السلفية للدعوة والقتال سنة 2006 ، عن تغيير إستراتيجياتها ، ومدى نشاطها بإنتقالها من النشاط المحلي والإقليمي إلى النشاط الدولي ، هذا التغيير الذي تمثل أساسا في إعلان أيمن الظواهري عن قيام تحالف بين الجماعة السلفية للدعوة والقتال وتنظيم القاعدة ومنذ هذا الإعلان أصبحت الشبكات الإرهابية في المغرب العربي تعرف تحت إسم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي AL QAIDAA MAGHREB USLAMIQUE كما تثبت كل الأنشطة الإرهابية التي عرفتها المنطقة . ([183])

---

[180] ـ نفس المرجع ص 165 .

[181] - chrijtoher hemmer op cit p 57 .

[182] Louisa dris ait hamadouch op cit p 165.

[183] ـ هونت أيملي الإرهاب الإسلامي في شمال عرب إفريقيا هل شركة في عنق الولايات المتحدة الأمريكية ، المركو الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية 2006 ص 06 .

كما ينظر إلى التحول على أنه عامل أساسي في إرتفاع وتيرة التقارب بين الجزائر وواشنطن على إعتبار أن نفس السنة 2006 عرفة تبادلا للعديد من الزيارات الرسمية ذا ت الطابع العسكري على غرار كل من كاتب الدولة مكلف بشؤون الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ودوخالدرامسفيلد DONALD RUMSFELD كاتب الدولة الأسبق للدفاع وروبرت مولر ROBERT MUELLER مدير مكتب التحقيقات الفيدرالي FBI للجزائر ولزيارة التي قام بها قائد الأركان العامة للجيش الجزائري الجنرال أحمد قايد صالح AHMED GAID SALAH للولايات المتحدة الأمريكية في نفس السنة ([184]) .

المبحث الثاني : تحديات الأمن القومي الجزائري على جبهة الساحل :

تتحد إستراتيجية الأمة القومي ، لأي بلد بعاملين رئيسيين هما : التاريخ والجغرافيا وعلى هذا الأساس كان مبدا دعم الحركات التحررية الذي إتخذته الجزائر أمبدأ قائد سياستها الخارجية ، قادة الإستقلال عاملا أساسيا في دفع نضال الشعب الصحراوي من أجل التحرر ، بهدف خلق دولة صديقة نضمت خواء جغرافيا أمنا بين الجزائر والمغرب ، بعد أن توترت بينهما العلاقات الأمنية منذ ما يعرف بحرب الرمال سنة 1963 بهدا بإضافة إلى الدور الذي لعبته الثورة التحريرية ، في حد ذاتها، في بناء معالم العقيدة الأمنية الجزائرية حيث أن مبدأ الشرعية الثورية الذي وصفته الجزائر داخليا ، في بناء النظام السياسي والعسكري ، مكنها من تفادي الدخول في حرب أهلية ، بعد الخلاف الذي حدث بين أعضاء الحكومة المؤقتة ، والمكتب السياسي لجبة التحرير الوطني ، بعد الإستقلال مباشرة ، كما أهلها خارجيا لتكون زعيما روحيا لحركات التحريرية في العالم ، وبحكم أن أغلب هذه الحركات التحررية كانت في أفريقيا إستفادت الجزائر بأن كان لها دور قائد في معظم هذه الحركات التحررية وهو الأمر الذي أعطاها كامل الشرعية ، كي تتزعم الساحل الإفريقي ومنطقة الصحراء الكبرى .

المطلب الأول : أزمة الطوارق :

i - 1 : أزمة الطوارق :

[184] ـ مصباح عامر الصناعة السياسية الخارجية التخطيط في مواجهة الضغوط مجلة الدبلوماسية ج 3r 207 ص 12 .

i - 1 - 1 : بطاقة تقنية للطوارق :

بالرغم من قد تواجد أقليات ترقية في الكثير من دول الساحل الإفريقي إلا أن التصعيد في حدة النزاعات ، بينهما وبين الدول النظرية التي تنتمي إليها ، لم يتم إلا من خلا ل مرحلة التحولات الكبرى التي عرفتها العلاقات الدولية بعد إنهيا رالإتحاد السوفياتي وتبلور وضع دولي جديد وهو الوضع الذي تكاد تجمع مختلف الأطروحات النظرية ، على أنه أحدث تحولا شبه جذري ، في طبيعة ومحتوى ، وحتى طرق التعاطي مع النزاعات الدولية ، ففي الوقت الذي عرفت فيه النزاعات الدولية تراجعا معتبرا إزدادت حدة النزاعات الداخلية ، بوتيرة تنذر بحدوث عملية تفكك واسعة النطاق في أغلب دول العالم الثالث ، حيث تمثل حالة ما بعد النزاع LE POST CONFLIT طور هما وحساسا لجميع القوافل ([185]) ، خاصة في ظل طغيان العوامل : الإقتصادية ، الإجتماعية والعرقية ، على : الإعتبارات الأيديولوجية ، السياسية والعسكرية كأسباب حقيقة لنزاعات ما بعد الحرب الباردة ([186]) يحتل الطوارق رفقة صحراوية شاسعة ، ورغم صعوبة تحديد الإقليم التاريخي ، بحكم عدم إستقرار الطوارق في حد ذاتهم بالنظر إلى طبيعتهم البدوية إلا أن التحديات الهلامية للرقعة الجغرافية التي يحتلها الطوارق ، تشير إلى أنهم ينتشرون من جبال الأهقار وجانت في الشمال إلى غاية دلتا نهر النيجر في كل من بروكينا فاسو والنيجر جنوبا ومن الحدود الليبية ـ النيجرية شرقا ، إلى غاية ضفاف نهر السنغال غربا ([187]) .

وعلى الرغم من عدم دقة الإحصائيا المتعقة بعدد الطوارق إلا أن العديد من المصادر تشير إلى أن عددهم يتراحو بين 01 مليون 1.5 مليون نسمة حيث يقيم نصف هذا العدد في النيجر ، أما البقية فيوجد منها حوالي : 400000 نسمة بمالي ، وحوالي : 50 ألف نسمة بليبيا ، حوالي 35000 نسمة ببوركينا فاسو وحوالي 25000 ألف نسمة بالجزائر ([188]).

I - 1 – 2 ، التحديات الأمنية لازمة الطوارق :

[185] ـ بوبية نبيل ، الأمن في منطقة الصحراء الكبرى بين المقاربة الجزائرية والمشاريع الأجنبية رسالة ماجستير مهد البحوث والدراسات السياسية ، جامعة الدول العربية مصر 2009 ، ص19 .

[186] ـ نفس المركز السابق ، ص 20 – 21 .

[187] ـ

[188] -philipe hugeen nouveaux défis economiques et funanceirs en afrique sutesaharienne renue international et strategique n 46 - 2000 p 113 .

لا تعتبر الأقلية لترقية ، المتواجدة في جنوب الجزائر تحديا أمنيا لها ، بحكم أن النوايا الإنفعالية غير مطروحة لدى عقال قادة القبائل طوارق الجزائر ()[189] ، لكن تبقى هذه الأزمة من بين أقدم وأعقد التحديات الأمنية التي تواجهها الجزائر ، على مستوى الجبهة الساحلية ، بحكم إندلاع الأزمة في شمال مالي سنة 1990 ، وتحديدا في كيدال KIDAL جاو GAO وطو مبوكتو TOMBOUCTOU ودخول المنطقة في حالة مزمنة من اللا إستقرار تتمثل التحديات الأمنية اللازمة التارقية بالنسبة للجزائر ، ([190]) في ذلك التلامس الذي يعيشه كل من طوارق مالي وطوارق النيجر ، حيث أن تزايد التلامس السياسي والإقتنصادي ، لهذه الأقلية ، من طرف نظام طراوري TAORE والذي أبقى عليه لاحق خلفه كوناري KONARE في مالي أدى بكل القبائل الترقية إلى الثورة سنة 1990 وتشجيع الإنقلاب وإنتخاب حكومة جديدة سنة 1992 وفي الواقع تعود بداية هذه الأزمة ، إلى قوة التلامس السياسي والإقتصادي ، وإزديا التنافس على المعادن الثمينة وهو الأمر الذي أدى إلى قيام عصيان في شمال النيجر من طرف الطوارق ضد السلطة المركزية سنة 1990 ، سرعان ما إنتقل هذا العصيان إلى مالي ، وهو ما يعرف بـ الثورة أو العصيان التارقي TURCG REBELLION . ([191])

إن تواجد مثل هذه الأزمات على الحدود الصحراوية للجزائر ، في ظل العلاقات التي تربط الأقليات الترقية ، في كل منطقة الصحراء الكبرى وعزوف الحكومات المركزية عن التدخل في حالة الأزمات الغذائية التي تمس الأقلية الترقية ، حيث أمتنعت الحكومة النيجيرية عن السماع لنداءات المساعدة التي أبلغها أياها الطوارق في شمال النيجر ([192]) جعل السلطات الجزائرية في حالة قلق دائم ، على أمنها الإقليمي في الجبهة الساحلية، هذه المخاوف الأمنية التي يمكن حصرها في **المنتوجات التالية :**

المستوى الأول : إمكانية إنتقال المطالب الإنفصالية على الطوارق الجزائر :

---

[189] - andré bourgeot une rupture de couple ecologie economies la crise de pagtoralijme toureg disponible sur le site welo http ; // www norizon documentation wd fr / escl – doc pleins texts 9 / colloques 2 / 40834p df.

[190] ـ خشيم مصطفى عبد الله وأخرون ـ الأمض العربي ، التحديات الراهنة والتطلعات المستقبلية ، مرز الدراسات العربي الأوروبي باريس فرنسا ، 1996 ، ص 136 .

[191] ـ حيث هناك تضارب وفوارق كبيرة في الأرقام المقدمة فنجد على سبيل المثال أن عددهم هو 4.7 مليون نسمة ، وموزعين كالتالي : 2.7 مليون نسمة في النيجر ،/ 1.4 مليون نسمة في مالي ، 750 أف نسمة في الجزائر 120 ألف نسمة في بوركينا فاسو ،ـ و 370 ألف نسمة في مالي أنظر نبيل بوبيبة مرجع سابق ص 19 .

[192] ـ الجمل شوقي ، المغرب العربي الكبير من الفتح الإسلامي ، إلى الوقت الحاضر وليبيا تونس الجزائر المغرب الأقصى مراكش ، المكتب المصري لتوزيع المطبوعت ، القاهرة ، مصر 2003 ، ص 214 .

على الرغم من أن الجزائر لم تشهد أي تهديد أمني ، من طرف الأقلية الترقية في الصحراء الجزائرية حتى في اوج مراحل الأزمة الأمنية ، إلا أن إمكانيات وصول العلاقات بين طوارق الجزائر الحكومة المركزية إلى مرحلة التوتر أو الإنسداد لأي سبب من الأسباب ، قد يؤدي كما أدى في الجارتين مالي والنيجر ، إلا إزدياد روح العداء نجاه السلطة المركزية ، بسب قوة الأساس بالتلامس وعلى هذا الأساس تتأسس المخاوف الجزائرية في هذا الأسلوب ، من إمكانية ظهور حركات مسلحة ، ذات مطالب إنفصالية ، بين طوارق الجزائر .

المستوى الثاني : إمكانية التحالف بين الحركات الترقية المسلحة والشبكات الإرهابية:

ترتبط المخاوف على هذا المستوى ، بالحركات التارقية المسلحة ، في مالي والنيجر على الخصوص ، التي لم تتوصل إلى أرضية ترضي مطالبها مع سلطاتها المركزية، حيث لا زالت النزاعات المسلحة تقوم من فترة إلى أخرى على الرغم من إتفاقيات السلام ، الموقعة بين طوارق النيجر والحكومة النيجرية ، ولا تزال هذه النزاعات تنتج حالات لا إنسانية ، دافعة إلى الهجرة فمنذ بداية النزاع الأخير بين الطوارق والسلطة المركزية في النيجر ، سنة 2007 ، هجر حوالي 11000 ألف ترقي مواقعهم الأصلية ، نحو المنطقة الجبلية في شمال أغادز AGADEZ ولم يرجعو إلى مواطنهم الأصلية ، إلا مع بداية فتور النزاع سنة 2009 .([193])

ومما زاد في تعقد قضية إمكانيات التحالف بين الطوارق المسلحين وتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي ، إقدام طوارق المسلحين على إطلاق النار على طائرة شحن أمريكية كانت تقدم بعض التمويلات للجيش المالي . وهي القضية التي أكدها زعيم الثوار الطوارق إبراهيم باهاتفا حين قال : " إستغربنا بشدة تدخل الأمريكيين ، كنت أعتقد أنهم يعرفون عدالة قضيتنا لأننا شرحنا لهم ذلك مئات المرات ... لا نعادي أحد في العالم نطالب فقط بأن يعرف الأخرون عدالة قضيتنا ([194]) .

المستوى الثالث : أزمة الدولة :

[193] ـ جلال عز الدين أحمد وأخرون ، تحديات العالم العربي في ظل المتغيرات الدولية ، ط 2 ، مركز الدراسات العربي الأوروبي ، باريس فرنسا ، 1998 ، ص 174 ، 18 .
[194] ـ نفس المرجع السابق نفس الصفحة .

تتقاسم الدل الأفريقية خاصة فشلها في بناء الدولة الأمة ، NATION SITATES بعد الإستقلال ([195]) حين كافحت لفترات طويلة من أجل الإستقلال ، لكنها إختارت بعد نيلها للإستقلال ، توجهان مركزية ، إما أنظمة عسكرية أو شمولية ، وهوما ينتج في الأخير ثقافة سياسة قائمة على أساس الإتينيات ، وتتميز بالتسلط في الحكم وبدل أن تستغل هذه الدول ثرواتها في عمليات تنموية كبرى سيطرت بهذه الإئينيات الحاكمة على الدولة وثرواتها وعلى هذا الأساس ، تتواجد في إفريقيا الكثير من الدول الغير قادرة على تقديم الخدمات الأساسية للأفراد وفي مقدمتها خدمة الأمة التي تلاشت مصالحها مع قوة النشاط الإرهابي العابر للحدود ، الجريمة العابرة للحدود إنتشار الأسلحة الخفيفة ، بالأخص في موريتانيا التي تفيد الإحصائيات عنها أن : 70000 قطعة من السلاح موجودة لدى المواطنين المدنيين ([196]) ، التوزيع الغير عادل للثروات ، الإنجاز في البشر والمخذرات ... إلخ ([197]) ، هذه الدول تعرف ، حاليا في أدبيات العلاقات الدولية : بـ الدول الفاشلة FAILED / F RAGILE STATE والتي تحتل أولوية عالية HYGL PRIORITY في الإستراتيجية الأمنية للولايات المتحدة الأمريكية منذ نهاية الحرب الباردة .

وتعتبر أزمة الدولة نتيجة حتمية للعديد من التراكمات التي أنتجتها عوامل مثل سيطرة النظام القبلي التقسيم إلى إفريقيا بيضاء وإفريقيا سوداء ، العامل الإستعماري الذي قسم الأثنيات بشكل تعسفي على مناطق مختلفة ، بالإضافة إلى فشل الدول المستقلة ، في تطوير دول مؤسسة على العمالة في الحقوق والواجبات وضمان الأمن للجميع ([198]) .

تتمثل المخاوف الأمنية الجزائرية على هذا المستوى في أن منطقة الطوارق ، كما تبينها الخريطة رقم 01 ، محاطة بـ حزم من الأزمات المعبرة عن فشل الدول في حفظ الأمن والإستقرار وبالتالي تعيش الأقلية الترقية في منطقة الصحراء الكبرى ، بين تهديدين حادين ، فبالإضافة إلى تهميشهما من طرف الحكومات المركزية لدوله ا، يحبط بها مناخ متوتر

---

[195] - Ansie van wyk politiceil leadres un africa prejidents patrons or profiteers ocroajional paper series vol r n01 african contre forthe conjtructive rejolution of dijputes (a c c o r d) durlan sonth africa 2007 p 07 . -

[196] نبيل بويبة مرجع سابق ص 61 .

[197] ـ بريجنسكي زيبيغنيو ، الفرصة الثانية ثلاثة رؤساء وأزمة القوى العظمى الأمريكية ، تر وعمر الأيوبيء ، دار الكتب العربي بيروت لبيان 207 ، ص 340 .

[198] ـ نفس المرجع السابق ،نفس الصفحة .

وغير مستقر ، هذه الأجواء التي تسقبلها منظمات الجريمة المنظمة على مستوى نشاط تهريب الأسلحة ، حيث تفيد بعض التقارير أن حوالي 80 % من الأسلحة والذخيرة الحية التي تستعملها الشبكات الإرهابية ، النشطة على مستوى الحدود الصحراوية للجزائر قادمة من مناطق النزاعات المسلحة في غرب ووسط إفريقيا ([199]) هذه النزاعات التي تعززها الأزمات الغذائية المنتشرة بشكل رهيب.

المطلب الثاني : التحديات الأمنية للقاعدة في بلاد المغرب الإسلامي :

منذ إعلان إندماج الشبكات الإرهابية في المغرب العربي ، تحت لواء ، تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي ، وإعلان الولاء التام للتنظيم الأم ، القاعدة : الزعامة ، أسامة بلادن " OSAMA BENLADEN ، أصبح تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي ، أحد الإقطاب الأساسية في حركة الجهاد العالمي ، GLOBAL JIHAD ([200]) ، وأصبحت الهجمات الإرهابية في المغرب العربي الساحل الإفريقي ، ومنطقة الصحراء الكبرى على قدر خال من التنسيق ، بفضل الراوبط التاريخية التي تجمع العديد من الإرهابيين التي إشتركوا ([201]) فيما يعرف بـ " الجهاد الأفغاني " وبالأخص عناصر الجماعة السلفية للدعوة والقتال ، العائدين من أفغانستان بعد إسقاط نظام طالبان سنة 2001 ، كما إنتقل النشاط الإرهابي القاعدة في بلاد المغرب الإيلامي ([202]) ، من النشاط العشوائي إلى النشاط الإحترافي عن طريق تبادل وصفات تحضير العبوات الناسفة ، كيفية التعامل مع الأسلحة ذات التقنية العالية ...إلخ ، هذا الأخير الذي أتاحة إحترافية ، القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي ، فيما يخص تبادل المعلومات حيث تشير بعض التقارير إلى أن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، يحوز على حوالي 6000 موقع على شبكة الأنترنت ([203]) ، يقوم من خلالها ، بتنسيق العمليات ،

---

[199] ـ نبيل بويبة مرجع سابق ص 67 .

[200] Anouar boukheris op cit p 04 -

[201] ـ جلال عز الدين أحمد ، وأخرون ، تحديات العالم العربي في ظل المتغيرات الدولية ، ط 2 مركز الدراسات العربي الأوروبقي ، بارسي ، فرنسا ، 1998 ، ص 140 .

[202] ـ الهرماسي عبد الباقي ، المجتمع والدولة في المغرب العربي مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت لبنان 1987 ، ص 17 ، ص 18.

[203] ـ الحاج علي ، السياسات دول الإتحاد الأوروبي في منطقة العربية بعد الحرب الباردة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، لبنان ، 2006 ،ص 220 .

تجنيد الشباب عبر العالم ، وتوفير الدعاية للنشاط الإرهابي ، عن طريق إستخدام عنوانين مموهة ، تقنية الشفرات ، والأسماء المستعارة ([204]).

إن الأمر الأكثر إثارة للتهديدات ، على الأمن القومي الجزائري ، في نشاط تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي ، هو تلك المرونة التي صار يتصف بها هذا التنزيم ، في علاقاته مع شبكات الجريمة المنظمة ، النشطة على الحدود الجزائرية ، والتي تتخذ من بيع الأسلحة ، بجميع أشكاله ، تجارة المخدرات ... إلخ ، نشاط أساسياتها ، ولقد صار هذا التنظيم يعتمد بشكل أساسي ، على هذه الشبكات في تمويل نشاطاته سواء على مستوى التجنيد أو التمويل . ([205])

إن هذا التنظيم الذي تميزت به الهجمات الإرهابية في المنطقة ، ليس وليد الصدفة ، وإنما هو إنعكاس مباشر لتنظيم هيكلي محكم ، حيث يباشر ، القاعدة في بلاد المغرب العربي ، كل هجوماتها إنطلاقا من ثلاث مناطق أساسية على الحدود الجزائرية الليبية حيث تتم عمليات التنسيق بين الإرهابيين الجزائريين ، ونظرائهم الليبيين ، في حين تتمثل المنطقة الثانية ، في حدود الجزائرية مع كل من مالي وموريتانيا ، وتمثل الحدود الجنوبية الجزائرية ، المغربية المنطقة الثالثة ([206]).

إن إستقراء جغرافية هذه المناطق ، بشكل جيد ، يتيح الأطلاع على قوة التخطيط الإستراتيجي لـ : " تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي ، حيث أنها لجأت إلى مناطق ، تنتمي إلى دول تصنف ضمن الدول الفاشلة ، كإستراتيجية تضمن لها وقت كافيا ، لإعادة تشكيل الهياكل القاعدية ، وإعادة التنظيم ، في ظل نقص الإشكاليات الأمنية لهذه الدول ، ومعروف عن الشبكات الإرهابية أنها لجأت بعد إعلان الحرب الدولية على الإرهاب ، سنة 2001 ، إلى المناطق التي توصف بأنها مراكز للأزمات أو تتواجد بها دول فاشلة ، حيث

[204] - Luis martinez le sécurité en algérie et en lily après le 11 septembre centre d'etudes et de recherches unternationales (C E R I) paris France mai 2003 p 11 .

[205] ـ نبيل بويبية مرجع سابق ص 67 .
[206] ـ نبيل بويبية ، مرجع سابق ص 68 .

إستعملت السودان كقاعدة ظرفية ، ثم القرن الإفريقي وحاليا الساحل الإفريقي ، إنطلاقا من الصحراء الجزائرية .

ويسعى تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي ، من وراء هذه الهيكلة الجديدة إلى تطوير برنامج إرهاب إفريقي من خلال البحث عن تحقيق الشرعية الدولية ، حيث صرح أحد المختصين عقب الجدل الذي أثاره إعلان إنضمام ، الجماعة السلفية للدعوة والقتال ، إلى تنظيم القاعدة قائلا لا شك تماما في قدرة تنظيم القاعدة وهيكلتها الدولية ، خاصة بعد تنصيبها الفرع الجزائر ، المسمى الجماعة السلفية للدعوة والقتال .... ([207]) ، إضاف إلى البعث تحقيق الصدى الإعلامي الدولي ولفت إنتباه العالم ، إلى أن إفريقيا تقع تحت سيطرة هذا التنظيم ، وهو الأمر الذي حققته فعلا ، بنجاحها في الضغط الذي ماسته على منتظمتي رالي دكار ، الذي تم إلغاءه سنة 2008 ([208]) .

وفي بداية العام 2008 ، تصاعدت نشاطات القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي إلى منطقة الساحل الإفريقي ، حيث تبنى التنظيم الهجوم الذي إستهدف دورية للجيش الموريتاني ، في سبتمبر 2008 ، والذي راح ضحيته 12 جنديا موريتانيا كما تبنى الهجوم الذي تعرضت له سفارة إسرائيل في موريتانيا ([209]).

إضافة إلى الهجمات الإنتحارية ، تبنى تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي كل الإقتطافات التي حدث في المنطقة والتي كان معظم ضحاياها من السياح الأجانب ، بفرض الإ بتزاز ، عن طريق طلب الفدية من الدول التي ينتمي إليها المختطفون ، حيث قام هذا التنظيم ، في 22 فيفري 2008 ، بإختطاف زوج إسترالي في جنوب تونس وكذلك بالنسبة للدبلوماسيين الكنديين المختطفين في ديسمبر 20085 ، الذي تم تحريرهما بعد شهور في شمال مالي ([210]).

---

[207] Daniel mochli importaince stratégique croissant de l'afrique centre for secutity studies C S S pelitique de sécurité analyses du C S S N 38 zunich juillet 2008 P02.

[208] ـ نبيل بوبيية مرجع سابق ص 68 .

[209] ـ هنتعتون صموئيل ، صدام الحضارات وإعادة بناء النظام العالمي تر مالك عبيدة أبو شهيوة ومحمود محمد خلف الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان الجماهرية العربية الليبية الشعبية الإشتراكية العظمى 1999 ص 130 .

[210] أ لويد جنسن ، تفسيير السياسة الخارجية ، تر : مفتي محمد بن أحمد ومحمد السيد سليم عمادة شؤون المكتبات ، جامعة الملك سعود السعودية 1989 ، ص 13 – 14 .

وفي الفترة الممتدة من جوان إلى جويلية 209 ، تبنى تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي ، مقتل المختطف البريطاني إدون داير ECWIN DYER في مالي بعد رفض الحكومة البريطانية لمطلب الفدية والرعية الأمريكي كويستوفر إرفن لقيت CHRYTOPHER ENIR LEGGETT الذي تم إعتياله في جوان 2009 ، بموريتانيا كما تبنى التنظيم ، إختطاف 03 إسبانيين يعملون في موريتانيا في نوفمبر 2009 ، وإختطاف رعية فرنسي في مالي ، وإختطاف زوج ، إيطالي في 18 ديسمبر 2009.

إن إستقرار هذه العمليات التي قام بها التنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي تتيح لنا الإطلاع على اللامركزية ، التي إتبعها هذا التنظيم في جميع نشطائه ، كإستراتيجية لتشتية الجهود الأمنية ، التي تبذلها الدول المعنية ، والمجموعة الدولية ، في سبيل القضاء على هذا التنظيم الذي صار يمثل تهديدا أمنيا أساسيا ، مشتركا ، ومباشرا ، لجميع دول المنطقة ، وله نتائج إجتماعية ، إقتصادية، وحكومة خطيرة ... ([211])كما يمثل تهديدا رئيسا لبعض القوى العالمية التي لها مصالح في المنطقة بحكم إصدار هذا التنظيم على ضرب كل مصالح الضريبة في المنطقة .

المطلب الثالث : السياسة الأمنية الجزائرية بالنسبة للتهديد الإرهابي :

II - 2 – 1 : السياسات الدولاتية :

بداية ، نجب الإشارة إلى أن الحديث عن السياسات الدولاتية ، في مجال مكافحة الإرهاب ، يكتسي طابعا إستراتيجيا محضا ، من حيث أن هذه السياسات ، في الغالب ، ما تدرج ضمن أسرار الدولة ، وعلى هذا الأساس يجد الباحث نفسه في حالة مناقشة مثل هذه القضايا ، في حالة العزلة عن مصدر المعلومة ، الأمر الذي قد يخل بالبناء المصرفي لبحثه في الأخير .

يعتبر قانون المصالح الوطنية ، في هذا المجال من بين أهم السياسات التي كانت لها نتائج جدا إيجابية ، على مستوى كبح الظاهرة الإرهابية ، وحقن الدماء في الجزائر ، وهو

[211] ـ الغزال إسماعيل الإرهاب والقانون الدولي ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت لبنان 1990 ، ص 143 .

الأمر الذي جعل الدولة الجزائرية فصدد آجاله القانونية على أمل إستقطاب أكبر عدد من التائبين .

من بيه أهم النتائج التي حققتها الجزائري من خلال هذا القانون إستسلام مختار بلمختار ، الذي يعتبر رقما رئيسيا في معادلة التهديد الإرهابي ، للأمن القومي الجزائري في الصحراء الجزائرية ، حيث إستطاع أن يقيم علاقات متينة مع عصابات الجريمة المنظمة ، وتمكن من إيصال نشطاته الإرهابية ، إلى كل منطقة الساحل الإفريقي ، كما إستطاع من تجنيد الشباب لصالح نشاطاته الإرهابية من كل دول المنطقة .

بدأ مختار بلمختار مفاوضاته مع السلطة الجزائرية سنة 2007 ، في إطار رغبته في الإستفادة من الإطار القانوني لتدابير المصالح الوطنية وبوساطة الحاج بتو وهي الوساطة التي كتب لها النجاح بعد قرابة العام من المفاوضات بتسليم مختار بلمختار نفسه للسلطات الجزائرية سنة 2008 ([212])

بالإضافة إلى الدور الدبلوماسي ، بذلة الدولة الجزائرية الكثير من الجهود العسكرية الأمنية والتنظيمية في سبيل جعل الصحراء الجزائرية ، منطقة للسلم والأمن والإستقرار ، حيث أنها كانت كذلك قبل أن ينتقل إليها نشاط ، القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي ، وعلى هذا الأساس عملة الجزائر على إعادة تهيئة العديد من أجهزتها الأمنية بما يتماشى والتهديدات الأمنية الجديدة ، التي ظهرت في الساحل الإفريقي ، فليس من السهل تجديد العدو ، كما أن الأهداف من النشاط الإرهابي غير محدود ([213])حيث إحتضنت مراكز التدريب العسكرية، على مستوى كل من ولايتي الأغواط ـ وورقلة ـ البرامج التأهيلي للجمارك الجزائرية ، من خلال إستقبال أفواج لتدريبهم على تقنيات القتال الميداني والإشتباك المفاجئة في البلدان وكيفية إستعمالها ويرتكز دور الجيش في هذه المهمة على رفع القدرات القتالية للجمارك ، بالنظر إلى ظروريتها في حالات الإشتباك ، مع شبكات الجريمة المنظمة ، كما تم توقيع بروتكول إتفاق بين الجمارك الجزائرية ، والدرك الوطني ، وهو إتفاق الذي يقني بضرورة التعاون والتنسيق ، في مجال مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود ، ونشاط القاعدة في بلاد المغرب

[212] ـ أحد أعيان الصحراء ، معروف بالنفوذ ، وقدو الجبال ، نبيل بويبية مرجه سابق ص ص 107 – 108 .
[213] ـ الشروق اليومي ع 5121 يومية مستقلة الجزائر يوم 2008/06/26 ص 03 .

الإسلامي إنتهت الجهود الجزائرية في إعادة تأهيل الجمارك ، بما يتناسب مع التهديدات الإرهابية ، بتشكيل مجموعات متخصصة إستفادت من دورات تكوينية في الخارج، في إطار إتفاقيات ثنائية ، كما هو الحال بالنسبة لمدرسة تكوين الجمارك بفرنسا ، كما أولت الجزائر أهمية كبرى ، لتكثيف وتحسين نوعية الرقابة الأمنية ([214]) في المطارات الداخلية والدولية والموانئ والمعابر الحدودية من أجل تضييق الخناق على الشبكات وتهريب الأسلحة والمتفجرات وفي هذا السياق يمكن الإشارة إلى التنسيق الجزائري ، الأمريكي 2004 ، من خلال وصول بعثة أمريكية تابعة لحرس السواحل إلى الجزائر هذه البعثة كانت مهمتها الأساسية ، ملاحظة الوضع الأمني في الموانئ والسواحل الجزائرية ،ووسائل إستباق وتسيير الأخطار البحرية . ([215]).

كما قامت كل من قيادة الدرك الوطني ورئاسة أركان الجيش الوطني الشعبي ، بمضاعفة جهودها في السنوات الأخيرة ، وتطوير إستراتيجياتها في مكافحة الإرهاب ، بتدعيم العمل الميداني بـ العمل المؤسساتي ، من خلال إنشاء المعهد الوطني للأدلة الجنائية وعلم الإجرام كهيئة تابعة لقيادة الدرك الوطني ([216]) ، وأثناء مركز عمليات وطني موحد لمكافحة الإرهاب ، وكذا مركز إقليمي ميداني في الجنوب للتعامل الرهانات الأمنية المتجددة في الساحل الإفريقي ([217]) .

II - 2 – 2 : السياسات الثنائية ومتعددة الأطراف :

تبذل الجزائر بمعية دول الساحل الإفريقي ، مجهودات دبلوماسية وأمنية مكثفة لمعالجة مسألة الوضع الأمني بالمنطقة ، وضرورة التنسيق الجهود لمواجهة التهديد الإرهابي ، وتحالفاته مع الجريمة المنظمة ، فعلاوة على أن الإرهاب يمثل تهديدا لأمن وإستقرار المنطقة فإنه كذلك يقلل من الجهود الرامية إلى التطور الإجتماعي والإقتصادي .

---

[214] ـ نبيل بوبيبة مرجع سابق ص 115 .

[215] - luisa dris ait hamadouch op cit p 167 .

[216] ـ جريدة الجبر ع 5117 يومية مستقلة الجزائر ، يوم 2008/05/15 ص 03 .

[217] ـ جريدة الخبر ع 5685 يومية مستقلة الجزائر يوم 2009/07/02 ، ص 05 .

بناءا على هذا التصور المشترك ، شارك رؤساء سبع دول ، من منطقة الساحل الإفريقي بتاريخ جويلية 2008 ، في ندوة حول الإرهاب والتهريب عقدت بالعاصمة المالية ، باماكو وهو اللقاء الذي أوضح فيه الطرف الجزائري أن هذه الندوة سمحت للأطراف المشاركة ، بتطوير المقاربة مشتركة لمشاكل المنطقة ، بفرض الوصول حول ملموسة ([218]).

كما إجتمع عسكريون وضباط عن الجزائر ، ليبيا ، موريتانيا ، النيجر في جوان 2009 ، بالعاصمة الليبية طرابلس لمناقشة التهديدات الأمنية التي تواجه المنطقة ، وتم الإتفاق على مستودة أولية من 06 بنود ([219]) .

لا زالت الجزائر تواصل جهودها الدبلوماسية ، في مكافحة الظاهرة الإرهابية ، حيث إقتضت يومي 16 – 17 مارس 2010 ، الندوة الوزارية التنسيقية لدول منطقة الساحل الإفريقي بمشاركة وزراء الشؤون الخارجية، وممثلين لكل من الجزائر ، مالي ، النيجر ، تشاد ، موريتانيا، بوركينا فاسو ، ليبيا ، وضمن هذا الإطار المتميز بازدياد التهديد الإرهابي ، دعت الجزائر إلى إقامة تعاون ناجع لمواجهة هذه الظاهرة ، فخلال إفتتاح أشغال هذه الندون ، صرح وزير الخارجية الجزائري مراد مدلسي قائلا " إنني على قناعة أن سيتم الإخلاص ، في التعامل الصادق والصريح ، وإلتزامنا الثابت في مكافحة الإرهاب دون تنازل ، وكذلك واجب التضامن الذي يجدوا تواجهنا نحو مواطنينا الأكثر حرمانا فهي قواعد عمل تتقاسمها جميعا ، ويتوجب علينا إحترامها ([220])، كما تسعى الجزائر في سبيل الحفاظ على إمتها القومي ، إلى التنسيق الأمني مع دول الجوار السياسي الجنوبية ومحاولة بناء جسور من التنمية والسلم والأمن ، وهي القضايا التي تبقى بعدية المنال إلا بإقامة تعاون عابر للحدود بين بلدان المنطقة ، يكون ناجعا، وأمرا حيويا للرد على التهديدات الأمنية .

---

[218] ـ نبيل بويبية ، مرجع سابق ص 109 .

[219] ـ

[220] ـ بوزيد عمار ، أمال ف ش مليكة أيت عمران ، الساحل الإفريقي في عين الإعصار ، الجيش ع 561 ، الجزائر ، أفريل 2010 ، ص 26.

كما إتفقت الجزائر ومالي ، على تكثيف الدوريات ، والعمل العسكري الميداني من أجل التصدي لنشاط القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي ، وذلك من خلال المراقبة الجيدة للحدود بين البلدين كإستراتيجية للحيولة بين الإشتبكات الإرهابية وجماعات الدعم والإسناد ، التي تمتهن في الغالب كل أنواع الجريمة المنظمة ، وفي هذا الإطار صرح وزير الدفاع المالي تاتيبي بليا في 2008/06/04 قائلا بأن الجزائر ومالي تقومان بأعمال ، من شأنها التشاور حول المشاكل المرتبطة بأمن حدودهما المشتركة ، من أجل تسييرها سويا .

وعليه يتعين على الجزائر وأمام هذه ([221]) التحديات ، وسعيا منها لتأمين محيطها الخارجي، وكيانها الداخلي أن تعمل وبحزم على عدم خروج أزمة الساحل عن إطارها الإقليمي ، مهما بلغت حدة الأزمات فيها ، سواء من حيث الرؤية إليها أو من حيث المعالجة والحل ، ودون رفض إمكانية القبول بالمساعدات الخارجية ، أو التنسيق مع الهيئات الدولية والإقليمية الأخرى ، لكن في إطار الشرعية الدولية ، دون أن يتعدى ذلك إلى التفكير في قواعد عسكرية أجنبية في أي بلد من بلدان الساحل الإفريقي . ([222])

ومن هذا المنطلق دعمت الجزائر فكرة إنشاء منظمة الدرك الإفريقي ، التي تمت المصادقة على الإتفاقية المتعلقة بإنشائها سنة 2003 ، ودخلت حيز النفاذ سنة 2008 ، وتم تعيين ثلاث مكاتب إقليمية ، وبالنسبة للمكتب الإقليمي للمنطقة التي نظم المغرب العربي والساحل الإفريقي ، سيكون مقره بالجزائر ، أما على مستوى الإتحاد الإفريقي ، فمعروف عن الجزائر دورها التاريخي والتقليدي في القاهرة الإفريقية ([223]) ، حيث تمكنت الجزائر خلال قمة سيرة الليبية ، من إقناع القادة الأفارقة بمشروع قانوني بناءا على إقتراح جزائري ، يحرم دفع الفدية ، مقابل تحرير الرهائن المحتجزين ، لدى الجماعات الإرهابية في المنطقة وغيرها، وذلك بهدف منع تمويل هذه المجموعات لنشاطاتها الإرهابية ، ([224])ولقيت الصياغة التي طرحتها الجزائر ، إجماعا من قبل قادة الأتحاد الإفريقي ،

---

[221] ـ نبيل بوبيبة ، مرجع سابق ص 122 .

[222] ـ بوزيد عمار ـآمال ف ش مليكة آيت عمران مرجع سابق ص 34 .

[223] - yahia zoubir le politique of algéria foreing relations 1992 octobre present un ahmed aghront redha m bougherires algeria un tranjition reformsand developement projects rouleldge c w rzom newyork 2004 ^163 -

[224] ـ بوزيد عمار آمال ف ش مليكة آيت عمران ، مرجع سابق ص 32 .

وصوتوا لصالح قرار ضد دفع الفدية للجماعات الإرهابية ، ولا يشمل القرار تجريم دفع الفدية للشبكات الإرهابية فقط ، وإنما يشمل أيضا القراصنة والجماعات المتمردة .

كما تشارك الجزائر ، على مستوى متعدد الأطراف ، في مكافحة الإرهاب في الساحل الإفريقي من خلال مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء trans sahara connter terroriyme intratine TS C T I .

فهذه المبادرة هي في الأساس ، توسيع للجهود الأمريكية في مكافحة الإرهاب الدولي في منطقة المغرب العربي والساحل ومنطقة الصحراء الكبرى حيث كانت النجاحات التي حققتها مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الساحل دافعا أساسيا في تكثيف وتوسيع الجهود الأمريكية في مكافحة الإرهاب بإدراج دول أخرى ذات التحام جغرافي بالساحل ، وكانت الدول الأساسية المعنية بهذا التوسع هي : الجزائر ، المغرب ، تونس ، عن المغرب العربي ، ونيجيريا والسنغال عن منطقة الصحراء الكبرى ([225]) .

ورغم أن الجزائر ، ودول الساحل الإفريقي ، تبقى دائما بحاجة إلى التنسيق مع القوى الكبرى، في مكافحتها لنشاط القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي ومختلف تحالفاتها ، إلا أنها ترفض التدخل الأجنبي المباشر في إدارة شؤونها الأمنية الداخلية ([226]) ، وعلى هذا الأساس رفضت أغلب الدول الإفريقية الإنضواء تحت المضلة الأمنية الأمريكية ، على خلفية رفضها إستضافة مقر القيادة العسكرية الأمريكية لإفريقيا ، ففي أوت 2007 ، صرح موسيو لكوتا mosiwoa lekata وزير الدفاع لجنوب إفريقيا أن الدول الإفريقية تعارض إقامة قيادة عسكرية أمريكية، على أراضي القارة الإفريقية ، وهذا القرار ليس قرارا ، أحاديا بل هو قرار الإتحاد الإفريقي ، كما كان رد الجزائر على طلب الولايات المتحدة الأمريكية لإستضافة هذه القاعدة في صحرائها في نفس السياق ، حيث صرح وزير

[225] - toby archre tuhomir popreire op cit p 33 .

[226] ، بيار سيريليه ، الجغرافيا السياسية والجغرافيا الإستراتيجية تر أحمد عبد الكريم ، الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع ، دمشق ، سوريا ، 1988 ، ص 32 .

الخارجية السيد محمد بجاوي في مارس 2007 ، قائلا أن الجزائر ترفض إقامة القاعدة أجنبية على أراضيها لأن ذلك يتعارض مع سيادتها وإستقلالها ([227]) .

في الأخير بقي أن نشير أن الجزائر ، ودول الساحل الإفريقي ورغم حاجتها إلى التنسيق مع القوى الدولية الكبرى ، من أجل مكافحة الظاهرة الإرهابية ، يجب عليها أن تكون بقضة في مختلف مراحل ، وأدوات هذا التنسيق ، حتى لا تجد نفسها، في الأخير ، مجرد أدوات أمنية لحماية المصالح الغربية في المنطقة .

[227]- djibril diop op cit p 17.

خاتمة:

على ضوء ما تقدم و في ظل المعطيات العالمية الحالية التي يميزها سرعة انتشار الظواهر و كثافة الأحداث نخلص إلى القول أنه اليوم على أي دولة مهما كانت قوتها و مركزها أن تعيش في معزل عن بقية الدول الأخرى,و لا تسارع في الاندماج.

لايمكن إقامة تعاون أمني بين دول متصارعة بصفة مباشرة يجب المرور أولا على إطار الإيصال و تبادل الثقة و التعريف بالرؤى و هذا ما تعمل التكتلات الإقليمية على توفيره,و الأمر لا يقتصر على التهديدات التقليدية فحسب بل يتعدى إلى التهديدات الجديدة التي تتطلب تفعيل التعاون البيني و التعاون ما بين الأقاليم,إلا أن التحولات التي عرفها المسرح الدولي بعد نهاية الحرب الباردة عرضت التصور التقليدي الضيق لمفهوم الأمن,لعدة هجمات من قبل **"الموسعين"** فالقوة لم تعد ترتبط ارتباطا وثيقا بالعامل العسكري,بل تعدته إلى التكنولوجيا,التعليم,النمو الاقتصادي,الاتصالات ,و الاعتماد المتبادل,و هو ما جعل من المنظور الواقعي غير كافي لتحليل طبيعة القضايا الأمنية المختلفة و المعقدة,و التي تتبع تدريجيا عن الدائرة العسكرية,مما استدعى الحاجة إلى إعادة صياغة مفهوم الأمن,ضمن المنظور التقليدي نفسه.

غير أن أصحاب المدرسة النقدية,لم يكتفوا بمجرد محاولة توسيع مفهوم الأمن,بل ذهبوا إلى أبعد من ذلك بجعلهم الفرد و المجتمع موضوعا مرجعيا للأمن إلى جانب الدولة التي قد تكون آمنة بينما لا ينعم الأفراد(مواطنوها)بالأمن لذلك تطرح الدراسات النقدية مستويات جديدة أكثر عمقا و اتساعا لمفهوم الأمن على غرار **"الأمن البشري "الأمن العالمي"**و ذلك تكيفا مع التحولات العالمية و تغيير وظائف الدولة.

إلا البعض من المفكرين انتقدوا هذه الرؤية,و حقيقة الأمن الإقليمي قد يؤدي إلى أمن دولي,إلا أنه في حالة حدوث حرب بين وحدة سياسية من إقليم معين لآخر,فإن نتائج هذه المواجهة ستكون وخيمة.

خاتمة

أما فيما يخص حالة الجزائر,فقد خلصت هذه الدراسة إلى أن الجوار الجيو سياسي الذي يربط الجزائر بالساحل الإفريقي,و ما يتضمنه هذا الجوار من تحديات أمنية,و تهديدات مشتركة كان عاملا محددا في إدراج الجزائر للساحل الإفريقي ضمن الدوائر الأمنية المهمة في سياستها الخارجية,حيث قامت الجزائر بتكثيف علاقتها الثنائية و كذا متعددة الأطراف في سبل مواجهة التهديدات الأمنية الآتية من منطقة الساحل الإفريقي,إلا أن هذه المنطقة لا تمثل في حد ذاتها أي بتركيبتها البشرية,و طبيعة الإسلام الموجود فيها,منشأ للحركات الإسلامية الراديكالية,بل هناك توليفة فريدة من الاتجاهات الدولية,و الظروف المحلية التي تجعل من المنطقة ساحة جاذبة للشبكات الإرهابية و لعل من أهم تلك"التقاطعات المصلحية"التي حدثت بين الشبكات الإرهابية و زعماء الجريمة المنظمة و النزاعات التقليدية المتجددة .

لقد قامت الدولة الجزائرية بالعديد من السياسات الأمنية على الجبهة الساحلية في سبيل حماية أمنها الإقليمي,و كذلك بعديد الجهود العسكرية,الأمنية, و التنظيمية في سبيل جعل الصحراء الجزائرية منطقة للسلم و الأمن,و الاستقرار و على هذا الأساس,عملت الجزائر على إعادة تهيئة أجهزتها الأمنية الجديدة,كما تبذل الجزائر بمعية دول الساحل الأفريقي,مجهدات دبلوماسية و أمنية مكثفة لمعالجة مسألة الوضع الأمني في المنطقة.

حيث تمكنت الجزائر من توفير بعض البدائل السياسية ,الاقتصادية و الاجتماعية من خلال محاولة إخراج الطوارق من نمط حياة التنقل,عن طريق جمعهم في قرى و مدن داخل الجنوب الجزائري,و توفير مختلف ظروف الحياة العصرية.

و بحكم الموقع المركزي للجزائر في قلب المغرب العربي,تعتبر الجزائر منكشفة أمنيا على كل الجهات,خاصة مع شاسعة مساحتها و طول حدودها البرية و البحرية,فبحكم هذا الموقع في قلب مجموع جغرافي معقد و مهم بالنسبة للأمن الدولي, بالنظر إلى الجزائر على أنها النواة الأخيرة و ذات إرادة صريحة في التوجه نحو دولة القانون,و نحو توسيع مجال علاقتها السياسية,الاقتصادية,و الأمنية.

قائمة المصادر و المراجع

المراجع باللغة العربية:

الكتب:

1ــ العقيد، محسن العجمي بن عيسى، **الأمن والتنمية**، دار جامد للنشر والتوزيع ، عمان ،ط 1 ، 1435 ، 2014

2ــ الغزال إسماعيل, **الإرهاب والقانون الدولي**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت لبنان 1990،.

3 ـ الهر ماسي عبد الباقي، **المجتمع والدولة في المغرب العربي**, مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان 1987

4ــ جلال عز الدين أحمد وآخرون ، **تحديات العالم العربي في ظل المتغيرات الدولية** ، ط 2 ، مركز الدراسات العربي الأوروبي ، باريس فرنسا ، 1998 ،

5ــ بورق بالستغراف ، جيمس دورتي ، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية** : ط 2 ، تر ، وليد عبد الحي ،

6بوزيد عمار، **في كتاب الجيش والسياسة والسلطة في الوطن العربي** ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط 1 ، **ومجالاتها** ، 2009

7 ـ سعيد بول شعير، **النظام السياسي الجزائري**، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع 1990.

8ـ سليم محمد السيد **تحليل السياسة الخارجية** ، ط 1 ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، مصر ، 1998.

9 ـ سمي أحمد لنعيمي: **السياسة الخارجية** دار يزهران للنشر والتوزيع، عمان 2008،

.10-عبد الإله يلفزيز ، السياسة في ميزان العلاقة بين الجيش والسلطة ، في كتاب الجيش والسياسة والسلطة في الوطن العربي ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط 1 ، 2002 ،

11- إسماعيل صبري مقلد ، **العلاقات السياسية الدولية** ، دراسة في الأصول والنظريات ، المطبعة الرايقه الكويت ، دار السلاسل 1985

12- الجمل شوقي ، **المغرب العربي الكبير من الفتح الإسلامي ، إلى الوقت الحاضر وليبيا تونس الجزائر المغرب الأقصى مراكش** ، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات ، القاهرة ، مصر 2003 ،

13- الحاج علي ، **السياسات دول الإتحاد الأوروبي في منطقة العربية بعد الحرب الباردة** ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، لبنان ، 2006

14- بريجن سكي زيبيغنيو ، **الفرصة الثانية ثلاثة رؤساء وأزمة القوى العظمى الأمريكية** ، تر وعمر الأيوبي ، دار الكتب العربي بيروت لبيان 2007 .

15- جوزيف ناي ، **حتمية القيادة : الطبيعة المتغيرة ، القوة الأمريكية** تر عبد القادر عثمان ,الأردن ، مركز الكتب الأردني 1991

16- جون بيليس وسيتف سميت **الأمن الدولي في حقبة ما بعد الحرب الباردة وعولمة السياسة العالمية** ط 1، مركز الخليج الإمارات العربية المتحدة .2004

17- خشيتم مصطفى عبد الله وآخرون - **الأمن العربي ، التحديات الراهنة والتطلعات المستقبلية** ، مركز الدراسات العربي الأوروبي باريس فرنسا ، 1996.

18- روبرت بالستغراف ، جيمس دورتي ، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية** ، ط 2 ، تر : وليدع الحي ، المؤسسات الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت ، 1995 ،

19- روبرت كان تور ، **السياسات الدولية المعاصرة** ، تر أحمد

قائمة المصادر و المراجع

20- سمير أمين ، **المغرب العربي الحديث** ، تر كميل ق داعز ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 1991.

21- عبد النور بن نعتر ، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري**،المكتبة العصرية للطباعة و النشر: الجزائر 2005.

22- لويد جيمس ، **تفسير السياسة الخارجية** ,تر أحمد صفتي ومحمد السيد سليم ، الرياض ، عمادة شؤون المكتبات ، جامعة الملك سعود1989

23- مارتن غريفيتش ، وتبري أوكالاهان، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية** ، تر : مركز الخليج للأبحاث ، دبي الإمارات 2008

24- مايكل كلير ، **ما بعد عقدة فيتنام اتجاهات التدخل الأمريكية الثمانينات** ,تر محجوب ,بيروت : مؤسسات الأبحاث العربية1982

25- نزار إسماعيل الخيالي ، **دور حلف الشمال الأطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة** ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية أبو ظبي الإمارات العربية المتحدة ، 2003

26 -يبار سير يليه ، **الجغرافيا السياسية والجغرافيا الإستراتيجية** تر أحمد عبد الكريم ، الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع ، دمشق ، سوريا ، 1988
2002

27.إكرام بركان ، **أهم مبادئ ومفاهيم النظرية الواقعية " القوة المصلحة ميزان القوى "** 2009 م .

28.زايد عبيد الله مصباح ، **السياسة الخارجية** ، (مالتا : lega فآليتا ، 1994)

29 .سمير أمية ، **المغرب العربي الحديث** ، تر كميل ق داعر ، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر ، 1991 .

30.محمد شفيق مصباح ، **الجزائر بين ركود ونهوض** ، تر محمد نهاد دار القصبة للنشر الجزائر 2009

31. هنتعتون صموئيل ، **صدام الحضارات** وإعادة بناء النظام **العالمي** تر مالك عبيدة أبو شهيرة ومحمود محمد خلف الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى 1999.

القواميس و موسوعات:

- 1- لفيروزه أحادي " **القاموس المحيط** " ط 1 ، بيروت ـ دار أحياء التراث العربي ، 1991

2-معجم **الدبلوماسية و الشؤون الدولية** ،مكتبة لبنان بيروت 1984

المذكرات :

د . عبد الله محمد مسعود ، د علي عباس مراد ، مركز العالمي للدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر ط 1 ، 2006 ، بنغازي ليبيا دار الكتب الوطنية .

بويبية نبيل ، **الأمن في منطقة الصحراء الكبرى بين المقاربة** الجزائرية والمشاريع الأجنبية رسالة ماجستير مهد البحوث والدراسات السياسية ، جامعة الدول العربية مصر 2009

المجلات:

1_إلياس وكراع ، العلاقات المدنية ، العسكرية في الجزائر ، هل الجزائر بلد ذو نظام عسكري ؟ مجلة الجيش العدد 461 ديسمبر .2001

2_بوريد عمار ، أمال ف ش مليكه أبت عمران ، الساحل الإفريقي في عين الإعصار ، الجيش ع 561 ، الجزائر ، أفريل 2010.

3_ حامد مصباح ، صناعة السياسة الخارجية : التخطيط في مواجهة الضغوط ، مجلة الدبلوماسي ، ع 37 ، 2007.

4_ عبد النور بن نعتر، تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية،مجلة السياسة الدولية،المجلة 40 ، العدد 160 أفريل 2005.

5_ مجلة العلوم القانونية الإدارية والسياسية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية (جامعة تلمسان أبي بكر الصديق 2009

6_ مصباح عامر الصناعة السياسية الخارجية التخطيط في مواجهة الضغوط مجلة الدبلوماسية ج 3r 207

7_ الطيب البكوش : الترابط بين الأمن الإنساني وحقوق الإنسان المجلة العربية لحقوق الإنسان . ع 10 المعهد العربي لحقوق الإنسان جوان 2003

الملتقيات:

1_علاق جميلة : ويفي خيرة ، مفهوم **الأمن بين الطرح التقليدي و الطرحات النقدية الجديدة** ، في أعمال الملتقى الدولي ، الجزائر والأمن في المتوسط واقع الآفاق . كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة منثورة قسنطينة ، الجزائر ، 2008

2_مصطفى بخوش **التحول في مفهوم الأمن وانعكاساته على الترتيبات الأمنية في المتوسط** ، في أعمال الملتقى الدولي ، الجزائر والأمن في المتوسط ، واقع وأفاق

3_ ـ رضا ملوم. **قراءة في مفهوم الأمن الإنساني** في أعمال الملتقى الدولي : الجزائر والأمن في المتوسط واقع وآفاق

4_ عبد الحميد سي عفيف ، **مكانة الدبلوماسية البرلمانية ودورها في السياسة الخارجية للجزائر المجلس الشعبي الوطني** ، لجنة الشؤون الخارجية والتعاون والجالية ، نوفمبر 2009) [الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية].

5_ هونت أيملي **الإرهاب الإسلامي في شمال عرب إفريقيا هل شركة في عنق الولايات المتحدة الأمريكية** ، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية 2006

المنشورات:

1. رئاسة الجمهورية ، مرسوم رئاسي رقم 09 – 309 مؤرخ في 2009/09/13 ، يتضمن القانون الأساسي النموذجي للمراكز الثقافية الجزائرية بالخارج ، الجريدة الرسمية ، العدد 54 بتاريخ 2002/09/16 ، المواد 07 - 06 – 03 .
2. ـ رئاسة الجمهورية ، مرسوم رئاسي 02 – 404 مؤرخ في 26/ 2002/10 يتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الشؤون الخارجية ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ع 79 ، 01 / 12/ 2002 .

3_رئاسة الجمهورية ، مرسوم رئاسي 02 – 407 مؤرخ في 26/ 2002/11 يتضمن صلاحيات المراكز القنصلية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ع 79 ، 01 / 12/ 2002 .

4_ رئاسة الجمهورية ، مرسوم رئاسي رقم 93 – 93 مؤرخ في 1993/01/26 ، يضبط مهام المعهد الوطني للدراسات الإستراتيجية ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ع 29 ، 1993/01/29 .

5_رئاسة الجمهورية ، مرسوم رئاسي رقم 02 – 403 المؤرخ في 2002/10/26 يحدد صلاحيات وزارة الشؤون الخارجية

6_ رئاسة الجمهورية مرسوم رئاسي رقم 04 – 29 مؤرخ في 04/ 06/ 2004 ، يتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الشؤون الخارجية الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، ع 39 ، 2004/06/16

7_ ـ قرار وزاري مشترك مؤرخ في 2002/02/13 ، يحدد التنظيم الداخلي للمراكز الثقافية الجزائرية بالخارج ، الجريدة الرسمية ، العدد 16 بتاريخ 2002/03/05 .

8_ رئاسة الجمهورية ، مرسوم رئاسي 04 – 174 مؤرخ في 12/ 2004/06 يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ع 39 ، 2004/06/16 .

9_ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، دستور 1996 ، مادة 77

المراجع باللغات الأجنبية:

1. - abworthy auneur scient fie Field and polies line – Security dialogue 1 Vel 35 n 3 2004 –

2. Acensa baghzouz place et rôle de Algérie dans l'architecture de sécurité en méditerranée op cité. -

3. - André bourgeon une rupture de couple écologie économies la crise de pastoralisme touareg disponible sur le site Wels http ; // www notion documentation wu FR / esclot – doc pleins textes 9 / colloques 2 / 40834

4. - Barbara Delcourt théories de la sécurité notes provisoires université libre baltique cycle sciences politiques – relations internationales – 2006 – 2007

5. - bull mC scéenne Security identité and intérêts a sceciologiy of un – international relations camteridge université paresse 1999.

6. - Ferhat fartât the United states and Alegria ; frome Roosevelt te Kennedy 1940 – 1962 office des publications universitaire Algérie 2006.

7. - for a discussion of This approché se John p Lovell, forgien Policy in prospectives new York : Holt rainetât and Winston 1970.

8. - international criss group la concorde civile : une initiative de paix arnaquée – au site internet http : // www.algeria – Watch de / PDF / PDF FR / ivg – rapport paf.

10 - jonc Hull challengions the faille state théériés ; Im fend Word Bank intervention.

11 - joseph noyé – soft power and briguer éducation avalable at. www. éduquasse, eu / in / Library / PDF/fuir / 043.

12 - joseph. rom Degunino national Security concile on forgiens relations – 1993.

13 - Kurt j Lou forgien Policy Is made new york 1949 –.

14 Le petit robert : dictionnaire aphairétique et analogique de longue française paris France 1977

15 - Lippmann Walter United state forgien Policy 1993 –

16 - lloyd jument prédiction international évents pace resarci reviens 4 augets 1972 – 1 – 65.

17 Luis martinez le cheminement singulier de la violence islamiste en Algérie critique international n 20 juillet 2003.

18 - machine ait kaki lunes de miel allegro américaines politique étranger 2007.

19 - fascine ait raki lunes de Muel agro américaines politique étranger 2007.

20 - Mathian guiderai op –.